

Distr.: General
13 June 2016
Arabic
Original: English



اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة
المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة
(الموئل الثالث)
الدورة الثالثة

سورابايا (إندونيسيا)، ٢٥-٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٦

ورقة السياسة العامة ٣: السياسة الحضرية الوطنية*

مذكرة من الأمانة

تحيل أمانة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) طيه ورقة سياسة عامة بعنوان " السياسة الحضرية الوطنية" أعدها أعضاء وحدة السياسة العامة ٣.

وتتناوب على قيادة الوحدات المعنية بالسياسة العامة التابعة للموئل الثالث منظمات دوليتان وتتكون كل وحدة من الوحدات من ٢٠ خبيراً، وتضم خبراء من مجموعة متنوعة من المجالات، بما فيها من الأوساط الأكاديمية، والحكومات، والمجتمع المدني، والهيئات الإقليمية والدولية الأخرى.

ويمكن الاطلاع على تكوين وحدة السياسة العامة ٣ وعلى إطار ورقة السياسة العامة التي أعدها على الموقع الشبكي التالي: www.habitat3.org.

* تصدر هذه الوثيقة دون تحرير رسمي.



ورقة السياسة العامة ٣: السياسة الحضرية الوطنية

موجز تنفيذي

السياسة الحضرية الوطنية هي عملية متواصلة ومحصلة نهائية على حد سواء تُستخدم ما تتسم به المدن والتحضر من ديناميات. ويتيح التحضر فرصاً غير مسبوقه، ولكنه يفرض تحديات كبيرة أيضاً. ويجب على الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين أن يكونوا على أهبة الاستعداد للتنمية الحضرية وأن يُعدُّوا الأطر اللازمة لها. وتُكْمَل السياسة الحضرية الوطنية السياسات الحضرية المحلية وتُعزِّزها لكنها ليست تكراراً لها. كما أنها تساعد على مواءمة الأنشطة الوطنية مع الأولويات العالمية. وتُحدِّد السياسة الحضرية الوطنية المبادئ التي تُصاغ على أساسها تدخلات السياسة الحضرية والتي يوضع بموجبها تصورٌ لتنفيذها. وتستند النتائج إلى استراتيجية واضحة وتنسيق فعال بين السياسات التي تؤثر على الشواغل الإقليمية الوطنية في سائر الروابط بين المناطق الحضرية والريفية، وعلى مستوى المدن الكبرى وفي المستويين الإقليمي والعاور للحدود الوطنية.

وتلخص ورقة السياسة العامة هذه المسائل الرئيسية والتوصيات المتعلقة بالسياسة العامة في ما يتعلق بتصميم السياسات الحضرية الوطنية وتنفيذها ورصدها وتقييمها بوصفها وسيلة لتحقيق الخطة الحضرية الجديدة. وبناء على أوراق المسائل التي أعدها المؤهل الثالث، والاستعراض المستفيض للأدبيات، والمداخلات المقدمة من الخبراء الأعضاء في وحدة السياسة العامة ٣، وتنقيح المداخلات المقدمة من الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة المعتمدين، تعيد هذه الورقة التأكيد على ضرورة استخدام السياسات الحضرية الوطنية كوسيلة لتأمين ما بعد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وتمسُّ السياسات الحضرية الوطنية، بحكم تعريفها، جميع جوانب الخطة الحضرية الجديدة، غير أن هذه الورقة تولي اهتماماً خاصاً لمسائل التحديات التي تواجه السياسة العامة (الفرع الثاني)، وأولويات السياسة العامة (الفرع الثالث)، والجهات الفاعلة الرئيسية (الفرع الرابع)، وتصميم السياسات وتنفيذها ورصدها (الفرع الخامس). وقد اجتمع فريق الخبراء في باريس، وإنتشيون، جمهورية كوريا، ولندن بغرض إصدار هذه الورقة.

وتُحدِّد هذه الورقة عدداً من التحديات. فهي تحتاج، على سبيل المثال، أنه من المهم في المرحلة الأولى إثبات الحاجة لوضع سياسة حضرية وطنية، وبناء الإرادة السياسية والاجتماعية لتنفيذها. وفي بعض السياقات، فشلت السياسات التي تعزز التحضر في الحصول على الدعم لأن التحضر يُنظرُ إليه أساساً كمشكلة لا كفرصة لرفع مستوى الحياة ولتحقيق

الازدهار الاقتصادي والرفاه. ومن ثمَّ يصبح هذا الخوف من التحضر في كثير من الأحيان نبوءة تتحقق ذاتها بذاتها: فعدم الرغبة في الانخراط في التحضير بشكل فعال لا يمنع التحضر عادة ولكنه يزيد إلى حدِّ كبير من

احتمال وجود مدن تؤدي وظائفها بشكل رديء. أما في مرحلة تصميم السياسات الحضرية الوطنية، فقد تم تحديد عدد من التحديات الأخرى التي تشمل صوغ أهداف مشتركة، وتحديد نطاق السياسة العامة، والحفاظ على المرونة مع إبقاء القدرة على التنبؤ، وتحقيق التنسيق بين سائر السياسات القطاعية، وتصميم إدارة هذه العملية، وتحقيق التوازن بين نهج المعالجة من الأعلى إلى الأسفل ونهج المعالجة من الأسفل إلى الأعلى. وعلاوة على ذلك، فإن جمع البيانات الصحيحة والأكيدة اللازمة لتوفير قاعدة الأدلة يشكّل عائقاً رئيسياً أمام عمليتي التخطيط والرصد، على حد سواء. وأخيراً، لا بد من الاعتراف بأن السياسة الحضرية الوطنية تمثل عملية تقنية وعملية سياسية في آن واحد، وبأن الجمع بين القوة التقنية والالتزام السياسي المقترن بالدعم من أصحاب المصلحة يعدُّ عاملاً ضرورياً لجعلها سياسة قادرة على التحويل.

وينبغي لأي سياسة حضرية وطنية ناجحة أن تُولّد نتائج تحويلية من حيث كيفية عمل الحكومة معاً على اختلاف مستوياتها على تصميم سياسات التحضر المستدام وتنفيذها ورصدها وتقييمها. وبشكل أكثر تحديداً، من شأن سياسة حضرية وطنية أن تعزز عملية الموازنة بين السياسات الوطنية والسياسات المحلية التي تؤثر على التنمية الحضرية؛ وأن تُمكن السلطات المحلية والمجتمعات المحلية، والمنظمات الشعبية، والقادة الاجتماعيين والتقليديين، والحركات النسائية والمجتمع المدني بصفة عامة من أداء وظائفهم؛ وأن تعزز تبادل المنافع الحضرية المشتركة في جميع أنحاء البلد وفي ما بين الجهات الفاعلة، وأن تزيد من مقدار الاستثمار في المناطق الحضرية من خلال تحسين بيئة الأعمال؛ وأن تعزز التعاون والعمل المشترك عبر الولايات القضائية، بطرق من بينها، على سبيل المثال، الحؤول دون تفتيت المدن الكبرى. ومن شأن سياسة حضرية وطنية أن تُحسّن أيضاً نوعية الحياة الحضرية والرفاه، باعتبارهما الهدف النهائي منها. ولتحقيق هذه التحولات على نحو يتخطى السياسات الحضرية الوطنية نفسها، من المهم التركيز على العملية التي يتم من خلالها تحقيق تلك السياسات.

ويقترح الخبراء في الفرع الثالث من ورقة السياسة العامة هذه معايير لتحديد أولويات السياسة العامة وأولويات السياسة الحضرية الوطنية. أما الحكومات الوطنية فهي التي تحدد الأولويات المحلية الخاصة بها من خلال عملية تصميم السياسة الحضرية الوطنية، غير أن

هناك مسائل حضرية ذات أهمية دولية مشتركة، من بينها معالجة الفقر في المناطق الحضرية، وتعزيز تكافؤ الفرص، وهيكلية النظم الحضرية، والربط بين المدن لدعم التنمية المستدامة، وتسهيل السياسات الحضرية، والإدارة على مستوى المدن الكبرى، وتعزيز الروابط بين المناطق الحضرية والريفية، وما إلى ذلك.

ويقترح الخبراء أيضاً في الفرع الثالث من هذه الورقة الأهداف التالية: (أ) أن يكون ثلثا البلدان الأعضاء قد شرعت، بحلول عام ٢٠٢٠، في عملية وضع السياسات الحضرية الوطنية، أو تكون بصدد استعراض إطار السياسات الحضرية الوطنية القائمة لديها؛ و (ب) أن يكون نصف البلدان الأعضاء قد وضعت، بحلول عام ٢٠٢٥، السياسات الحضرية الوطنية وبدأت بتنفيذها؛ و (ج) وأن يكون ثلث البلدان الأعضاء قد رصدت، وقِيّمت، بحلول عام ٢٠٣٠، السياسات الحضرية الوطنية القائمة لديها. وبالإضافة إلى ذلك، توصي هذه الورقة، في ما يتعلق بجميع السياسات الحضرية الوطنية التي شرع بتطبيقها، بما يلي: (أ) إنشاء آليات تكفل مشاركة أصحاب المصلحة في عملية وضع السياسات الحضرية الوطنية؛ و (ب) إنشاء آلية مؤسسية تكفل تنسيق السياسات الوطنية التي تؤثر مادياً على المدن.

ويناقش الخبراء في الفرع الرابع من هذه الورقة عمل الجهات الفاعلة الرئيسية في عملية وضع السياسات الحضرية الوطنية. ويركزون في هذا الفرع على الجهات الفاعلة الرئيسية، الداخلية والخارجية على حد سواء، التي ينبغي لها أن تشارك في عملية وضع السياسات الحضرية الوطنية. ومع ذلك، يُسلّم الخبراء في هذا الفرع بأن التهجّج المتبّع في وضع السياسات الحضرية الوطنية ستكون مختلفة من بلد إلى آخر، وبالتالي يتعين على الحكومات النظر في اتباع نهج قائم على الطلب ويستجيب لاحتياجات الناس. ومن هذا المنطلق، ستكون الجهات الفاعلة الرئيسية هي أيضاً متنوعة وتمثل مصالح الجماعات التي تنتمي إليها. وأخيراً، يبحث الخبراء في هذا الفرع العمليات الأساسية مثل بناء القدرات ورفع الوعي، التي تعتبر عمليات مهمة لتهيئة بيئة مواتية لوضع سياسة حضرية وطنية والتي من شأنها أن تسهم، علاوة على ذلك، في تحقيق الخطة الحضرية الجديدة.

ويُسلّم الخبراء في الفرع الخامس بأن السياسة الحضرية الوطنية، كما تُنفذ بنجاح، يجب أن تكون مشروعة، وأن تستند إلى أساس قانوني وأن تكون متكاملة وعملية، ويمكن رصدها بشكل فعال، وأن تكون مدعومة بآليات تضمن استمراريتها وتتيح في الوقت نفسه إمكانية تعديلها. ويوصي الخبراء في ورقة السياسة هذه بالإجراءات الملموسة الثمانية التالية: (أ) التوصل إلى توافق تقني وسياسي على سياسة حضرية وطنية، بما في ذلك الهدف منها،

والقيمة المضافة، ومحتوياتها ونطاقها، وإطارها الزمني؛ و (ب) إشراك جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين في عملية وضع السياسات الحضرية الوطنية من بدايتها؛ و (ج) التوصل إلى رؤية/استراتيجية وطنية ومشاركة حول السياسات الحضرية، تكون مشفوعة بأهداف وغايات واضحة ومدعومة بمؤسسات مسؤولة، وبآليات للتنفيذ والرصد؛ و (د) مراجعة وتعديل الأطر والمبادئ التوجيهية القانونية والمؤسسية والمالية الوطنية القائمة لكافة القطاعات في ظل الاستراتيجية الحضرية المتفق عليها؛ و (هـ) الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من التكنولوجيا للمساعدة في اتخاذ القرارات المستندة إلى الأدلة؛ و (و) إنشاء آلية تشاركية لتسهيل الحوارات السياسية ما بين الصعيدين الوطني والمحلي، وكذلك بين الدولة والجهات الفاعلة من غير الدول؛ و (ز) إنشاء آلية عالمية - في شكل فريق حكومي دولي مثلاً - لتحفيز البحوث ذات الصلة بالسياسات لدعم السياسات الحضرية الوطنية وتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة؛ و (ح) بناء قدرات الحكومة (البشرية والمؤسسية والمالية والتقنية) بجميع مستوياتها.

ويوصي الخبراء في الفرع الخامس أيضاً من ورقة السياسة العامة هذه بضرورة مراقبة أطر السياسة الحضرية الوطنية وتقييمها على نحو فعال. ويقترحون في هذه الورقة بأن يتم ربط نتائج الرصد بنظام الإبلاغ المتعلق بأهداف التنمية المستدامة، وذلك بالنظر لاحتمال أن تكون معظم غايات السياسات الحضرية الوطنية ذات صلة بغايات أهداف التنمية المستدامة. ويمكن رصد وتقييم التصور والتنفيذ الناجحين للسياسة الحضرية الوطنية في سياق ما إذا كانت السياسة الحضرية الوطنية تلي الأهداف المحددة على الصعيد الوطني على المدى القصير والمتوسط والطويل، وما إذا كان في المستطاع تعميم رؤية تلك السياسة في برامج وسياسات الإدارات الحكومية. وعند وضع مؤشرات للرصد والتقييم، ينبغي النظر في قابليتها للقياس من خلال الوصول إلى مصادر البيانات الكافية التي تسمح بالمقارنة مع السيناريو الأساسي، فضلاً عن إمكانية استخدام تقنيات الرصد والتقييم التشاركية.

وفي الختام، تقدم هذه الورقة توصيات رئيسية من فريق من الخبراء لإدراجها في المسودة الأولية للخطة الحضرية الجديدة. أما التوصيات المتعلقة بوضع سياسة حضرية وطنية، فهي: البناء على الاتفاقات الدولية؛ واعتماد أشكال مؤسسية مرنة؛ وإعداد قيادات قادرة على دفع السياسات الحضرية الوطنية قدماً؛ وتعزيز المشاركة الشاملة والعادلة في عملية وضع السياسات الحضرية الوطنية؛ ومعالجة قابليتها للاستدامة والمرونة من خلال التخطيط طويل الأجل؛ وضمان تنسيق الإجراءات؛ وتحديد المسائل ذات الأولوية على جميع المستويات؛

وتعزيز قدرة السياسة العامة على تصميم السياسات وتنفيذها؛ واعتماد خطة اتصال فعالة للسياسات الحضرية الوطنية وتنفيذها؛ وتعزيز قاعدة الأدلة من خلال تحسين البيانات.

أولاً - رؤية ورقة السياسة العامة للخطة الحضرية الجديدة وإطار مساهمتها فيها

ألف - السياسة الحضرية الوطنية

١ - تشير التقديرات أن عدد سكان الحضر في العالم قد ارتفع من أقل من ١ بليون نسمة في عام ١٩٥٠ إلى ما يقرب من ٦ بلايين نسمة بحلول عام ٢٠٥٠، وإلى حوالي ٩ بلايين نسمة بحلول عام ٢١٠٠، أي ما يعادل ٨٥ في المائة تقريباً من إجمالي عدد السكان المتوقع. ويتطلب هذا النمو سياسة منسقة لإدارة وتوجيه أنماط التحضر في المستقبل. وتتغير أيضاً جغرافية التحضر. ففي معظم البلدان الأوروبية، وشمال أمريكا وشرق آسيا، تم إرساء التحضر بشكل ملحوظ في الأشكال الحالية للمدينة والبنى التحتية القائمة فيها، حتى أن بعض الدول تواجه انخفاضاً في عدد السكان و تقلصاً في رقعة المدن. وعلى النقيض من ذلك تماماً، هناك أمام الدول النامية والناشئة فرصة غير مسبوقة لضمان أن تؤدي عمليات التحضر السريعة التي تشهدها إلى وجود مدنٍ في ربوعها حسنة الأداء ومستدامةً بيئياً.

٢ - وتمتلك السياسة الحضرية الوطنية القدرة على إقامة اتصال بين ديناميات التحضر، والديناميات السكانية ومجمل عملية التنمية الوطنية. ويمكن أن تساعد على تسخير فوائد التحضر بينما تتصدى لتحدياته من خلال تطوير رؤية شاملة أوسع نطاقاً لمنظر المناطق الحضرية. والغرض من السياسة الحضرية الوطنية هو تحقيق نتائج أفضل في المناطق الحضرية بطرق من بينها المساعدة على مواءمة السياسات القطاعية التي تؤثر على المناطق الحضرية، أولاً، ومن خلال تطوير بيئة مؤسسية مواتية، ثانياً. وهكذا، فإن السياسة الحضرية الوطنية تُكمل، ولا تحل محل السياسات الحضرية المحلية وذلك من خلال اعتماد أسلوب التوسع الحضري في سائر الحيز المادي، وسد الفجوات بين المناطق الحضرية وشبه الحضرية والريفية، ومساعدة الحكومات على مواجهة تحديات مثل التكامل وتغير المناخ من خلال الأطر الوطنية والمحلية لسياسات التنمية.

باء - كيف يمكن أن تسهم السياسة الحضرية الوطنية في القواعد والأطر العالمية وفي تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة

٣ - تتناول السياسة الحضرية الوطنية جوانب من أهداف التنمية المستدامة ولها أيضاً صلة بالعديد من تلك الأهداف، وخاصة الهدف ١١ المتعلق بالمدن، والهدف ٦ المتعلق بخدمات

الصرف الصحي، والهدف ٨ المتعلق بالتنمية الاقتصادية. وفي الواقع، فإن معظم تلك الأهداف لها أبعاد حضرية واضحة، ولا يمكن أن تتحقق دون معالجة ما يحدث في المناطق الحضرية. وبالنظر إلى هذه الصلة الواسعة النطاق، ينبغي أن تُشكّل السياسات الحضرية الوطنية جزءاً هاماً من أي محاولة جادة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وينبغي أن تصبح أداة رئيسية لقياس مدى تحقيق الأهداف.

٤ - ويجب أن تكون المدن أيضاً في صميم الإجراءات المتخذة لمعالجة تغير المناخ. وبالنظر للغالبية المتزايدة من السكان الذين يعيشون في المدن، فسوف تكون المدن المكان الحاسم للحد من انبعاثات الكربون إلى مستويات مستدامة. وسوف تحمل المدن أيضاً العبء الأكبر من مخاطر الكوارث المرتبطة بالمناخ. وسوف تتطلب مواجهة هذه التحديات آليات للتنسيق والمواءمة بين مختلف مستويات الحكومة في مجالات تصميم السياسات المناخية على مستوى المدينة، وتنفيذها ورصدها وتقييمها. وفي هذا الصدد، يمكن لأي سياسة حضرية وطنية أن تكون أداة رئيسية لتنسيق السياسات المناخية الوطنية والمحلية لتنفيذ اتفاق باريس الذي تم التوصل إليه في الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

٥ - وأخيراً، تمتلك السياسة الحضرية الوطنية القدرة على رسم صورة التحضر وبالتالي المساهمة في تطوير مدن منتجة ومزدهرة. ولا يتطلب تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة العمل من جانب المدن فحسب ولكنه يتطلب أيضاً أشكالاً مختلفة من الدعم من الحكومات الوطنية (وفي بعض السياقات يتطلب الدعم الإقليمي). ولن يكون هذا الدعم فعالاً بما فيه الكفاية دون وجود رؤية استراتيجية وإطار واضح للسياسة الوطنية. وبناء على ذلك، ينبغي الاعتراف بالسياسات الحضرية الوطنية كأداة رئيسية لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة.

جيم - إعداد ورقة السياسة العامة بشأن السياسة الحضرية الوطنية

٦ - أعدت ورقة السياسة العامة هذه خبراء تم اختيارهم وتكليفهم بالعمل في وحدة السياسة العامة ٣ المعنية بالسياسة الحضرية الوطنية، وذلك من خلال عملية الممثل الثالث. وقد أعدت الخبراء الورقة وساهموا فيها من خلال اجتماعين عقدهما فريق الخبراء (انعقد أحدهما في باريس، فرنسا، في تشرين الثاني/نوفمبر، وانعقد الثاني في انشيون، جمهورية كوريا، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥)، إضافة إلى حلقة عمل واحدة لكتابة الورقة (انعقدت في لندن، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية في شباط/فبراير ٢٠١٦) واجتماعات افتراضية إضافية عبر الإنترنت. وتُحدّد الورقة الاعتبارات السياسية الرئيسية لتصميم سياسات حضرية وطنية وتنفيذها ورصدها وتقييمها. ويتمحور هيكل الورقة حول

المواضيع الأربعة التالية: (أ) التحديات؛ و (ب) الأولويات؛ و (ج) الجهات الفاعلة؛ و (د) التنفيذ. ويتضمن كل فرع من هذه الفروع الأربعة عرضاً للإجراءات والأنشطة التي سيتم النظر فيها. وعملاً بالإرشادات الواردة في نموذج ورقة السياسة العامة المقدمة من أمانة المؤهل الثالث، وبلاستناد إلى استعراض ورقات مسائل المؤهل الثالث البالغ عددها ٢٢ قضية، فإن النتائج والتوصيات الواردة في هذه الورقة تستند إلى وجهات النظر التي أُبدت والمناقشات التي جرت بين الخبراء الأعضاء في وحدة السياسة العامة التابعة للمؤهل الثالث، وإلى منشورات أساسية حول السياسات الحضرية الوطنية، وإلى الأمثلة القطرية.

ثانياً - التحديات التي تواجه السياسة العامة

٧ - يفرض التحضر العالمي على القيادات المحلية والوطنية في جميع أنحاء العالم تحدياتٍ ويتيح لها فرصاً في آن واحد. ومن الواضح أن المدن في كل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية، سواء أكانت تعاني من الزيادة السريعة أو النقصان السريع في عدد السكان، أو من التوسع العمراني الزاحف، أو تقويض الصناعة، أو تغير المناخ، أو الاستقطاب الاجتماعي، أو تقلص المدن، و/أو غيرها من التحديات الحضرية، تحتاج إلى خطط لتعزيز الاستدامة والمرونة. ويمثل مفتاح التحضر المستدام في تنسيق السياسات التي توجه المدن وتدعمها في مجال إدارة أنماط التحضر في المستقبل.

٨ - ويتعين على السياسات الحضرية الوطنية أن تتصدى للتحديات الحضرية والاجتماعية المعقدة والمتعددة الجوانب من حيث العوامل المسببة لها والمقاومة لأي حلول، بما في ذلك تفشي الفقر في المناطق الحضرية، والسلامة، والموارد البيئية، وما إلى ذلك من تحديات، وأن تنسق الاستجابات الخاصة بكل منها. وهذا في حد ذاته يشكل تحدياً للسياسات الحضرية الوطنية، أيًا كانت.

٩ - وسيُحدّد هذا الفرع اثني عشر تحدياً رئيسياً للسياسات، التي تمثل تحديات يجب أخذها في الاعتبار عند تصميم السياسة الوطنية الحضرية وتنفيذها ورصدها وتقييمها، وهي: الحوكمة، والاندماج، والهجرة، والحصول على الأراضي، والروابط بين المناطق الحضرية والريفية، والحيز العام/والحيز المدني، والتنمية الاقتصادية المحلية، والإسكان والقطاع غير الرسمي، والبنية التحتية، والمرونة، وتخطيط استخدام الأراضي، وتصميم التوسع الحضري. ومن شأن أعظم السياسات الحضرية الوطنية تأثيراً أن تكمل، لا أن تحل محل السياسات الحضرية المحلية وذلك من خلال اعتماد أسلوب التوسع الحضري في سائر الحيز المادي، وسد الفجوات بين المناطق الحضرية وشبه الحضرية والريفية، ومساعدة الحكومات على التصدي

لهذه التحديات من خلال أطر السياسات الوطنية والمحلية. وعلى مدى السنوات العشرين المقبلة، لا يمكن المبالغة في تأكيد الدور الحاسم الذي تؤديه الحكومات الوطنية ودون الوطنية في تعزيز التوسع الحضري المستدام والمتسم بالمرونة.

ألف - الحوكمة والسياسة الحضرية الوطنية

١٠ - يواجه القادة في مختلف بلدان العالم تحولات حضرية. وهناك فرص غير مسبوقة متاحة أمام البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء لضمان أن تؤدي عمليات التوسع الحضري إلى وجود مدن حسنة الأداء ومستدامة بيئياً. وهذه الفرص قد ترتفع أو تنخفض وفقاً للكيفية التي يعالج بها القادة العمليات الحكومية والقواعد والأنظمة والتمويل.

١١ - وفي صدارة التحديات التي تواجه عملية الحوكمة يأتي التساؤل عما إذا كانت هناك حوكمة مشروعة وقيادة موثوق بها. فبدون وثوق الجمهور بالقيادة، غالباً ما تضعف مكانة القرارات التي تتخذها. وكثيراً ما يُشكك المواطنون والقادة الآخرون أو يطعنون بالسياسات الحضرية غير القائمة على أساس هذه المبادئ.

١٢ - والنتيجة المنطقية التي تتبع ذلك بالضرورة هي وجود لغة مشتركة وفهم مشترك. وقد تحرف الترجمة الخاطئة أو التفسيرات المغلوطة لهما الخيارات السياسية المرحجة أو تصرف الانتباه عنها. وتمثل الخطوة التالية في التأكد من الحاجة إلى وضع سياسة حضرية وطنية، وتحديد نطاقها وتوضيح أهدافها، وبناء الدعم لها بطريقة شفافة وشاملة. ويمكن أن تستغرق عملية المفاضلة بين المصالح المتنافسة وقتاً طويلاً ويمكن أن تكون محبطة أحياناً؛ ومع ذلك، ومن دون بناء أساس متين قائم على الحوار والشراكة بين مختلف مستويات الحكومة والجهات المعنية الأخرى، فإن الكفاءة والإنصاف والفعالية ستدفع الثمن على المدى الطويل. وتُعتبر السياسات الحضرية عموماً في أجزاء كثيرة من العالم من مسؤولية الحكومات. ومن الأهمية بمكان إعادة تحديد الدور الاستباقي للحكومات الوطنية في تعزيز الحوار والتعاون مع الحكومات المحلية وغيرها من الجهات الفاعلة في مجال تعزيز التوسع الحضري المستدام وتنشيط المدن المنكوبة.

١٣ - وينبغي للسياسة الحضرية الوطنية أن تتقبل التعقيد وأن تتحلى بالمرونة. فالبيئة السياسية معقدة، وبالتالي فإن السياسات التي لا تتمتع بدعم سياسي وإداري كافٍ أو التي لم يتم تنسيقها بين القيادة من مستوياتها العليا إلى الدنيا وبين المبادرات المتخذة من القاعدة إلى القيادة، غالباً ما تفشل بسبب عدم كفاية الثقة بها والدعم المقدم لها. كما أن تجزئة عملية صنع القرار تُعقد التحضر، لا سيما في المناطق الحضرية الكبرى.

١٤ - وإن وجود أو عدم وجود بيانات صحيحة وقوية على المستويين الوطني والمحلي، فضلاً عن درجة ونوعية رصد هذه المعلومات وتقييمها، يمكن أن ينهض بالتحضر أو يعيقه. ويخلق الاهتمام المتزايد بالمدن الذكية وما يتبعها من بيانات متاحة فرصاً جديدة لقادة المناطق الحضرية. وتؤدي التوترات التي تحدث بين العمليات الفنية والسياسية إلى رفع شروط أداء القادة إلى درجة لم تواجههم من قبل. ويتعين على السياسات الحضرية الوطنية في القرن الحادي والعشرين أن تعترف بهذه التحديات وأن تتصدى لها بطريقة مدروسة.

١٥ - وتتخطى الحوكمة حدود العمليات الفردية، فهي تشمل القواعد والأنظمة التي تفيده في تفعيل الأفكار والأهداف الرئيسية. بيد أن القواعد والأنظمة التي تسعى إلى تشكيل وتنفيذ السياسة الحضرية الوطنية يمكن أن تثير العديد من المشاكل إذا ما صيغت من خلال عملية غامضة أو مغلقة. ومن شأن التطبيق غير المتكافئ أو الانتقائي للسياسة الحضرية الوطنية أن يُعقد إدارة التحضر أيضاً. وتتبدى عدم كفاية السياسة الحضرية الوطنية عندما لا تُظهر الحكومة اهتماماً كافياً بتطوير عملية للتشاور تكون مشفوعة بمراجعات وتحديثات دورية للقواعد والأنظمة، ولا بتنسيق للخطط والبرامج والأنظمة أفقياً وعمودياً أيضاً.

١٦ - وغالبا ما لا توجد أطر مؤسسية لرصد التنمية بشكل صحيح في المناطق الحضرية وذلك بسبب عدم كفاية الموارد، بما فيها الموارد البشرية وكذلك الموارد التنظيمية. وعلاوة على ذلك، لا يتم تمكين العديد من الحكومات المحلية والمؤسسات الشعبية في المناطق الحضرية والريفية للقيام بهذه المهمة.

١٧ - وثمة مكون آخر من مكونات الحوكمة وهو التمويل. فعدم وجود موارد مالية كافية على الصعيدين الوطني ودون الوطني يعيق إمكانية تعزيز إدارة التحضر. ويمكن أيضاً أن تؤثر الطريقة التي يتم بموجبها جمع تلك الموارد وتخصيصها سلباً على فعالية السياسات الحضرية. ويؤدي عدم كفاءة نظم المالية العامة المطبقة على الصعيد المحلي أو الوطني، وعدم فعاليتها وعدم إنصافها إلى إرباك إدارة التحضر وتشويش عمليات تصميم السياسات الحضرية الوطنية وتنفيذها ورصدها وتقييمها.

باء - السياسة الحضرية الوطنية الشاملة للجميع

١٨ - غالباً ما يواجه القادة تحديات الاندماج. والسياسة الحضرية الوطنية التي لا تشجع العمليات المفتوحة والمتاحة للمجتمعات المحلية تكون عرضة للطعن بها في المدى الطويل. وبالإضافة إلى ذلك، يجب على القادة أن يأخذوا في اعتبارهم الاختلافات بين الناس من النواحي الاثنية والثقافية والعرقية والدينية والطبقية، والتوجه الجنساني، وغيرها من

الاختلافات. ومن الثابت تاريخياً أن الفشل في تحديد هذه المسائل وبناء توافق في الآراء بشأنها يُضعف التحضر المستدام. وتتيح السياسة الحضرية الوطنية الفرصة لبناء عمليات سياساتية تشاركية وشاملة، وتأطيرها في مؤسسات.

جيم - معالجة مسائل الهجرة في السياسة الحضرية الوطنية

١٩ - تضيف المهاجرين في جميع أنحاء العالم إلى سياسات التحضر تعقيدات في كل ما يتصل بها من أمور. ويتزايد تأثير المدن والبلدان بالتراعات والفتن الداخلية والخارجية. ويمكن أن يؤدي تجاهل آثار الهجرة إلى زيادة العنف وغير ذلك من الأضرار الاجتماعية، وخاصة العنف الموجه ضد النساء والأطفال. ويُشكل إيجاد فرص لقبول المهاجرين في المجتمعات المضيفة دون أن تفقد ثقافتها الحالية التحدي الرئيسي الذي تواجهه في القرن الحادي والعشرين. وثمة تحديات إضافية ناجمة عن الهجرة، من بينها استثناء المهاجرين من الخدمات الأساسية ومن عمليات صنع القرارات المتعلقة بالسياسات. ويترتب على هذا الاستثناء تأثير سلبي في رعاية المهاجرين وفي التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة في المناطق الحضرية. ويمكن تنسيق السياسة الحضرية الوطنية مع سياسات الهجرة من أجل إدراج مسائل المهاجرين في القرارات المتعلقة بالسياسات، وتسهيل حماية حقوق العمال، بمن فيهم العمال المهاجرون، وتنفيذ قوانين وسياسات غير تمييزية.

دال - ضمان الحصول على الأراضي وتوفيرها من خلال السياسة الحضرية الوطنية

٢٠ - أدت زيادة التحضر وإدارة الأراضي بشكل فوضوي، في كثير من الحالات، إلى ارتفاع في تكلفة الأراضي وانخفاض في الأراضي المتاحة في المدن، وخاصة للفئات الضعيفة. ويؤدي عدم وجود نظام شفاف لتنظيم الأراضي إلى تقويض الديمقراطية وإضعاف إمكانية أعمال الحق في السكن. ومن دون خطط لضمان وجود ما يكفي من الأراضي المتاحة للتنمية والحفاظ عليها، فإن تكاليف السكن والمقاولات السكنية التجارية وغيرها سترتفع ارتفاعاً باهظاً، مما يؤدي إلى إحباط التحضر الشامل للجميع. كما يؤدي عدم وجود أنظمة كافية ومناسبة لإدارة الأراضي، وعدم وجود خطط فعالة وسياسات وبرامج ملائمة لذلك إلى اختناقات في إيجاد الفرص اللازمة لاستخدام الأراضي على نحو عادل ومنصف في المدن. ويؤدي الاختلال الذي تعاني منه أسواق الأراضي الحضرية إلى انعدام الفرص، وزيادة تعقيد الاستثمار في البنى التحتية، وتشويه تقديم الخدمات وإنشاء مستويات حضرية غير مستدامة.

هاء - السياسة الحضرية الوطنية والتخطيط لاستخدام الأراضي

٢١ - إن تخطيط استخدام الأراضي أو (التخطيط المكاني) ضروري لتحقيق التنمية الحضرية المستدامة. بيد أن العديد من البلدان النامية لا يعطي أولوية لهذه المهمة. فيؤدي ذلك، أحيانا، إلى تطوير غير رسمي للأراضي و/أو زحف (شبه) حضري عشوائي.

٢٢ - وينبغي أن تشدد أي سياسات حضرية وطنية على ضرورة تخطيط استغلال الأراضي وتمكين الإدارات المحلية من أجل ضمان تحقيق الكفاءة في تدبير شؤون استغلال الأراضي (التي تتراوح، مثلا، بين برامج التخطيط العامة والخطط المؤقتة لاستغلال الأراضي وبين الخطط التفصيلية للأحياء السكنية). ويجب أن تكمل الخطط والسياسات الوطنية المتعلقة بالبنية التحتية السياسات الحضرية الأخرى. ويمكن أن تتيح الخطط الإقليمية الوطنية الشاملة فرصة لتعزيز البيئات الحضرية الجيدة.

واو - السياسات الحضرية الوطنية التي تعزز الروابط بين المناطق الحضرية والريفية

٢٣ - يمكن لتزايد التوسع الحضري، بل ينبغي له، أن يتيح فرصة مثالية لمعالجة مسألة المناطق المحيطة بالمناطق الحضرية والمناطق الريفية والتحديات التي تواجهها تلك المناطق. والمدن والمناطق الحضرية لا توجد في فراغ. فينبغي أن تأخذ السياسات الحضرية الوطنية في الاعتبار الترابط بين المناطق الحضرية وبين المناطق المحيطة بها والمناطق الريفية. ويجب الاعتراف بالمناطق الريفية ضمن المناطق الحضرية الكبرى، إلا أن أهمية الروابط الريفية تتجاوز تلك المناطق. وتحتاج السياسات إلى معالجة هذه المسألة، ولاسيما فيما يتعلق بتطوير البنية التحتية وإدارة خدمات النظم البيئية (ولا سيما الأراضي والمياه). وعلاوة على ذلك، فالبلدان السريعة التحضر بحاجة إلى فهم ما إذا كان التوسع الحضري تُحركه عوامل نبد ريفية أم عوامل جذب حضرية وإلى أي مدى يحصل ذلك بالنظر لما له من آثار على ديناميات التجمعات الحضرية؛ فقد تعاني تلك التجمعات من عدم الكفاءة إذا كان الدافع الذي حدا بالأفراد للانتقال إلى المدن هو الأمن أو فرص الاستهلاك، وليس الفرص الإنتاجية. بيد أن سياسات التنمية الريفية غالبا ما تتمايز عن السياسات الحضرية الوطنية، ولذلك فلا بد من اعتبارها من ضمنها.

٢٤ - وليست السياسات الحضرية الوطنية سياسات قطاعية، ولا تُعد متعارضة مع "السياسات الريفية". ويمكن أن يؤدي تجاهل الشواغل شبه الحضرية والشواغل الريفية إلى تقويض دعم الجمهور للسياسات الحضرية الوطنية.

زاي - ضمان حيز عام/مديني جيد من خلال السياسات الحضرية الوطنية

٢٥ - يركز التحضر المستدام على الحاجة إلى حيز عام/مديني جيد. وعلى الرغم من أن الخطط والبرامج المحلية غالباً ما تعزز إدراج حيز عام/مديني في التنمية والمجتمعات المحلية، فإن بإمكان السياسات الحضرية الوطنية أن تربط هذه الأماكن وأن تركز على التنمية للاستفادة من منافع توفرها بيئة عالية الجودة. ومن المهم أن توفر السياسات الحضرية الوطنية توصيات سياساتية واضحة بشأن هئية أماكن عامة وحمايتها وإدارتها، كوسيلة لتوليد الثروة وتحسين الرفاه وتعزيز الإنتاجية الحضرية. ويمكن أن يتعدّد توفير حيز عام/مديني بفعل عدم كفاية الإمدادات أو عدم وضوح الملكية أو عدم توافر المكان أو الموارد بالقدر الكافي أو ضعف إمكانية الوصول إليهما وعدم ملاءمة موقعهما ورداءة نوعيتهما. ويمكن اتباع نهج جنساني لفهم احتياجات النساء والفتيات في الأحياء العامة/المدنية.

حاء - التنمية الاقتصادية المحلية وتمويل البلديات: سبيل النجاح للسياسات الحضرية الوطنية

٢٦ - التحضر استثماراً. ومن الواضح أن التحضر المحكّم التخطيط له علاقة بالثروة وخلق فرص العمل وبتقديم الخدمات وتطوير البنية التحتية، وتتجاوز منافعه الاقتصادية المدن لتسهم في النمو المحمل على الصعيدين الإقليمي والوطني. وعلى الرغم من أن تخطيط التحضر قد يبدو ذا تكاليف أولية كبيرة، فإن التحضر يمكن أن يحقق مكاسب طويلة الأجل تعوض التكلفة، شريطة أن يُصمّم تصميمًا محكّمًا، وأن يستند إلى خطط مالية سليمة. بل إن محور التحضر المستدام هو توافر رأس المال البشري والمالي. وغالباً ما تعاني السياسات الحضرية الوطنية غير الفعالة من ضعف الصلة بين سياسات التنمية الاقتصادية والسياسات الحضرية الأخرى، مما يسفر عن نهج انعزالي في الإدارة. إلا أن تطبيق سياسات للتنمية الاقتصادية تتسم بالكفاءة والفعالية والإنصاف في جميع المناطق الحضرية والمناطق الحضرية الكبرى وعلى امتداد أي دولة يمكن من تفادي أخطاء إجراءات "اللّهت وراء القيم الخاضعة للضريبة" وغيرها من الإجراءات التي يستخدمها حالياً بعض المدن والبلدان لتأمين نشاط تجاري عن طريق تقديم حوافز ضريبية باهظة أو هبات أخرى يستفيد منها أفراد قلائل ولكن تكلفتها تقع على مدينة أو دولة بأكملها. وينبغي للاستراتيجيات المستخدمة للنهوض بالتنمية الاقتصادية المحلية أن تبذل جهداً لدعم الأعمال التجارية التي تديرها مثلاً نساء أو فقراء من المناطق الحضرية أو أصحاب مشاريع من الشباب، في مجالات منها المشاريع التجارية الصغرى أو الإنتاج المنزلي. وعلاوة على ذلك، فإن استخدام أدوات من قبيل التمويل القائم

على استغلال الأراضي وتقاسم قيمة الأراضي يمكن أن يساعد في بناء قاعدة لتمويل البلديات.

٢٧ - وكما يتضح في عدد من البلدان في جميع أنحاء العالم، فإن التوسع الحضري، في حد ذاته، لا يضمن أداء اقتصاديا جيدا. والتحضر شرط ضروري، وإن يكن غير كاف، للتنمية الاقتصادية. ويمكن أن يؤدي التحضر الجيد التخطيط، الذي يتم تيسيره من خلال تخطيط حضري قوي وسياسات حضرية قوية، إلى تقوية الصلة بين التحضر وبين المدن المنتجة والمزدهرة.

طاء - الإسكان والقطاع غير الرسمي والسياسات الحضرية الوطنية

٢٨ - الإسكان موضوع يشكل تحديا ويوفر فرصة، على السواء، لأنه يمثل تقاربا بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية وبين الاستدامة البيئية. ويمثل توفير السكن أداة قوية لتعزيز المدن المنصفة ومعالجة شواغل تنامي التفاوت على الصعيد العالمي. ويتعين تنسيق سياسات الإسكان بإتاحة أراض حسنة الموقع ومتصلة، وبنية تحتية وخدمات اجتماعية، وفرص متكاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتوجد طائفة واسعة من البدائل/الحلول الإسكانية التي استُخدمت على مستويات مختلفة وب نماذج مختلفة، بما في ذلك الإسكان الإيجاري، وقسائم الإيجار، والمسكن القابلة للتحسين تدريجيا، والتحسينات والتوسع، والإسكان التعاوني، والإنشاءات الواسعة النطاق. ولا يقل أهمية وتعقيدا عن ذلك العنصر الاجتماعي المتصل بالسكن وبضرورة معالجة المسائل الحساسة من قبيل إعادة التوطين بطريقة منصفة ومستدامة. وفيما يخص السياسات الحضرية الوطنية، فإن التحدي الحقيقي يتمثل في إجراء تقييم واسع النطاق لحالة السكن وتحديد أفضل الخيارات السياسية والبرنامجية المتعلقة بتوافر الموارد المالية والخبرة الفنية والتوافق السياسي والإرادة السياسية.

٢٩ - وتمثل العشوائية التي تضم المستوطنات البشرية والأنشطة الاقتصادية غير الرسمية أحد أكبر التحديات التي تواجه اليوم العديد من المدن والدول. وتؤدي العوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية إلى تفاقم التطور العشوائي المتزايد والمتوسع، وتتطلب اهتمام المدن والقادة الوطنيين بها. فقلة قليلة من المدن أو الدول هي التي توفر الحماية القانونية للأشخاص الذين تكون منازلهم سكنا عشوائيا وسبل معيشتهم غير رسمية. وتكتسب قدرة نظم الإدارة على استيعاب الطابع غير الرسمي في حقوق ملكية الأرض أهمية خاصة لتعزيز المستوطنات البشرية الحضرية المستدامة والشاملة. ولا بد، عند صياغة سياسات حضرية وطنية، من النظر دائما في تعقيدات معالجة مسألة الارتقاء بمستوى المستوطنات البشرية العشوائية وإدماجها، ومن تناول جوانب من قبيل حيازة الأراضي، والتواصل والتنقل، وإنشاء بنية تحتية كافية،

وإدخال تحسينات على المنازل. وغالبا ما يتم تجاهل هذه المستوطنات أو أن قرارات تطوير الأراضي تؤول إلى هدم المنازل وتشتيت الساكنين فيها، بدلا من الاعتراف بها وإصلاحها أو إعادة تطوير المستوطنات البشرية غير الملائمة.

ياء - البنية التحتية وتوفير الخدمات الأساسية من خلال سياسات حضرية وطنية

٣٠ - في كثير من الحالات، تستند أجمع السياسات الحضرية الوطنية إلى تطوير البنية التحتية والخدمات. بيد أنه حتى أكثر السياسات ابتكاراً يكون مصيرها الإخفاق إذا كانت عملية التخطيط استثنائية أو مبهمة، أو إذا لم يتم ربط السياسات بخطط وبرامج وأنظمة. وتنسجم السياسات الحضرية الوطنية غير الفعالة بعدم التطبيق الاستراتيجي للبنية التحتية اللازمة لدفع عجلة النمو، وبغياب نظم الرصد والتقييم الدورية. ويمكن أن تفضي السياسات الحضرية الوطنية، عندما لا تأخذ في الاعتبار العمليات والصيانة على المدى الطويل ولا تعالجهما، إلى قصور إدارة البنى التحتية وعدم فعاليتها.

٣١ - وينبغي أن تعزز السياسات الحضرية الوطنية نهجا متكاملا لتوفير مجموعة متنوعة من نظم البنية التحتية. وينبغي لها أيضا أن تدعم مشاريع المدن في ذلك الصدد، بما في ذلك مشاريع النقل والتنقل، والإسكان، والطاقة، وشبكات المياه النظيفة والمياه المستعملة، والنظم الطبيعية، والزراعة، والمباني العامة، والاتصالات، والتكنولوجيا. وفي حين أن كل نظام من تلك النظم يمكن أن يطرح تحديات معقدة، وأحيانا تحديات مربكة، فإن تلك النظم توفر شرايين الحياة للعديد من الأفراد، نساء ورجالا، وتبث الحياة في المدينة ومنطقتها الحضرية. ويمكن لصياغة الخطط الوطنية والإقليمية للبنية التحتية واعتمادها وتنفيذها ورصدها، عندما تكون تلك الخطط منسقة تنسيقا جيدا مع خطط المدينة، أن تنهض بالأهداف الاقتصادية والبيئية والاجتماعية. ويشكل توفير الإطار المؤسسي للخطط والسياسات السليمة المتعلقة بالبنية التحتية على المستويين الوطني والمحلي دورا أساسيا من أدوار أي حكومة وطنية.

كاف - السياسات الحضرية الوطنية والتكيف، والقدرة على الصمود وإدماج جدول الأعمال الأخضر

٣٢ - إن الوقوع المنتظم للأحداث المناخية البالغة الشدة الذي غالبا ما يسفر عن كوارث لها آثار هائلة على ممتلكات الأفراد وعلى البنية التحتية الحضرية، وأحيانا على حياة البشر، يشكل دليلا على ضرورة إدماج تدابير القدرة على الصمود في مواجهة الكوارث في أي سياسات حضرية وطنية. وتهدف تدابير القدرة على الصمود إلى استباق أو معالجة الكوارث الطبيعية أو الكوارث التي يتسبب فيها الإنسان. وكثيراً من السياسات الحضرية الوطنية

لا يعالج الكوارث المحتملة، ناهيك عن النظر في كيفية منعها أو التخفيف من آثارها و/أو التكيف معها. وتُذكرنا الكوارث التي حدثت مؤخرا في جميع أنحاء العالم بالأهمية البالغة لتخطيط قدرة المدن ومناطقها على الصمود. ولا يزال نقص الموارد المتاحة يقوض من فعالية تخطيط المدن وإدارتها. ويجب أن يكون إجراء تقييمات لقابلية التأثر في المناطق الحضرية وتوعية السكان بمسائل البيئة جزءا من السياسات الحضرية الوطنية. ولا بد لهذه التقييمات من أن تعترف بالرأسمال الاجتماعي المتأصل في المدينة والمنطقة (بما في ذلك المناطق الريفية)، وأن تشمل العوامل الاجتماعية والاقتصادية والمادية والبيئية.

٣٣ - فالصلة بين التحضر وتغير المناخ واضحة ولكنها أبعد ما تكون عن البساطة. وفي حين أن البيئات الحضرية أكثر كفاءة ويمكن أن تقلل من استخدام الطاقة فضلا عن انبعاثات الكربون، فإنها، إذا لم يجر التخطيط لها جيدا، يمكن أن تؤدي أيضا إلى زيادة التلوث وغيره من الآثار السلبية.

لام - التخطيط والتصميم الحضريان للسياسات الحضرية الوطنية

٣٤ - في العديد من المدن في جميع أنحاء العالم، يوجد قصور في الفهم العام للدور الحاسم الذي يؤديه التصميم المادي ولأثره على حياة الأفراد نساء ورجالا. وفي حين يمكن للعديد من الأفراد إيراد أمثلة للأماكن التي يحبون أن يعيشوا فيها أو يزورونها، فإن قلة منهم تعرف كيفية نشوء هذه الأماكن، ناهيك عن كيفية شق شوارع جديدة وبناء أحياء أو مدن جديدة تؤدي إلى تحسين نوعية الحياة.

٣٥ - وغالبا ما يكون التصميم الحضري ضحية لاعتبارات قصيرة الأجل، حيث إن عائد الاستثمار المباشر مقدّم على الفرص الطويلة الأجل. بل إن قلة من المدن والدول تستعين بفنيين متخصصين في التصميم الحضري، ناهيك عن إدراج هذه الاعتبارات في السياسات أو في الخطط المحلية أو الوطنية. وغالبا ما يعزى ذلك إلى الافتقار إلى الموارد الكافية وإلى المهنيين المتاحين على مستوى المدن.

٣٦ - وفي ضوء قلة المعلومات المتاحة عن أمثلة إيجابية، فلا بد من إجراء دراسات حالات فردية وتوفر بيانات أخرى يمكن أن تفيد منها السياسات الحضرية الوطنية عند وضع خطط وأنظمة وبرامج تؤدي في نهاية المطاف إلى نشوء مدن يرغب البشر في العيش في ربوعها والعمل وتربية أسرة فيها. وينبغي أن تعزز الخطة الحضرية الجديدة السياسات الحضرية الوطنية وأن تمنح أولوية عالية للتصميم الحضري الجيد من أجل تحسين إنتاجية المناطق الحضرية والمدن الثانوية والبلدات الصغيرة والمستوطنات البشرية. وينبغي أن يلي التصميم

الحضري مطالب واحتياجات جميع الأفراد القاطنين في المناطق الحضرية، بمن فيهم أفراد مجموعات الشعوب الأصلية، والمهاجرون المحليون والدوليون، والمعوقون والنساء والأطفال والمسنون.

٣٧ - وللقيادة الوطنية والمحلية أهمية أساسية لمعالجة مسألة التحضر وتعزيز السياسات الحضرية الوطنية التي تصمد لاختبار الزمن. والقيادة التي تعترف بقيمة وأهمية التصميم الحضري، فضلا عن المسائل الرئيسية الـ ١١ الأخرى المذكورة أعلاه، تكون قد قطعت شوطا طويلا نحو ضمان إكساب المدن في شتى أنحاء العالم الاستدامة والقدرة على الصمود. كما أن السياسات الحضرية الوطنية التي تأخذ في الاعتبار هذه التحديات، تخلق بيئة قانونية ومؤسسية مواتية، وتدمج رؤية وإطاراً، وكذلك إجراءات ومقاييس لقياس النجاح، لها أهمية حاسمة لمستقبل البشر والكوكب. وسيتناول الفرع التالي الخيارات السياسية للسياسات الحضرية الوطنية وعملية تحديد أولويات تلك الخيارات.

ثالثاً - تحديد أولويات الخيارات السياسية: الإجراءات الكفيلة بإحداث تحول من أجل الخطة الحضرية الجديدة

٣٨ - على الرغم من أن الدول القومية قد وقعت اتفاقات إنمائية رفيعة المستوى (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، واتفاق باريس، وإطار سينداي، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠) تؤثر تأثيراً مباشراً على حقوق الأفراد، فإن استجابة الحكومات الوطنية والإدارات المحلية للتحضر وللظروف المحلية والأولويات السياسية ستتباين تبايناً كبيراً. ويتحتم اتخاذ خيارات استراتيجية بشأن الأولويات والتعاقب أثناء عملية وضع السياسات الحضرية الوطنية، حيث سترز بلا شك طائفة من المسائل التي لا بد من معالجتها (الأموال والأشخاص والبنية التحتية والتنوع الأحيائي والنظم الإيكولوجية والشكل/التصميم الحضري والترابط الداخلي والخارجي، والخدمات الأساسية (المياه والنقل والصحة)، وما إلى ذلك). وسيتناول هذا الفرع الخيارات السياسية للسياسات الحضرية الوطنية ويناقش أيضاً عملية تحديد أولويات تلك الخيارات، ويحدد أخيراً التوصيات الرئيسية التي ينبغي، كما هو مقترح، أن تؤخذ في الحسبان عند وضع أولويات الخيارات السياسية.

ألف - عملية تحديد الأولويات

٣٩ - يمثل تحديد أولويات السياسات الحضرية وممارستها عملية أساسية وهامة تؤثر على الإدارات المحلية والحكومات الوطنية والإقليمية وعلى التفاعل فيما بينها وبين الأطراف غير

الحكومية، بما في ذلك تفاعلها مع القطاع الخاص والمجتمع المدني. ويجب أن تتناول السياسات الحضرية الوطنية المبادئ والعمليات، بل ينبغي أن تتمخض عن تحولات تُقرّ علنا في الأطر القانونية والقواعد والمعايير والقدرات وفي حجم وشكل الخدمة المدنية، والميزانية، وما إلى ذلك (انظر الإطار ١). وقد يتوقف نطاق ذلك التحول على ما إذا كان لدى البلد سياسة حضرية وطنية بالفعل، أم لا. ومن خلال استعراض لورقات المسائل الصادرة عن المؤهل الثالث والنظر في التحديات التي تواجه السياسات الحضرية الوطنية، فإن ورقة السياسة العامة هذه تحدد المعايير التالية المتعلقة بتحديد الأولويات في مجال السياسات:

(أ) يتعين أن تستند عملية تحديد أولويات السياسات الحضرية إلى استراتيجية قوية في مجال الاتصالات (مصدرة بتحديد دقيق لأصحاب المصلحة وتحديد للاهتمامات وللدور والمسؤوليات المحتملة من أجل الشروع في العملية وتضمينها دعوة الجميع إلى المشاركة). ويكتسب إجراء حوار شامل يهدف إلى إرساء توافق في الآراء، يشمل جميع الجهات الفاعلة الرئيسية، أهميةً بالغة لنجاح تحديد الأولويات في مجال السياسات الحضرية الوطنية وتنفيذها ومشروعيتها؛ وإذا ما كان لجميع الأطراف أن تشارك مشاركة كاملة في تحديد الأولويات وفي تنفيذ السياسات الحضرية الوطنية ورصدها وتقييمها، فإنها تقتضي منها المشاركة منذ البداية، وهي تحتاج إلى تأمين وصول كامل إلى البيانات والمعلومات الأخرى ذات الصلة؛

(ب) يجب أن يستند ترتيب الأولويات إلى تقييم كاف وفعال للوضع الراهن - قاعدة الأدلة (التقييمية) لها أهمية بالغة؛ وهذا ينطوي على عنصر تكنوقراطي/عنصر خبرة قوي لمراقبة عملية شاملة على نطاق واسع. بيد أن قاعدة الأدلة يجب أن تشمل أدلة غير إحصائية، فضلا عن بيانات "ملموسة"، خشية أن تتشوه الأولويات من جراء سهولة القياس أو توافر البيانات. وفي إطار برنامج للبحوث أوسع نطاقا، يكون من المستصوب إجراء عملية رصد مستمرة من أجل تحسين قاعدة الأدلة الوطنية بهدف دعم تحسين عمليات صنع القرارات المتعلقة بالسياسات؛

(ج) يجب أخذ القدرات الواقعية (المالية والمهنية والبشرية والمؤسسية) في الاعتبار عند وضع الأولويات في مجال السياسات. ويمكن أن تكون الأولويات أولويات في الأجل القصير والمتوسط والطويل، وينبغي أن تكون ميسورة التكلفة وممكنة سياسيا وأن تتسم بالكفاءة/الفعالية. وتُعد الجدوى السياسية السبيل إلى تنفيذ أي اقتراح يدعو إلى التغيير. وينبغي النظر إلى أي قائمة حضرية بالأهداف المنشودة، من دون ترتيب هرمي أو ربط بالإلحاح/الجدوى، على أنها قائمة رغبات، لا مجموعة من الأولويات؛

(د) ينبغي أن تركز السياسات الحضرية الوطنية إلى نموذج للإدارة يستوعب احتياجات أصحاب المصلحة الرئيسيين ومطالبهم ومقترحاتهم ومشاركتهم النشطة (وذلك مهم أيضا للتنفيذ)، مما يؤدي إلى رفع مستويات الشفافية والإنصاف والمساءلة. وينبغي أيضا أن تستند عملية تحديد الأولويات في مجال السياسات إلى نفس مبادئ الإدارة؛

(هـ) يشكّل بناء القدرات وتبادل المعارف أمرين أساسيين من أجل وضع الأولويات بناء على توقعات واقعية تكون، بناء على ذلك، أولويات قابلة للتنفيذ. وبإمكان الفرص المتاحة في شكل شراكات مع المؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، وما إلى ذلك، أن تزيد تبادل المعارف وأن تعزز بناء القدرات؛

(و) يجب أن تراعي الأولويات في مجال السياسات الآثار الإجمالية للسياسات الحضرية الوطنية، من قبيل الأشخاص المتضررين، والتأثيرات البيئية والاقتصادية والاجتماعية، وما إلى ذلك. ويجب أن تقوم جميع الأولويات السياسية على أساس متين من فهم السياق. ويمكن إيلاء اهتمام خاص إلى: المستوى المسندة إليه ولاية حضرية من الحكومة، واستعراضات التشريعات السارية، والصكوك المتعلقة بالسياسات، ومستويات التنظيم المؤسسي، والجهات صاحبة المصلحة، وما إلى ذلك؛

(ز) لا بد من إتاحة فرص لتكثيف التبادل بين الأقران وتبادل المعارف فيما بين البلدان من أجل إثراء السياسات الحضرية الوطنية، فهي يمكن أن توفر منظورات مقارنة وتضمن تكامل النظم الحضرية العابرة للحدود. فعلى سبيل المثال، يتعين على كل بلدة ومدينة تدبير شؤون الأراضي والموارد المالية بفعالية أكبر وعلى نحو أكثر إنصافا واستدامة، مما يجعل من الأراضي والأموال شاغلا وألوية عند جميع البلدان. ويمكن أن تسهم الإدارة المالية السليمة وتخطيط استغلال الأراضي ووضع تصاميم حضرية عالية الجودة في تحقيق ذلك؛ وهذه، وهي شواغل مشتركة، قد تشكل مداخل مثالية للتعلم من الأقران عند وضع سياسات حضرية وطنية.

الإطار ١

التحويلات الرئيسية المتوقعة من خلال السياسات الحضرية الوطنية الناجحة

يمكن للسياسات الحضرية الوطنية الناجحة أن تتيح تحقيق التحويلات الرئيسية التالية:

(أ) زيادة اتساق السياسات الوطنية والمحلية التي تؤثر على التنمية الحضرية والتي

لها صلة بها (التأثير الإقليمي/المكاني للسياسات القطاعية الوطنية). وفيما يلي مجموعة

مختارة من السياسات الوطنية والمحلية ذات الصلة هي: السياسات الاقتصادية (التي تؤثر على الآثار الاقتصادية (خلق فرص العمل، على سبيل المثال) التي يمكن أن يأتي بها التحضر) والأراضي، والخدمات العامة، والسلامة والأمن، والإسكان، وبعض البنى التحتية، والمناخ، والموارد الطبيعية/البيئة، والتنقل، والسياسات الاجتماعية. ويمكن لزيادة الاتساق على مستوى السياسات أن تحسّن الفعالية الإدارية وتدفع الموارد على مستوى المدن الكبرى؛

- (ب) تمكين السلطات المحلية عن طريق بناء القدرات، وإعادة التوازن للنظم المالية، ومنح الولاية القانونية والسياسية؛
- (ج) تمكين المجتمعات المحلية والمنظمات الشعبية وقادة المجتمع والزعماء التقليديين والمجتمع المدني عموماً من خلال تزويدهم بأدوات لرصد وتقييم السياسات، وزيادة عدد الآليات التشاركية في عمليات إعداد الموازنة و/أو عمليات رسم السياسات؛
- (د) تحسين الاستثمار في المدن من خلال تحسين بيئة الأعمال التجارية؛
- (هـ) تعزيز التعاون والتآزر في جميع الولايات القضائية عن طريق التغلب على تجزؤ المناطق الحضرية الكبرى وتثبيط منافسات "السباق نحو القاع" - (مثل التنافس التنظيمي، والتنافس الضار الذي يحرم الحكومات المحلية من جمع إيرادات كافية)؛
- (و) تحسين نوعية الحياة والرفاه (الفقر، وسهولة الوصول، والجودة البيئية، وما إلى ذلك). وفي حين أن عناصر هذا التحسين ستختلف باختلاف السياقات والتحديات، فإن تحسين نوعية الحياة هو الهدف النهائي.

باء - الأولويات الرئيسية

٤٠ - إن الدول بحاجة إلى تولي زمام عملية وضع وتنفيذ السياسات الحضرية الوطنية، وذلك بالاعتماد على مواردها الذاتية وتعزيز تلك الموارد. وستقوم الحكومات الوطنية، وبمساهمات من الحكومات دون الوطنية والجهات الأخرى صاحبة المصلحة، بتحديد الأولويات المحلية الخاصة بها من خلال عملية للسياسات الحضرية الوطنية، غير أن هناك مسائل حضرية ذات أهمية دولية مشتركة: وأوضح مثال على ذلك هو تغير المناخ، حيث إن ما يحدث في مدينة واحدة تترتب عليه تداعيات في جميع أنحاء العالم. ولا يقل عن ذلك أهمية المسائل التي تجعل من المدن مسارات للتغير البيئي العالمي يترتب عليها، لذلك السبب، آثار على الصعد الوطني والإقليمي العالمي ينبغي أن ينظر فيها واضعو السياسات الحضرية على الصعد المحلي والوطني والعالمي، والتي تضم ما يلي:

(أ) الحد من الفقر في المناطق الحضرية وتعزيز تكافؤ الفرص في المدن. حيث إن معالجة مسائل الإدماج والعزل والمستوطنات البشرية العشوائية وإصلاح إدارة شؤون الأراضي الحضرية والمساواة بين الجنسين والإسكان، يجب أن تكون محور السياسات الحضرية الوطنية. وبغية معالجة هذه التحديات الحضرية الشاملة والمتعددة الجوانب، فلا بد من دعم وطني قوي في هذه المجالات المواضيعية؛

(ب) السلامة الحضرية والأمن الحضري في المدن، مع الإشارة بوجه خاص إلى الإدارة الحضرية والتنمية الاقتصادية المحلية والتأثيرات على الفئات السكانية الضعيفة، مثل النساء والأطفال والشباب والمسنين؛

(ج) هيكلية النظم الحضرية (بدءاً بالمدن الكبيرة مروراً بالمتوسطة ووصولاً إلى الصغيرة) والربط فيما بين المدن من أجل دعم التنمية المستدامة للبلد. ولهيكّل النظام الحضري أهمية فيما يخص النمو. ولأن المدن لا توجد بمعزل عن مناطق أخرى، فإن للربط المستدام على جميع المستويات (بما في ذلك الربط بالمناطق الريفية) أهمية متزايدة فيما يتعلق بأداء النظم الحضرية الوطنية. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يكون للقرارات الوطنية المتعلقة بشبكات البنية التحتية الرئيسية تأثير هائل على القدرة التنافسية للمدن وعلى نموها المحتمل؛

(د) تيسير السياسات الحضرية والإدارة الحضرية على نطاق المدن الكبرى. ويتطلب التنسيق فيما بين البلديات عادةً الدعم من مستويات حكومية عليا. وقد تزايد الاهتمام في السنوات الأخيرة بفوائد تدبير شؤون المدن باعتبارها اقتصادات وظيفية، لا وحدات إدارية. ويمكن أن يكون للمستويات الحكومية العليا دور في تيسير التعاون عبر حدود الولايات القضائية اللازم لتحسين النتائج في المناطق الحضرية الكبرى المعقدة؛

(هـ) تعزيز الروابط بين المناطق الريفية والحضرية؛

(و) التمويل الكافي لعملية وضع السياسات الحضرية الوطنية، ولاسيما التنفيذ. وإدارة أدوات التمويل الحالية وتحديثها واعتماد أدوات جديدة لتمويل الهياكل الشاملة لعدة بلديات؛

(ز) الهجرة والتحويلات المالية؛

(ح) حماية الحيز العام والتراث الثقافي؛

(ط) الشفافية والحد من الفساد؛

(ي) المساواة بين الجنسين؛

- (ك) تعزيز النمو الاقتصادي الشامل للجميع؛
- (ل) الصحة والرفاه؛
- (م) بيانات مُحكّمة وقابلة للمقارنة على نطاق المدن (نوعية وكمية، رسمية وغير رسمية)؛
- (ن) تخطيط المناطق الحضرية وتصميمها وبنيتها التحتية ومواد البناء الخاصة بها؛
- (س) تشجيع اتباع نهج مناطقي ومتمايز بالنظر في المبادئ الرئيسية للتنظيم الحضري وتنظيم الأراضي، مثل المبادئ الواردة في المبادئ التوجيهية الدولية المتعلقة بالتخطيط الحضري وتخطيط الأراضي. ويلزم اتباع نهج متمايز يستند إلى السكان والاحتياجات والبنية التحتية الاجتماعية. وعلى وجه الخصوص، تمكين الإدارات المحلية من خلال التخطيط والتميز المناطقي للمسؤوليات والكفاءات استناداً إلى القدرة والفعالية الإدارية وحجم المدن أو عدد سكانها؛
- (ع) دعم ما تتخذه المدن من إجراءات ترمي إلى تحقيق الاستدامة البيئية، ولاسيما ضبط تلوث الهواء والتخفيف من آثار تغير المناخ أو التكيف؛
- (ف) قدرة المناطق الحضرية على الصمود في مواجهة الكوارث - الاستعداد للتصدي لمخاطر الكوارث بما في ذلك التكيف مع تغير المناخ؛
- (ص) الأطر القانونية والتنظيمية ذات الصلة؛
- (ق) المشاركة الشاملة لعدة قطاعات/عدة جهات فاعلة: سيتعين على كل بلد تحديد أولويات التعاون والتنسيق الرأسي والأفقي. وينبغي إنشاء مؤسسات رسمية تقرر بضرورة وجود آليات مؤسسية للتعاون (مثل المجالس واللجان والأفرقة العاملة والأفرقة الحكومية الدولية، وما إلى ذلك). وينبغي أن تُشجّع الترتيبات المؤسسية على الأخذ بممارسات شاملة ومرنة لا تميز الدوائر الرسمية على غير الرسمية، ولا الأطراف الحكومية على غير الحكومية، ولا الوطني على المحلي، وما إلى ذلك.
- ٤١ - وإضافة إلى ذلك، فإن العوامل المحددة التالية للسياسات الحضرية الوطنية المقترحة في إطار الهدف ١١ ستساعد في تحديد الأولويات الرئيسية:
- (أ) الاستجابة للديناميات السكانية؛
- (ب) كفاءة تحقيق تنمية مناطقية متوازنة؛

- (ج) الإعداد لتطوير البنية التحتية والخدمات؛
- (د) تعزيز كفاءة استغلال الأراضي في المناطق الحضرية؛
- (هـ) تعزيز القدرة على التأقلم مع آثار تغير المناخ؛
- (و) حماية الحيز العام؛
- (ز) وضع نظم فعالة للإدارة الحضرية؛
- (ح) التشجيع على إقامة نظم فعالة لتمويل البلديات؛
- (ط) دعم الشراكة والتعاون بين الجهات الحضرية الفاعلة؛
- (ي) الحفاظ على طابع الشمول والمشاركة في العملية والنتائج.

جيم - المؤشرات المتعلقة بالسياسات الحضرية الوطنية

٤٢ - يعزز فريق الخبراء التوصية المتعلقة بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة للغاية ١١-أ (دعم الروابط الإيجابية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بين المناطق الحضرية والمناطق المحيطة بالمناطق الحضرية والمناطق الريفية، من خلال تعزيز تخطيط التنمية الوطنية والإقليمية) ويبرز المؤشر المقترح أهمية وجود عملية للسياسات الحضرية الوطنية باعتبارها وسيلة لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة. وعلاوة على ذلك، فإن استخدام السياسة الحضرية الوطنية باعتبارها مؤشرا يعزز دور المدن في التنمية المستدامة ويشكل مساهمة حاسمة في تحقيق أهداف خطة عام ٢٠٣٠.

٤٣ - ويقترح فريق الخبراء أيضا الأهداف التالية: (أ) بحلول عام ٢٠٢٠، أن تكون ثلثا البلدان الأعضاء قد شرعت في عملية وضع السياسات الحضرية الوطنية، أو تكون بصدد استعراض إطار السياسات الحضرية الوطنية القائمة لديها؛ (ب) بحلول عام ٢٠٢٥، أن يكون نصف البلدان الأعضاء قد وضعت وبدأت تنفيذ السياسات الحضرية الوطنية؛ (ج) بحلول عام ٢٠٣٠، أن يكون ثلث البلدان الأعضاء قد قامت برصد وتقييم السياسات الحضرية الوطنية لديها.

دال - التوصيات الرئيسية بشأن المسودة الأولية للخطة الحضرية الجديدة

٤٤ - تبرز التوصيات الواردة في الإطار ٢ الاعتبارات الرئيسية التي يمكن أخذها في الاعتبار عند القيام بعملية تحديد الأولويات لطائفة واسعة من الخيارات السياساتية التي يمكن النظر فيها ضمن السياسات الحضرية الوطنية. وهذه التوصيات المقدمة من فريق الخبراء،

والتي ترد أيضا في استنتاجات هذا التقرير، تنص بشكل موحد على الشروط المسبقة لتطوير وتنفيذ السياسات الحضرية الوطنية الناجحة وتوضّح كيف يمكن أن تساهم هذه العملية في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة وتوسيع نطاق خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠٣٠.

الإطار ٢:

التوصيات الرئيسية بشأن المسودة الأولية للخطة الحضرية الجديدة

١ - الاتفاقات الدولية: أثبتت السياسة الحضرية الوطنية قيمتها في تنفيذ خطة الموئل وينبغي زيادة تعميمها بوصفها أداة حاسمة لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة. وينبغي للقاعدة المعيارية للسياسات الحضرية الوطنية أن تعكس بالإضافة إلى ذلك الاتفاقات الدولية القائمة، بما في ذلك ما يلي:

أ - الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

ب - اتفاق باريس

ج - إطار سندياي

د - خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

٢ - الشكل المؤسسي: يجب أن يهيئ الشكل المؤسسي للسياسات الحضرية الوطنية قنوات للمشاركة وأن يأخذ في الحسبان الحاجة إلى إجراء تغيير رفيع المستوى، يشمل: الإصلاحات القانونية، وتخصيص الموارد المالية، وتوليد المعلومات عن مجمل النظام الحضري (بما في ذلك الرسمي وغير الرسمي)، والتخطيط والتصميم الحضريين المتكاملين على الأجل الطويل بما يتجاوز الدورة السياسية. وتعني جودة الأطر القانونية القدرة على إحداث الإصلاحات التنظيمية المطلوبة من جانب واضعي السياسات. ويجب أن يكون للتشريعات الفعالة هدف واضح، وأن تستحدث قواعد وآليات إنفاذ متسقة ومدروسة، وقواعد والتزامات لا لبس فيها. وأخيرا، ينبغي لها أن تسمح بالرصد والتقييم المنهجين لنتائج التشريعات. ويتطلب تنفيذ العملية القائمة على الأدلة للسياسات الحضرية الوطنية الاستثمار في الخدمة المدنية والبحوث والمناهج الجامعية، والفرص التعليمية.

٣ - القيادة: هناك حاجة إلى القيادة السياسية الرسمية وغير الرسمية على حد سواء من داخل الحكومة و/أو من أصحاب المصلحة الآخرين من أجل ضمان مشروعية عملية السياسة الحضرية الوطنية وفعالية تنفيذها.

٤ - الشمول والإنصاف: يجب أن تكون السياسات الحضرية الوطنية شاملة للجميع وأن تُمكن أصحاب المصلحة من المشاركة بفعالية في العملية، مع التأكد من الاستماع إلى جميع الآراء. ويجب أن تكون النتائج والآثار مشجعة للمساواة، وأن تصل إلى أشد الناس

- ضعفاً، والأكثر عرضة للخطر، والفقراء في المناطق الحضرية.
- ٥ - الاستدامة والقدرة على الصمود: يجب أن تعالج السياسات الحضرية الوطنية الديناميات الاجتماعية والاقتصادية والإيكولوجية والتفاعل بينها في السياق الإقليمي.
- ٦ - المسائل ذات الأولوية: ينبغي للسياسات الحضرية الوطنية أن يكون محورها الناس ويجب أن تكون استكمالاً للاستراتيجيات القطاعية القوية لا تكرر لها، وذلك في مجالات من قبيل البنية التحتية، أو المياه، أو الطاقة، أو الصحة، أو التعليم، أو الإسكان، أو سياسات الإدماج الاجتماعي والاقتصادي. ومن الناحية المثالية، تتناول السياسات الحضرية الوطنية العلاقات الإقليمية والمالية والمؤسسية عبر مختلف القطاعات. وينبغي للسياسات الحضرية الوطنية أن تحمي مصالح وحقوق الأجيال الحالية والمقبلة على حد سواء، وكذلك أن تراعي آثار الاختيارات السياسية على النظام الإيكولوجي الطبيعي. وتتيح السياسة الحضرية الوطنية منبرا أو عملية للمعلومات من أجل التسوية فيما بين الأولويات طويلة الأجل والأولويات القصيرة الأجل في مختلف النطاقات الإقليمية، مما يتيح مناقشة القرارات الصعبة وتعريف الجمهور بها.
- ٧ - التنسيق: ينبغي أن تشدد السياسات الحضرية الوطنية على سبل التنسيق والتعاون ذات الطابع المؤسسي وغير الرسمية وتيسرها فيما بين مختلف الجهات الفاعلة والقطاعات والوظائف عبر جميع النطاقات والتنظم في المدن. وينبغي أن يراعي التنسيق الشواغل الإقليمية الوطنية، بما في ذلك الرابط بين المناطق الحضرية الريفية، والديناميات والقضايا المتعلقة بالتحضر على مستوى المدن الكبرى والمستويين الإقليمي والعاير للحدود الوطنية.
- ٨ - القدرات: من أجل تحقيق الفعالية في عملية إعداد السياسات الحضرية الوطنية، فهي تتطلب استعدادات، وأن يكون لها مؤسسة مستضيفة وميزانية وتدريب وفرص للتعلم من الأقران داخل البلد وعلى النطاق عبر الوطني داخل الحكومات والجهات المعنية الأخرى وفيما بينها. وينبغي أن تدمج في العملية سبل الرصد والتقييم الداخلية الفعالة.
- ٩ - الاتصال: ينبغي أن تستخدم عملية السياسات الحضرية الوطنية استراتيجية للاتصالات المتعددة الوسائط تتسم بالشمول والشفافية، وتكون موجهة كي يسترشد بها جميع موظفي الخدمة المدنية والسكان ووسائل الإعلام وغيرهم من أصحاب المصلحة سواء داخل أو خارج الحدود الوطنية. وينبغي أيضا استخدام استراتيجية للاتصال خاصة بالسياسات الحضرية الوطنية لتعزيز الوعي على نطاق واسع بالطابع المتكامل للتنمية الحضرية.
- ١٠ - البيانات: ينبغي أن تستند السياسات الحضرية الوطنية إلى أحدث البيانات النوعية والكمية وأكثرها شمولاً. ويمكن استخدام عملية وضع السياسات الحضرية الوطنية

لتحسين نظم جمع البيانات وأيضاً وضع بيانات جديدة وإضافية لتحسين التصنيف (مثل نوع الجنس والسن) والتغطية (القطاع والجغرافيا) وقابلية البيانات للتشغيل البيئي. ويجب إيلاء اهتمام خاص إلى تعداد جميع جوانب العشوائيات الحضرية وإبرازها. ويجب أن تكون البيانات المجمعة لفائدة السياسات الحضرية الوطنية على اتصال مع نظم البيانات العالمية والمحلية وينبغي إتاحة الاطلاع عليها.

٤٥ - وبناء على الفرع الثالث، الذي يتناول عملية تحديد أولويات الخيارات السياسية والوقوف على الخيارات السياسية للسياسات الحضرية الوطنية، سينظر الفرع التالي في الجهات الفاعلة الرئيسية في عملية السياسات الحضرية الوطنية وتهيئة بيئة تمكينية للسياسات الحضرية الوطنية.

رابعا - الجهات الفاعلة الرئيسية المعنية باتخاذ إجراءات: المؤسسات المؤاتية

٤٦ - سيبرز هذا الفرع الجهات الفاعلة الرئيسية في عملية السياسات الحضرية الوطنية. وسينظر أيضاً في العمليات الأساسية من قبيل بناء القدرات والتوعية، وهي أمور مهمة لتهيئة بيئة مؤاتية لوضع السياسات الحضرية الوطنية، وعلاوة على ذلك، فهي ستسهم في تحقيق الخطة الحضرية الجديدة.

ألف - الجوانب الاستراتيجية

٤٧ - السياسة الحضرية الوطنية هي عملية مستمرة وطويلة الأجل ترمي إلى هيكلة إطار أوسع نطاقاً يتحقق التكامل فيه من خلال نظم كلية تهيئ بيئة مؤاتية لإنشاء قطاع حضري وخطة حضرية في البلد وتحسينهما وإضفاء الطابع المؤسسي عليهما.

٤٨ - ويجب أن يأخذ تصميم السياسات الحضرية الوطنية في الاعتبار تنوع النهج المتبعة، لأن لكل بلد خصائصه المميزة، واختلافاته حتى داخل المناطق الإقليمية ذاتها. وفي هذا الصدد، فإن الاستجابات للسياسات الحضرية الوطنية ستكون مختلفة من بلد إلى آخر، وينبغي للحكومات أن تنظر في اتباع نهج يقوم على الطلب ويستجيب لاحتياجات الناس. ومن هذا المنطلق، ستكون الجهات الفاعلة الرئيسية هي أيضاً متنوعة وتمثل مصالح الجماعات التي تنتمي إليها.

٤٩ - وأصحاب المصلحة الرئيسيون فيما يتعلق بالسياسات الحضرية الوطنية متنوعون ويمكن أن يؤدي أدواراً مختلفة طوال عملية التطور تدريجياً، من أجل تحقيق ما يلي: (أ) تصميم السياسات وصياغتها؛ (ب) تشجيع التغيير الثقافي والاجتماعي؛ (ج) وضع إطار

للفكر والأفكار؛ (د) كسب حقوق جديدة ضمن الأبعاد المختلفة للحقوق في المدينة؛ (هـ) تولي زمام الأمور والتركيز؛ (و) التنفيذ؛ (ز) بناء القدرات؛ (ح) الرصد والتقييم.

٥٠ - وهذه العملية، في حد ذاتها، هي عامل حفاز للجهات الفاعلة والإجراءات من خلال إحداث تقدم (تغييرات) على نطاق صغير وبشكل تدريجي، ومما يمكن أن يعجل و/أو يضخم من إحداث ذلك القيام في نهاية المطاف بتدخلات/إجراءات، إما من القمة إلى القاعدة من خلال الإرادة السياسية للحكومات الوطنية، أو من القاعدة إلى القمة وعلى نحو يتيح تمكين الحكومات المحلية التي هي، في معظم البلدان، الرائدة في إدارة التحدي المتعلق بالتحضر. والحركات الشعبية المدفوعة من الناس/المجتمع والمنظمة من خلالها قادرة على تعزيز التغييرات السياسية والاجتماعية الفعالة، من قبيل الاعتراف بالحقوق، وإرساء السياسات أو البرامج أو قنوات المشاركة الجديدة.

٥١ - ومن العوامل الحاسمة لنجاح هذه العملية الحاجة إلى وضع أطر مناسبة مؤسسية ومتعددة المستويات ومتعددة أصحاب المصلحة تعزز الحوار والتعاون من أجل ضمان مشاركة مختلف مستويات الحكومة وأصحاب المصلحة في إيجاد سبل تولي زمام الأمور والمشاركة في المراحل المختلفة للسياسات الحضرية الوطنية. وينبغي للحكومات الوطنية أن تعترف بالحكومات دون الوطنية باعتبارها شركاء أساسيين لوضع وتنفيذ السياسات الحضرية الوطنية، وينبغي أن تُمكنها من خلال ضمان توفير ما يكفي من الموارد والقدرات. وهذه العملية سوف ينتج عنها بالتأكيد تطوير الإرادة السياسية والأفكار والإجراءات، من جانب العديد من الجهات الفاعلة ذات المصالح المتناقضة. وستتوقف فعاليتها ونطاقها وأثرها إلى حد كبير على طريقة تسوية هذه المصالح على الصعيد الاجتماعي، وقدرة هذه الجهات الفاعلة نفسها على غرس بذور الابتكار والتغيير وإضفاء الطابع المؤسسي عليهما، مما يؤدي إلى زيادة الوعي وتغيير الثقافة/أسلوب التفكير.

٥٢ - والجانب الثقافي أمر أساسي لاستدامة التنمية؛ وسيكون هو ركيزة العملية، وهو الذي يحدد مدى فعاليتها واستدامتها. ويمكن أن تنطلق التغييرات الاجتماعية والثقافية مدفوعة من الداخل ومن الخارج، بفعل قوى تكملية، تحركها مجموعة من دعاة التغيير التي تتباين الجهات المناصرة لها تباينا كبيرا من بلد إلى آخر.

٥٣ - وقبول حقيقة أن السياسات الحضرية الوطنية يحركها العديد من الترتيبات ويمكنها أن تتخذ أشكالا لا حصر لها - هو أمر أساسي لضمان إمكانية تطبيقها في مختلف السياقات القطرية على النطاق العالمي. وهذا يعني أن الجهات الفاعلة والدعاة والمفكرين الذين سيشكلون القوة الدافعة وراء عملية السياسات الحضرية الوطنية سوف يأتون من

مختلف الجهات المناصرة ويكونون قادرين على التصرف في أي وقت من الأوقات بهدف وضع و/أو تحسين الإطار الذي سيتم إدماج السياسات الحضرية الوطنية فيه.

٥٤ - ومع زيادة التركيز على المدن والبيئات الحضرية في سياق التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية - بما يضع، في الوقت نفسه، ضغوطا على النظم الإيكولوجية الطبيعية باعتبارها أدوات للتنمية - فمن الضروري أن تبادر السلطات المحلية إلى إذكاء الوعي الجماعي بشأن البصمة الإيكولوجية للمدن على مناطقها الداخلية، وإشراك مزيد من الأطراف والجهات الفاعلة تدريجيا في عملية تحديد أولويات السياسة الحضرية الوطنية وما يتصل بذلك من وسائل التنفيذ.

٥٥ - ومما يعد أمرا حاسما/ضروريا مراعاة تنوع أصحاب المصلحة هؤلاء - ومن ثم الحاجة إلى تعزيز تولي زمام الأمور ونطاق الوصول، مع مراعاة القدرات على المساهمة واشتراط وجوب الاستماع إلى جميع الآراء.

٥٦ - ومع تبلور كتلة حرجة من التفكير بشأن الحاجة الحقيقية والاستراتيجية إلى السياسات الحضرية الوطنية، فستتشكل تدريجيا مجموعة النظم كلما ازداد تحديد أصحاب المصلحة الرئيسيين وأدوار كل منهم (وأدوار الآخرين).

٥٧ - ويُستخلص من صياغة وتنفيذ السياسات الحضرية الوطنية أنه تم إنشاء نظم لمعالجة تضارب المصالح بين مختلف أصحاب المصلحة، وتعزيز عمليات الحوار وبناء توافق الآراء، وتعبئة الوعي الجماعي بالحاجة إلى إدارة التحضر وضرورة التعجيل بها بغية الاستفادة بشكل كامل من آثاره الإيجابية.

باء - الجهات الفاعلة والأطراف ومستويات العمل

٥٨ - يمكن للمرء أن يحدد بعبارات أعم، مجموعة من الجهات الفاعلة/الأطراف الفاعلة الرئيسية، والأدوار الممكنة ومستويات العمل والمشاركة أثناء عملية السياسة الحضرية الوطنية، وتصميمها وتنفيذها ورصدها وتقييمها. وعلى الرغم من مخاطر الإفراط في التبسيط، ومع مراعاة الروابط بين مختلف النطاقات التي تولدت في أثناء عملية العولمة، فإن أصحاب المصلحة الرئيسيين يمكن تصنيفهم في فئتين:

(أ) مجموعة أصحاب المصلحة الرئيسيين الداخليين:

١' المجتمع المحلي: المجتمع العام الأوسع نطاقا (الرأي العام/وسائط الإعلام)؛ والحركات الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني الأكبر/الأوسع نطاقا (من

قبيل الحركات المعنية بالمشردين، والنشطاء المعنيين بالنقل العمومي، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات النسائية، وما إلى ذلك) على المستوى الوطني أو الإقليمي أو على مستوى المدينة؛ والزعماء المجتمعين. وفي عملية تصميم السياسة الحضرية الوطنية، من المهم كفالة مشاركة جماعات المجتمع المدني التي تمثل مصالح وفئات متنوعة، بحيث تكون عملية البناء جماعية وأن تتبع نهجاً قائماً على الطلب. ويجب أن تستجيب السياسات الحضرية الوطنية إلى مختلف مصالح المجتمع والجنسين والأطفال والمسنين والمجموعات الإثنية، وما إلى ذلك؛

‘٢’ الحكومات: على المستوى الوطني والإقليمي وعلى مستوى الولاية/المحافظة، وعلى مستوى المناطق الحضرية الكبرى والمدن (اختلاف السياسات باختلاف المقاطعات/القطاعات). وحتى لو كانت السلطات المحلية، كما ذكر أعلاه، هي الشركاء الرئيسيون في تحديد وتنفيذ السياسات الحضرية الوطنية، فإن العمل المطلوب خلال جميع المراحل يتجاوز الحدود الإدارية للسلطات المحلية. وفي هذا الصدد، فلا بد أثناء التنفيذ من تعزيز العمل المشترك فيما بين الدولة والكيانات الإقليمية، وفيما بين الكيانات الإقليمية بعضها بعضاً، وذلك من خلال إجراءات من قبيل: تحسين التنظيم الإقليمي، وتحديد وهيكله المشاريع الاستراتيجية الإقليمية، وتعزيز أشكال الترابط والتعاون بين البلديات، وتعزيز نقل المعارف فيما بين الكيانات الإقليمية؛

‘٣’ الأوساط الأكاديمية: الجامعات ومراكز البحوث والمجامع الفكرية ومؤسسات البحوث والتدريب. ومشاركة القطاع الأكاديمي مهمة ليس فقط في مرحلة التصميم، وإنما يمكن أن تكون مهمة أيضاً في رصد وتقييم السياسات الحضرية الوطنية. وغالبا ما يكون للجامعات ومراكز البحوث والمجامع الفكرية دور هام في جمع الأدلة والوقائع والبيانات التي يُسترشد بها في تعريف السياسات الحضرية الوطنية وهي تسهم في تقييم أثرها على الأقاليم وعلى مختلف طبقات المجتمع. ويمكن لبرامج العمل التطوعي الجامعي أن تسهم إسهاما كبيرا من خلال المشاريع المتكررة والتدخلات التي تهدف لتحقيق الاستدامة؛

‘٤’ المشرعون والسلطة القضائية: تؤدي هذه الجهات الفاعلة دورا هاما في تنفيذ السياسات الحضرية الوطنية لأنها تصدر القوانين واللوائح التي تسن أحكام هذه السياسات وتعزز التغييرات القانونية اللازمة لتحقيق أهداف السياسة العامة. كما أنها تمثل القوى السياسية في البلد ويمكن أن تكون عوامل رئيسية دافعة وتمكينية للتغيير من جانب الهيئات التنفيذية والتشريعية، مما سيؤدي في نهاية المطاف إلى تأييد وتعزيز الأطر القانونية ذات الصلة، وبالتالي تحسين فهم المبادئ التوجيهية والاستراتيجيات والغايات التي حددتها السياسات الحضرية الوطنية من أجل إرساء الأسس لاتخاذ القرارات وتوحيد الاجتهادات القانونية بين مختلف الدوائر؛

‘٥’ وكالات التمويل والقطاع الخاص: هذه الجهات الفاعلة يمكن أن تسهم بالموارد اللازمة لتنفيذ هذه السياسات. ومع ذلك، من المهم أن يوجه القطاع العام ويبين مشاركته في السياسات الحضرية الوطنية، لضمان تحقيق الأهداف التي صممت من أجلها هذه السياسة. وتشكل المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص فرصة كبرى لتحسين قدرات المدينة أو البلدية، مسترشدة بحماية المنافع والمصالح العامة. ومسؤولية الشركات الاجتماعية والبيئية تتسم بأهمية بالغة؛

(ب) ويشمل أصحاب المصلحة الخارجيون ما يلي:

‘١’ المنظمات الدولية والوكالات الإنمائية ومنظومة الأمم المتحدة. وكل هذه الجهات هي أساسية في تحديد وتنفيذ الخطط العالمية التي تتطلب التعبئة على الصعيد العالمي والتدفقات المالية الدولية؛

‘٢’ الاتجاهات الدولية/البلدان الأخرى التي هي أمثلة تحتذى؛

‘٣’ المنظمات الحكومية الدولية والإقليمية والمحلية، والجامعات والمجمعات الفكرية ذات نطاق الوصول الدولي/العالمي؛

‘٤’ المجتمع المدني الدولي: المنظمات غير الحكومية والحركات الاجتماعية على النطاق الدولي/العالمي؛

‘٥’ الدوائر السياسية الدولية والإقليمية؛

٦٠ النظام المصرفي الدولي والأسواق المالية: ولها دور هام في الحشد للكميات الهائلة من الاستثمارات الرأسمالية وأعمال التطوير العمراني الحضرية والعقارية التي ينطوي عليها تنفيذ السياسات الحضرية الوطنية.

٥٩ - والتحول الفعال والمستدام في المجتمعات هو تحول سياسي في المقام الأول. وبناء سياسة حضرية وطنية تركز على تحسين الرفاه والتكامل والإنصاف بوجه عام في الحق في المدينة، بالرغم من العزل والتفاوتات، سينبثق عن الإرادة السياسية التي يتعين بناؤها وإعادة بنائها على مر الزمن، وذلك فيما بين جميع الجهات الفاعلة المعنية على مختلف المستويات، حسب السياق المحدد من حيث المنطقة الجغرافية وحالة التطور في كل منها. وفي حين أن العمل هو مستمد من قدرة التنفيذ التي قد تكون متباينة بين جهة وأخرى من الجهات الفاعلة/أصحاب المصلحة، فإن السياسات الحضرية الوطنية يتعين كذلك بناؤها وإعادة بنائها بما يعكس حالة الثقافة/العقلية، وذلك من خلال عملية تطويرية للسياسات.

٦٠ - وقد تظهر تحولات من جانب الأوساط السياسية الرفيعة المستوى، مدفوعة من الحكومة الوطنية، أو تظهر من القاعدة إلى أعلى منبثقة من الحكومات المحلية وأعمال التعبئة الاجتماعية، من قبيل اقتراح إصدار قانون جديد يحظى بتأييد شعبي أو حتى انتخاب أحزاب/شخصيات سياسية تؤيد خطة التنمية الحضرية، أو مزيج من القوتين. ويمكن أن تؤثر الجهات الفاعلة الدولية على مسار العمل السياسي وتعزز القدرات المحلية بالمساعدة التقنية والتمويل. ولكن الأهم من ذلك فإنه بدون تولى زمام الأمور من جانب أصحاب المصلحة الداخليين وتركيتهم، فلن تكون السياسات الحضرية الوطنية مستدامة و/أو فعالة.

٦١ - والأحداث الخارجية والتعبئة السياسية والمبادرات من أعلى إلى أسفل ومن أسفل إلى أعلى يمكن أن تكون عوامل لتحريك عمليات السياسات الحضرية الوطنية وأيضاً لتعجيلها وتوسيع نطاقها في نقاط زمنية محددة. ومع ذلك، فإن التطور التدريجي هو أمر لا غنى عنه لنضج السياسات الحضرية الوطنية وإضفاء الطابع المؤسسي عليها في الأجل الطويل، وكذلك من أجل تعزيز الجهات المعنية الرئيسية التي ستشكل ركائز استمرارها.

٦٢ - وسيتعين على الجهات الفاعلة الداخلية المشاركة في عملية السياسات الحضرية الوطنية من أجل القيام على نحو ملموس بما يلي: (أ) تصميم السياسات التي يجري تنفيذها بكاملها على نحو سليم من خلال (ب) تمكين الحكومات المحلية والبرامج (ج) الممولة والمنظمة بصورة ملائمة والتي يدعمها (د) إطار تشريعي قوي، والمستوعبة جيداً في (هـ) الجهاز القضائي، وقرها الرأي العام ومنظمات المجتمع المدني والزعماء المجتمعيين، باستخدام المعارف المتاحة والجديدة التي تقدمها (و) الأوساط الأكاديمية ونشر البحوث

للجمهور بمساعدة من (ز) وسائط الإعلام، مع الاستفادة من جميع الموارد المتاحة التي يمكن أن يقدمها الناس/المجتمعات المحلية، والقطاعان العام والخاص.

٦٣ - وبغية الاضطلاع بهذه الأدوار، يجب أن تكون القدرات موجودة أو أن يتم بناؤها في أثناء العملية، بما يثري ويعزز مختلف الفئات والجهات المعنية كي تتولى المسؤولية المشتركة عن استمرارية وضع السياسات الحضرية الوطنية. وسيأتي التطور من الدورات اللاحقة من التفكير والدعوة والتصميم والعمل من جانب جميع أصحاب المصلحة بطريقة متباينة للغاية، ولكن في نهاية المطاف سيتعين على المجتمع ككل الإمساك بزمام عملية التغيير السياسي الفعلي.

٦٤ - وبغية التأكد من أن عملية بناء الوعي والاعتماد الاجتماعي لمبادئ الخطة الحضرية الجديدة يتم توحيدها في النهاية في سياسات حضرية وطنية، من الضروري أن يتم تدريجياً ترجمة هذه المبادئ إلى قرارات سياسية ومؤسسية تحكمها قوانين إدارية تصدرها الوكالات الحكومية على جميع المستويات (الوطنية، والإقليمية، وفيما بين الولايات، وعلى مستوى المناطق الحضرية الكبيرة، وعلى المستوى المحلي) والطبقات الديمقراطية (الهيئات القضائية والتشريعية والتنفيذية في الدول الديمقراطية). وفيما عدا ذلك، تظل هذه المبادئ خطابية فقط. وهذا من شأنه أن يعرض للخطر استدامة إدارة التحضر ويحكم على قطاعات اجتماعية واسعة بالإقصاء والعشوائية؛ فالمبادئ الخطابية لن تؤدي إلى إضفاء الطابع المؤسسي على "قواعد اللعبة" الجديدة لجميع الجهات الفاعلة (من أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين) المشاركين في التحضر.

٦٥ - وقدرة الدولة على تنفيذ السياسات العامة تشكلها مجموعة معقدة من القدرات التقنية - البيروقراطية والسياسية (وكل منها هو في حد ذاته شرط ضروري لكنه غير كاف)؛ وهي ليست متجانسة وقد تختلف فيما بين القطاعات والمناطق. في حين يستغرق بناء القدرات المجتمعة أجلاً طويلاً، فإن تدميرها يمكن أن يتم بتدابير طارئة قصيرة الأجل. وترتبط قدرات الدولة ارتباطاً وثيقاً بالنظرة إلى العالم أو النموذج الأيديولوجي الذي تقع الحكومة ضمنه، فضلاً عن الشرعية وتراكم السلطة المتاحة للحكومة كي تكون قادرة على إدخال تغييرات على الوضع الراهن؛ وتكمن الشرعية والسلطة تحديداً في القدرة على تفسير احتياجات الأغلبية والعمليات الثقافية التي تجسد المجتمع.

جيم - كيف يمكن تهيئة بيئات مؤاتية، وتمهيد الساحة للعمل وفهم مبادئ ومراحل السياسات الحضرية الوطنية؟

٦٦ - تنطوي البيئات المؤاتية لوضع السياسات الحضرية الوطنية على عوامل من قبيل إسناد الأدوار المناسبة، والولايات وقنوات المشاركة والحاجة إلى تحسين الاتصال والشفافية، وجعل أصوات الجميع مسموعة بوضوح وإدماجها.

٦٧ - وينبغي أن تستند العملية المستدامة والشرعية لوضع السياسات الحضرية الوطنية إلى المبادئ التالية لتوجيه أصحاب المصلحة الرئيسيين والمؤسسات:

(أ) الشرعية؛

(ب) المسؤولية الأخلاقية/المشتركة؛

(ج) نهج التضافر/التعاون/الشراكة فيما بين مختلف المستويات الحكومية ومستويات الإدارات العامة، ومع مختلف الجهات الفاعلة غير الحكومية (منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية، وما إلى ذلك)؛

(د) الشفافية/تقاسم المعلومات؛

(هـ) بناء وتعزيز الحكومات المحلية وقدرات الوكالات العامة صوب

التنمية المؤسسية؛

(و) التخصيص العادل والكفؤ للصلاحيات والموارد بين مختلف مستويات

الحكومة لدعم السياسات الحضرية المستدامة؛

(ز) مستويات العمل/المشاركة المختلفة والمتكاملة، من أجل ضمان الأثر

التعاقبي، حيث يمكن الاستماع حتى إلى أصوات من هم الأكثر ضعفاً وبعداً (نزولاً إلى مستوى المجتمع المحلي)؛

(ح) أن تتيح العملية إجراء استعراضات من وقت إلى آخر مع بروز

تحديات جديدة.

٦٨ - وستحدد مرحلة العمل حتى قبل وضع الأسس السياسية للسياسات الحضرية الوطنية، إذ إنها عملية يبدأ تنفيذها بترتيب للجهات الفاعلة والإجراءات المحتملة، كما ذكر آنفاً، وهي تتطور طيلة المراحل التي ترتبط مع تطور الوعي والضمير والإرادة السياسية. وكلما سنحت الفرص، فإنها ستطلق مراحل جديدة وتوجد ترتيبات جديدة للجهات الفاعلة التي ستمثل للمراحل المقبلة من العملية. ويمكن أن تشمل هذه المراحل المقبلة ورقات

السياسات العامة، أو الأطر القانونية الجديدة، أو تحسين العمليات اللامركزية، أو الوكالات التنفيذية الجديدة، أو هياكل الإدارة أو الخطط المتعددة السنوات، و/أو إضفاء الصبغة المحلية على السياسات القطاعية من أجل تحسين التنسيق على أرض الواقع. ولا يوجد تسلسل أمثل يجب اتباعه، وإنما هي فرص ستقدمها البيئة العامة، من قبيل الحكومات الجديدة، والتعبئة الاجتماعية، والتغييرات في الدستور، وحزم الاستثمار/الحيز المالي، وبيئة الاقتصاد الكلي، وما إلى ذلك. وفي جميع الحالات، ستقوم مجموعة محددة من الجهات المعنية بدور المحركات الرئيسية، وسوف تتولى مهمة تعزيز الإشراف والنشر الأوسع نطاقاً، عندما يكون مقرراً اعتماد قانون جديد.

٦٩ - وستؤدي عملية السياسات الحضرية الوطنية إلى إضفاء الطابع المؤسسي على المشاركة وقنوات المشاركة؛ وقد يعزز هذا من دور أصحاب المصلحة الرئيسيين، ولكن يمكن أن يحد أيضاً من ظهور جهات فاعلة جديدة. وبالتالي سيكون مستصوباً وجود قدر من المرونة في إدماج عوامل التغيير الجديدة، وهو ما لا يمكن أن يحدث إلا في بيئات مرنة. وبعبارة أخرى، ففي حين أن المؤسسات القوية سوف ترسي الأساس لاستدامة السياسات الحضرية الوطنية، فإن التجديد والابتكار يرجح أن يأتيا من تفكير جديد وأن يأتيا في نهاية المطاف من أصحاب مصلحة جدد (من الصعيد المجتمعي إلى الصعيد الوطني). وتصميم وتنفيذ ورصد السياسات الحضرية الوطنية، وهي موضوع المناقشة في الفرع التالي، هي نقاط هامة في عملية وضع السياسات حيث يتسم إشراك كل من أصحاب المصلحة القائمين والجهات الفاعلة الجديدة فيها بأهمية بالغة.

خامساً - تصميم السياسات وتنفيذها ورصدها

٧٠ - إن تصميم سياسات حضرية وطنية عالية الجودة مع أطرها القانونية والمؤسسية والمالية ضروري لكفالة إمكانية تنفيذها. وفهم السياسات الحضرية الوطنية باعتبارها عملية متواصلة ضروري من أجل إدراك أنه يجب النظر في جميع عناصر سياسة التنمية بكل أجزائها. وسيناقش هذا الفرع الإجراءات الرئيسية التي تركز على الأنشطة والتوصيات العملية المنحى للسياسات الحضرية الوطنية بدلاً من مضمون السياسات بحد ذاته.

٧١ - ومن خلال النظر في تصميم السياسات وتنفيذها ورصدها، يستكشف هذا الفرع أولاً طريقة تفعيل السياسات الحضرية الوطنية، مما يمكن أن يكون فعالاً في تحقيق الأهداف والغايات المحددة لها. وثانياً، يبين هذا الفرع طريقة تصميم وتنفيذ سياسة حضرية وطنية مشروعة ومتكاملة وعملية ويمكن رصدها بفعالية. وأخيراً، قدمت توصيات لتيسير عملية

رسم السياسات وإيجاد آليات تساعد على كفاءة استمراريتها على المدى الطويل والسماح بإجراء التعديلات اللازمة عليها.

ألف - تصميم السياسات

فهم السياق

٧٢ - يجب أن يراعي تصميم وتنفيذ السياسات الحضرية الوطنية السياق الذي تُعدّ فيه هذه السياسات. وتنوع الظروف التي يمكن أن تُنفذ السياسات الحضرية الوطنية ضمنها يعني أنه ينبغي أن يكون السياق محركاً لاستراتيجية تصميم السياسات وتنفيذها (السياق الثقافي والتاريخي والسياسي والبيئي والاجتماعي والاقتصادي وما إلى ذلك). وخلال تصميم السياسات، يمكن إيلاء الانتباه إلى ما يلي من أجل مراعاة هذا السياق الضروري وفهمه بالكامل:

حشد الدعم للرؤية/الغرض من السياسة الحضرية الوطنية والنظر فيهما: قبل تصميم السياسة، ينبغي إعداد اقتراح متعلق برؤيتها/الغرض منها وأهدافها بما في ذلك القيمة المضافة، والمحتويات والنطاق، والإطار الزمني. وينبغي أن تراعي عملية تحديد هذا الغرض أو هذه الرؤية والأهداف السياق الوطني/الخلي للبلد وأن تشرك مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة. ويمكن أن تبدأ عملية تقييم جدوى السياسة الحضرية الوطنية، قبل تصميمها، بإيجاد توافق في الآراء بشأن الحاجة إليها، استناداً إلى الرؤية/الغرض والأهداف المحددة للسياسة الحضرية الوطنية.

٧٣ - تنظيم الأطر القانونية والمؤسسية القائمة: تنظيم القوانين واللوائح والمؤسسات القائمة المتعلقة بالتخطيط المادي والاقتصادي يتيح إجراء استعراض سريع أولي للإطار القانوني والمؤسسي الحضري. وسيوفر هذا الاستعراض في نهاية المطاف القدرة على تحديد مجالات تحسين مختلف أجزاء التشريعات والمؤسسات وكذلك على تحديد واستعراض الحدود الإدارية أجزاء هذه التشريعات والمؤسسات.

٧٤ - فهم الاقتصاد السياسي والأوضاع المؤسسية: ينبغي لجميع الوزارات المعنية والحكومات المحلية وأصحاب المصلحة المشاركة في تصميم السياسات الحضرية الوطنية لكفالة إدراج مجموعة واسعة من السياسات ذات الصلة ولكي يسود شعور عام بالإمساك بزمام الأمور. ومن أجل التوصل إلى فهم واضح لمختلف المصالح والأوضاع المؤسسية التي ستقوم ضمنها هذه السياسة، يوصى بتقييم الاقتصاد السياسي والحوكمة المحيطين بعملية وضع السياسة على أن يشمل هذا التقييم تحديد المؤسسات وعلاقات القوة وتحليلها. ويمكن

أن يتضمن التحليل الإجراءات الإدارية وعمليات صنع القرار وتخصيص الموارد والأوضاع المؤسسية. والهدف النهائي لهذا التحليل هو فهم الصكوك الموجودة والحاجة إلى القدرات وعلاقات القوة ونقاط تركيز القرارات في مختلف المجالات المواضيعية الحضرية.

٧٥ - تمكين أصحاب المصلحة: ينبغي أن يكون أحد أهداف السياسات الحضرية الوطنية تمكين الحكومات المحلية وأصحاب المصلحة الآخرين من المشاركة مشاركة تامة في إعداد رؤية حضرية وإطار تنسيق في سياق قطري معين. ولتفادي عمل أصحاب المصلحة بمفردهم بوصفهم شركاء في التنفيذ، ينبغي للحكومات المحلية وسائر أصحاب المصلحة الرئيسيين المشاركة في عملية تصميم السياسات الحضرية الوطنية منذ البداية. وعلاوة على ذلك، ومن أجل كفاءة سير عملية تشاركية وشاملة، يوصى بتحديد أصحاب المصلحة وتحليل قدراتهم من أجل تحديد أصحاب المصلحة الأضعف الذين قد يكونون بحاجة إلى مستوى أعلى من الالتزام لتكون مشاركتهم تامة.

التصميم من أجل التنفيذ

٧٦ - إن تصميم السياسات تصميماً جيداً هو عنصر جوهري متعلق بإمكانية تنفيذ هذه السياسات. ويجب أن تُراعى مسألة تنفيذ السياسات الحضرية الوطنية خلال عملية التصميم؛ فعدم مراعاتها على نحو كافٍ قد يؤدي إلى هَوَات يمكن أن تؤثر سلباً في فعالية السياسة بالإجمال. وللنجاح في تصميم سياسات تكون سديدة وقابلة للتنفيذ بأن معاً، يتعين وضع أربع مسائل في الاعتبار:

(أ) إمساك الحكومات المحلية وأصحاب المصلحة الآخرين بزمام الأمور فيما يتعلق بالسياسات: النجاح في تنفيذ السياسات الحضرية الوطنية يقتضي أن تمسك الحكومات المحلية وأصحاب المصلحة الآخرين بزمام الأمور وأن يشاركوا في العملية. ومن الأمور الهامة لكفالة مشاركة جميع الجهات الفاعلة على نحو فعال، إنشاء آلية تشاركية من أجل تيسير الحوار بشأن السياسات بين الحكومات الوطنية ودون الوطنية، وبشأن السياسات الحضرية الوطنية بين الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية؛

(ب) التقييم وبناء القدرات: أثناء تصميم السياسات، من الضروري النظر في قدرات الشركاء المنفذين، ولا سيما قدرات الحكومات دون الوطنية. وقبل التنفيذ يتعين تقييم القدرات البشرية والمؤسسية والمالية والتقنية، وبناء القدرات الحكومية على جميع المستويات وبناء قدرات جميع الشركاء المنفذين، على حد سواء، من أجل صياغة السياسات وتنفيذها ورصدها وتقييمها. ويمكن النظر أيضاً في بناء قدرات القطاع الخاص؛

(ج) استعراض و/أو تعديل الأطر والسياسات/المبادئ التوجيهية الوطنية القائمة في المجالات القانونية والمؤسسية والمالية لجميع القطاعات بما يكفل تكامل السياسات الحضرية الوطنية وتنفيذها. ويمكن أن تحدد التشريعات الوطنية (وفي بعض النظم الاتحادية، تشريعات الولايات/المقاطعات) مسؤوليات الحكومات دون الوطنية وصلاحياتها، ومن المهم جداً أن تحدد مصادر إيراداتها. وبناءً على ذلك، يجب إيلاء الاهتمام إلى الإطار التشريعي المناسب للحكومات دون الوطنية وكذلك إلى سياسات تحقيق اللامركزية والحصة من الموارد المالية بين مختلف المستويات الحكومية، وذلك من أجل إيجاد أطر تعاونية للتواصل بين الحكومات الوطنية ودون الوطنية. وعلاوة على ذلك، يجب النظر في التكامل والتماسك مع سائر الاستراتيجيات القطاعية والأطر والسياسات وما إلى ذلك. وللحصول على الدعم الكامل للسياسات الحضرية الوطنية، يجب تفادي التضارب مع قطاعات أخرى؛

(د) الرصد والتقييم: ينبغي إدراج آلية لتتقح السياسات الحضرية الوطنية دورياً في عملية صياغة هذه السياسات. وينبغي أن تكون عملية الرصد والتقييم شفافة وأن يتجاوز نطاقها الحكومات الوطنية ودون الوطنية ليشمل جميع الجهات الفاعلة من غير الدول، مثل المنظمات غير الحكومية والمواطنين وقطاع الأعمال التجارية.

باء - سبل التنفيذ

التشجيع على تغيير النظم

٧٧ - ينبغي ألا يغيب عن عملية تصميم السياسات الحضرية الوطنية وتنفيذها أن قيمة السياسات تكمن في العملية والمنتج على حدٍ سواء. لذلك، خلال تصميم السياسات يمكن إضفاء طابع مؤسسي على آليات معينة مثل المشاركة وتنمية القدرات بهدف تعزيز تغيير أكثر استدامة على المدى الطويل مقابل القيام بتدخلات سياساتية فردية.

تنفيذ السياسات الحضرية الوطنية: تصميم السياسات التفاعلي واستعراضها على نحو متواصل

٧٨ - يوصى بتعقب تنفيذ السياسات الحضرية الوطنية بصورة منتظمة عن طريق إجراء استعراض متواصل للسياسات من أجل تعزيز التصميم التفاعلي للسياسات. ولذلك يمكن تنفيذ السياسات المعقدة على مراحل. ورغم أن السياسات البعيدة النظر ستكون قد حددت أهدافاً طويلة الأجل، يمكن استخدام الدروس المستخلصة من الرصد المؤقت للتفكير في مكان قوة السياسات وضعفها حتى تاريخه وما يتأتى عن ذلك من تعديلات.

خيارات التمويل الممكنة

٧٩ - عند النظر في إمكانيات تمويل السياسات الحضرية الوطنية، ثمة خيارات تمويل بديلة يمكن النظر فيها. بيد أن السياسات الفعالة ستقتضي أن تكون الحكومات الوطنية هي المسكة بزمام الأمور بوضوح، مما يمكن أن يظهر من خلال الالتزام المالي. وعلى الرغم من ذلك، يُشار إلى أن هناك مصادر بديلة يمكن أن تكمل الالتزامات المالية التي تتعهد بها الحكومات الوطنية.

٨٠ - وبغية التشجيع على الإمساك بزمام الأمور فيما يتعلق بالسياسات الحضرية الوطنية على مستويات حكومية أخرى، قد يكون تقاسم الأعباء والمنافع بين المستويات الحكومية خياراً محتملاً. وقبل النظر في ذلك، يستلزم تمتع الحكومات دون الوطنية بالقدرة المالية على دعم السياسات النظر في المدى اللازم لنقل القدرة المالية بغية تيسير الدعم المالي الذي تقدمه الحكومات دون الوطنية للسياسات.

٨١ - ولتيسير مشاركة الحكومات الوطنية في رسم السياسات، يمكن النظر في آليات تمويل ابتكارية، مثل الحفاظ على قيمة الأراضي وتقاسمها والإعانات وتوسيع قاعدة الضرائب المحلية وتحسين جباية الضرائب، وذلك من أجل تعزيز تمويل البلديات.

٨٢ - ويمكن أن يكون الانتفاع من الاستثمارات الخاصة ومصادر التمويل وتوسيع نطاقها خياراً للتمويل المشترك الناجح للسياسات الحضرية الوطنية. وهناك فرصة لتمويل السياسات الحضرية عن طريق مصادر تمويل متعددة، سواء من خلال تحسين الشراكات بين القطاعين العام والخاص أو الانتفاع من رأس المال الخاص.

٨٣ - وعند إعداد خيارات تمويل السياسات الحضرية الوطنية، وإذا كانت الموارد محدودة، يمكن أن تباشر السياسات بوضع بعض المبادئ وتدابير التنسيق والتشاور لزيادة الوعي بهذه السياسات. وفي هذه الحالة، ينبغي أن يركز تدخل السياسات على مشاريع مستهدفة تولد نتائج قصيرة الأجل، وعلى حشد الدعم للحصول على التمويل الذي من شأنه أن يتيح فرصاً لتنفيذ مشاريع تكون نتائجها متوسطة وطويلة الأجل. وبهذه الطريقة، يمكن تنفيذ السياسة الحضرية الوطنية في الأجل القصير بما يتاح من تمويل، ولكن يتعين عليها مع ذلك التخطيط للأجل الطويل.

جيم - أدوات الرصد

٨٤ - سيكون رصد السياسات الحضرية الوطنية مستنداً بالتأكيد إلى التعريف الأولي للمؤشرات من أجل قياس نجاح التصميم والتنفيذ. وستختلف المؤشرات استناداً إلى

الأولويات التي تبيّن السياقات المحددة للبلدان. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تشمل مؤشرات السياسات الحضرية الوطنية المحدّات التالية:

- (أ) الاستجابة للديناميات السكانية؛
- (ب) كفاءة تحقيق تنمية إقليمية متوازنة؛
- (ج) الإعداد لتطوير البنية التحتية والخدمات؛
- (د) تعزيز كفاءة استغلال الأراضي في المناطق الحضرية؛
- (هـ) تعزيز القدرة على التكيف مع تغير المناخ؛
- (و) حماية الحيز العام؛
- (ز) وضع نظم فعالة للإدارة الحضرية؛
- (ح) تعزيز نظم فعالة لتمويل البلديات؛
- (ط) دعم الشراكة والتعاون بين الجهات الحضرية الفاعلة؛
- (ي) المحافظة على طابع الشمول والمشاركة في العملية والنتائج.

٨٥ - ولا بدّ من أن تكون معايير تحديد السياسات الحضرية الوطنية الناجحة مختلفة باختلاف البلدان. ولكن يُشار إلى أن نجاح هذه السياسات سيُلي كحدّ أدنى الأهداف الحضرية المحددة على الصعيد الوطني (معالجة القضايا والاستفادة من منافع التحضر) في الأجل القصير والمتوسط والطويل. وعلاوة على ذلك، وبغية كفاءة استدامة المبادرات السياساتية، فإن تعميم رؤية السياسات الحضرية الوطنية ضمن برامج الإدارات وسياساتها، فضلاً عن رسمها بدقة أيضاً في خطط التنمية دون الوطنية، يمكن أن يُعتبر مؤشر نجاح. وعند النظر في رصد السياسات، ثمة عدد من التوصيات ذات الصلة:

- (أ) إدماج تقييم العملية والنتائج: تحرك السياسات الحضرية الوطنية في أغلب الأحيان العديد من العمليات المتعلقة بالسياسات، وقد يكون من المفيد قياس العملية ونتائج السياسات المحددة على حدّ سواء، فمن شأن ذلك أن ييسر إدماج البرامج التي تعمّم أولويات السياسات. ورغم أن تقييم النتائج قادر على دراسة مدى تحقيق الأهداف المحددة في السياسات، يمكن أن يتيح تقييم العملية التعمق في النظر في عناصر العملية التي أدت إلى النجاح أو الفشل؛

(ب) رسم السياسات الحضرية الوطنية استناداً إلى بيانات ومعلومات موثوقة: يجب أن يستند تصميم السياسات الحضرية الوطنية وتنفيذها إلى البحوث المتعلقة بالسياسات والبيانات الحضرية/الإقليمية ذات الصلة. ويمكن أن يشكل عدم توفر بيانات أساسية موثوقة أو بيانات مؤقّنة موثوقة عاملاً يعقّد أو حتى يمنع إجراء عمليتي الرصد والتقييم للسياسات الحضرية الوطنية فضلاً عن تصميمها وتنفيذها. ويمثل الافتقار إلى بيانات حضرية/إقليمية موثوقة (مثل الخرائط المساحية) أحد المعوقات التي تؤثر في وضع السياسات الحضرية ذات الصلة في كثير من البلدان، لذلك من الضروري دعم التعاون بين المكاتب الإحصائية الوطنية والحكومة ومنظمات المجتمع المدني من أجل إصدار بيانات محلية واستخدامها. ويمكن أن تُجمَع البيانات الحضرية/الإقليمية المحلية بسبل مثل العد الذاتي للأشخاص والأنشطة، بما في ذلك المستوطنات غير الرسمية والأحياء الفقيرة. ويوصى بشدة إنشاء آليات عالمية مثل فريق دولي ومستقل، بغية تحفيز البحوث المتعلقة بالسياسات وإصدار بيانات موثوقة عن القضايا الحضرية من أجل دعم رسم السياسات الحضرية الوطنية وتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة على نطاق أوسع؛

(ج) الرصد التشاركي/أصحاب المصلحة: تيسيراً لعملية رصد مفتوحة وتشاركية للسياسات، يوصى باستخدام تقنيات تشاركية للرصد والتقييم تكفل أن تكون العملية مفتوحة لكل أصحاب المصلحة؛

(د) ربط عملية رصد السياسات الحضرية الوطنية بجهود الرصد العالمي: هناك فرصة لربط رصد النتائج على نحو وثيق بنظام الإبلاغ المتعلق بأهداف التنمية المستدامة. وكما هو مبين في الفرع الوارد أدناه، هناك جوانب عديدة من السياسات الحضرية الوطنية متصلة صلة واضحة بأهداف التنمية المستدامة وغاياتها ومؤشراتها (بما في ذلك محدداتها).

دال - أوجه الارتباط بخطة عام ٢٠٣٠

٨٦ - كما ذُكِرَ آنفاً، إن السياسات الحضرية الوطنية هي أداة قوية للحكومات تتيح لها أن تخطط لجوانب التحضر العديدة وأن توجهها، وأن تصبح مساهماً صافياً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبناءً على ذلك، تتمتع السياسات بالقدرة على التأثير في العديد من مجالات غايات أهداف التنمية المستدامة. وستتمكن السياسات الحضرية الوطنية، بوصفها عملية شاملة، من دعم أبعاد كثيرة للتنمية المستدامة مثل مراقبة وتنظيم تلوث الهواء، والتأثير فيها. ويتضمن الجدول الوارد أدناه أمثلة عن أهداف التنمية المستدامة وغاياتها المتصلة اتصالاً مباشراً بنتائج السياسات الحضرية الوطنية والتي يمكن استخدام نتائج السياسات لتحديد مؤشراتها.

أمثلة على أهداف وغايات التنمية المستدامة المرتبطة بالسياسة الحضرية الوطنية

الأهداف	الغايات
الهدف ١: القضاء على الفقر	الغايتان ١-٤ و ١-٥: ضمان حيازة الأراضي والقدرة على الصمود
الهدف ٢: الأمن الغذائي والتغذية والزراعة	الغايتان ٢-٣ و ٢-أ: ضمان حيازة الأراضي والروابط بين المناطق الريفية والحضرية
الهدف ٣: الصحة	الغايات ٣-٩ التلوث و ٣-٦ الوفيات بسبب حوادث المرور، و ٣-٨ الحصول على التغطية الصحية الشاملة، و ٣-٩ المواد الكيميائية الخطرة وتلويث وتلوث الهواء والماء والتربة.
الهدف ٥: الشؤون الجنسانية	الغايتان ٥-٢: السلامة و ٥-أ الملكية والتصريف في الأراضي
الهدف ٦: المياه	الغايتان ٦-١ و ٦-٢: الحصول على مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي
الهدف ٧: الطاقة	الغايات ٧-١ و ٧-٢ و ٧-٣: الحصول على الطاقة المتجددة والكفاءة في استخدام الطاقة
الهدف ٨: النمو الاقتصادي والعمالة	الغايات ٨-٣ و ٨-٥ و ٨-٦: إيجاد فرص العمل والعمل اللائق وبطالة الشباب
الهدف ٩: البنى التحتية والتصنيع	الغايات ٩-١ و ٩-٤ و ٩-أ: الاستفادة من البنى التحتية وتحديثها وتمويلها.
الهدف ١٠: الحد من انعدام المساواة	الغاية ١٠-٤ القوانين التمييزية
الهدف ١١: مدن ومستوطنات بشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة	الغايات من ١١-١ إلى ١١-٧ ومن ١١-أ إلى ١١-ج
الهدف ١٢: الاستهلاك والإنتاج المستدامان	الغاية ١٢-٥: إدارة النفايات
الهدف ١٣: تغير المناخ	الغايتان ١٣-١: القدرة على الصمود والقدرة على التكيف؛ ١٣-ب قدرات التخطيط والإدارة الفعالين المتعلقين بتغير المناخ

الأهداف	الغايات
الهدف ١٤ : المحيطات	الغايتان ١٤-١ التلوث البحري و ١٤-٥ حفظ المناطق الساحلية
الهدف ١٥ : بشأن النظم الإيكولوجية الأرضية	الغاية ١٥-٩ إدماج قيم النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي في عمليات التخطيط الوطني والمحلي، والعمليات الإنمائية بحلول عام ٢٠٢٠
الهدف ١٦ : إقامة مجتمعات مسالمة وبناء ومؤسسات شاملة	الغايات ١٦-٧ و ١٦-أ: تفريع السلطات الحكومية وبناء قدرات المؤسسات، و ١٦-ب تعزيز القوانين والسياسات غير التمييزية لتحقيق التنمية المستدامة
الهدف ١٧ : بشأن وسائل التنفيذ والشراكة من أجل التنمية المستدامة	الغايتان ١٧-١٤ اتساق السياسات من أجل التنمية المستدامة؛ ١٧-١٧ شراكات عامة وبين القطاع العام والقطاع الخاص وشراكات المجتمع المدني الفعالة، بالاستفادة من الخبرات المكتسبة من الشراكات ومن استراتيجياتها لتعبئة الموارد.

٨٧ - وبيّن اتفاق باريس الذي تم التوصل إليه في مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ (الدورة الحادية والعشرون لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ) الحاجة إلى مكافحة تغير المناخ والسعي نحو مستقبل مستدام وقادر على التكيف. ونظراً إلى الولايات الهامة المتعلقة بالمناطق الحضرية المتأثرة من أهداف التنمية المستدامة والدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف، ينبغي مواصلة الاعتراف بأهمية السياسات الحضرية الوطنية باعتبارها أداة للحكومات ومؤشراً للتنمية الحضرية الإيجابية.

٨٨ - ويبرز هذا الفرع القضايا الرئيسية المتصلة بتصميم السياسات الحضرية الوطنية وتنفيذها ورصدها. وسيبرز الفرع التالي التوصيات الرئيسية الصادرة عن فريق الخبراء المعني بالخطة الحضرية الجديدة.

سادساً - الخلاصة

٨٩ - يوصي فريق الخبراء بأن يجري كل بلد عملية رسم سياسات حضرية وطنية. وستتخذ هذه السياسات أشكالاً مؤسسية متنوعة، ولكن تسخير التحضر لفائدة الجميع من خلال عملية رسم السياسات يجب أن يراعي التوصيات العشر التالية:

(أ) **الاتفاقات الدولية:** أثبتت السياسات الحضرية الوطنية قيمتها في تنفيذ جدول أعمال المئول وينبغي تعميمها على نحو أوسع بوصفها أداة مهمة للغاية لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة. وينبغي أن تعكس القاعدة المعيارية للسياسات الحضرية الوطنية أيضاً الاتفاقات الدولية القائمة، بما في ذلك ما يلي:

(أ) الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛

(ب) اتفاق باريس؛

(ج) إطار سينداي؛

(د) تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

(ب) **الشكل المؤسسي:** السياسة الحضرية الوطنية ليست بالضرورة عملية حكومية فقط، غير أن الشكل المؤسسي للسياسات الحضرية الوطنية يجب أن يهيئ قنوات مشاركة وأن يراعي الحاجة إلى إحداث تغيير رقيق المستوى يشمل ما يلي: الإصلاح القانوني، وتخصيص الموارد المالية، وتوليد معلومات عن النظام الحضري بالإجمال (على المستويين الرسمي وغير الرسمي)، وتخطيط وتصميم حضريان متكاملان وطويلا الأجل يتجاوزان الدورة السياسية. ونوعية الأطر القانونية تعني القدرة على توليد الإصلاحات التنظيمية التي يطلبها صانعو السياسات. ويجب أن يكون للتشريعات الفعالة غرض واضح، وأن تدخل قواعد وآليات إنفاذ متسقة ومدروسة، وقواعد والتزامات غير مبهمه. وأخيراً، ينبغي أن تسمح بإجراء رصد وتقييم منهجين لنتائج التشريعات. وتحتاج عملية رسم السياسات الحضرية الوطنية القائمة على الأدلة إلى الاستثمار في الخدمة المدنية والبحوث والمناهج الجامعية والفرص التعليمية؛

(ج) **القيادة:** هناك حاجة إلى قيادة سياسية رسمية وغير رسمية على حد سواء من داخل الحكومة و/أو من أصحاب المصلحة الآخرين لكفالة شرعية عملية رسم السياسات الحضرية الوطنية وفعالية تنفيذها؛

(د) **الشمول والإنصاف:** يجب أن تكون السياسات الحضرية الوطنية شاملة وأن تمكن أصحاب المصلحة من المشاركة بفعالية في العملية مع التأكد من الاستماع إلى جميع الآراء. ويجب أن تعزز النتائج والآثار تحقيق المساواة، وأن تصل إلى الفئات الأكثر ضعفاً والأكثر عرضة للخطر والفقراء في المناطق الحضرية؛

(هـ) **الاستدامة والقدرة على الصمود:** يجب أن تعالج السياسات الحضرية الوطنية الديناميات الاجتماعية والاقتصادية والإيكولوجية والتفاعل فيما بينها في السياق الإقليمي؛

(و) **المسائل ذات الأولوية:** ينبغي أن يكون الناس محور السياسات الحضرية الوطنية ويجب أن تكون هذه السياسات استكمالاً لا تكراراً للاستراتيجيات القطاعية الراسخة في مجالات مثل البنى التحتية والمياه والطاقة والصحة والتعليم والإسكان وسياسات الإدماج

الاجتماعي والاقتصادي. ومن منظور مثالي، تعالج السياسات الحضرية الوطنية العلاقات المالية والمؤسسية في قطاعات مختلفة. وينبغي لها أن تحمي مصالح وحقوق الأجيال الحالية والمقبلة على حد سواء، وأن تراعي آثار النظام الإيكولوجي الطبيعي في خيارات السياسات. وتوفر السياسات الحضرية الوطنية منصة المعلومات أو العملية الرامية إلى التسوية بين الأولويات طويلة الأجل والأولويات القصيرة الأجل في مختلف المستويات الإقليمية، مما يتيح مناقشة القرارات الصعبة وتعريف الجمهور بها؛

(ز) **التنسيق:** ينبغي أن تعزز وتيسر السياسات الحضرية الوطنية الطابع المؤسسي وغير الرسمي للتنسيق والتعاون بين مختلف الجهات الفاعلة والقطاعات والوظائف في جميع نطاقات المدن ونظمها. وينبغي أن يراعي التنسيق الشواغل الإقليمية الوطنية، بما في ذلك الرابط بين المناطق الحضرية والريفية؛ والديناميات والقضايا المتعلقة بالتحضر على مستوى المدن الكبرى والمستويين الإقليمي والعاير للحدود الوطنية؛

(ح) **القدرات:** تحتاج عملية رسم السياسات الحضرية الوطنية، لكي تكون فعالة، إلى عملية تحضير ومؤسسة مستضيفة وميزانية وتدريب وفرص للتعلم ضمن البلد والتعلم بين الأقران، داخل الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين وفيما بينهم. وينبغي أن يُدمج الرصد والتقييم الداخليان الفعالان ضمن هذه العملية؛

(ط) **الاتصال:** ينبغي أن تستخدم السياسات الحضرية الوطنية استراتيجية اتصالات متعددة الوسائط تكون شاملة وشفافة وتهدف إلى إيصال المعلومات إلى جميع موظفي الخدمة المدنية والمقيمين ووسائط الإعلام وأصحاب المصلحة الآخرين سواء داخل الحدود الوطنية أو خارجها. وينبغي استخدام استراتيجية اتصال متعلقة بالسياسات الحضرية الوطنية أيضاً لتعزيز الوعي على نطاق واسع بالطابع المتكامل للتنمية الحضرية؛

(ي) **البيانات:** ينبغي أن تستند السياسات الحضرية الوطنية إلى أحدث البيانات النوعية والكمية الشاملة. ويمكن استخدام عملية رسم السياسات الحضرية الوطنية لتحسين نظم جمع البيانات وإصدار بيانات جديدة وإضافة لتحسين تصنيف البيانات (مثل نوع الجنس والسن) وتغطيتها (القطاع والجغرافيا) وقابلية التشغيل البيئي المتعلقة بها. ويجب إيلاء اهتمام خاص إلى تعداد جميع جوانب العشوائيات الحضرية، وإبرازها. ويجب أن يُدمج ما يُجمع من بيانات متعلقة بالسياسات الحضرية الوطنية في نظم البيانات العالمية والمحلية وينبغي إتاحة الاطلاع عليها.

[الأصل: بالإنكليزية/الإسبانية]

الردود على تعليقات الدول الأعضاء والجهات المعنية بشأن تقرير إطار السياسات الذي أعدته وحدة السياسات ٣

١ - يود خبراء وحدة السياسات ٣ والجهتان المشتركتان في قيادتهما أن يشكروا الدول الأعضاء والجهات المعنية التي قدمت تعليقات على وثيقة إطار السياسات الذي أعدته الوحدة. وقد كانت التعليقات مفيدة وقيّمة للغاية، ولا ريب أنها قد أضفت قيمة كبيرة إلى ورقة السياسات. وسعيًا إلى تجميع التعليقات وإدراجها في ورقة السياسات، قام أعضاء وحدة السياسات ٣ باستعراض تلك التعليقات وقدموا ردوداً عليها. وترد تلك الردود في الجداول أدناه.

كولومبيا

التعليقات	الردود على التعليقات
تعليقات عامة	
<ul style="list-style-type: none"> تشكر حكومة كولومبيا وحدة السياسات والخبراء الذين أسهموا في إعداد ورقة السياسات، وإن كانت تقر بأن الورقة لم تكتمل صياغتها بعد نوصي بالحوار والتنسيق بين وحدات السياسات، لأن المواضيع والمواضيع الفرعية تم تناولها أيضا في ورقات سياسات أخرى نقترح التقيّد الصارم بإصدار الصيغ النهائية لجميع ورقات السياسات في شكل واحد، بحيث يتم عرض المعلومات بشكل موحد، تسهيلاً لقراءتها وتحليلها 	<ul style="list-style-type: none"> شكراً على تعليقاتكم. ورغم أن الشواغل المتعلقة بالتنسيق بين وحدات السياسات قد تتجاوز نطاق عملنا إذ أن التنسيق يتصل بعملية المؤئل الثالث، سنحيل هذه التوصية إلى أمانة المؤئل الثالث و/أو إلى باقي وحدات السياسات نشكركم على اقتراح تسليط الضوء على العناصر الأساسية التي ستشكل جزءاً من المسودة الأولى، ويرجى الاطلاع على الفرع المتعلق بالملاحظات الختامية والتوصيات الرئيسية الذي سعينا فيه إلى القيام بذلك

التعليقات

الردود على التعليقات

- نقترح تذييل كل ورقة من ورقات السياسات بموجز للعناصر الهيكلية الأساسية أو لبنات البناء التي قد تشكل جزءاً من المسودة الأولى للخطة الحضرية الجديدة المقبلة

تعليقات محددة بشأن مضمون ورقة السياسات

- - لقد صيغت الوثيقة ضمن الإطار المناسب، إذ أنها تُظهر الحدود المواضيعية والمفاهيمية للسياسة الحضرية الوطنية ولما سوف يتم تناوله في الوثيقة بأكملها
- يشكل استعراض العناصر الهيكلية في الورقات التحليلية والتعليقات عليها أداة مفيدة تبين نطاق عمل ورقة السياسات
- تنطلق الورقة من افتراض مفاده أن نمو سكان المناطق الحضرية والمدن أمر واقع، ولا تتساءل أبداً عما إذا كان ينبغي الاستمرار في تعزيز هذا النمو أم لا. فقد تكون هناك بلدان قررت الحد من نمو سكان المناطق الحضرية وتعزيز نمو سكان المناطق الريفية بدلاً من ذلك. وبالإضافة إلى ذلك، فإن استراتيجية النمو الأخضر التي يتبناها البلد، والتي تتمشى مع خطة عام ٢٠٣٠ ومع ما تتضمنه من أهداف التنمية المستدامة، تقتضي النظر في الروابط بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية باعتبارها عنصراً محورياً في صياغة السياسة الحضرية الوطنية
- كلفت أمانة المؤئل الثالث وحدة السياسات باستعراض عمليات التحضر، وتوقع تحقيق النمو في المدن وندعو إليه، كما نقر بتباين ديناميات النمو، ومنها انكماش المدن على سبيل المثال
- صحيح أن لا أحد يشكك في الاتجاه العالمي نحو التحضر، لكننا نؤكد رأينا أن التحضر يتيح فرصاً ممتازة للسكان كي يحققوا التنمية (الاقتصادية والبيئية والاجتماعية). وبالإضافة إلى ذلك، سنسعى أيضاً إلى التشديد في الورقة على وجود تسلسل ريفي حضري متصل. ومن المسلم به أنه يجب علينا تحسين هذا المفهوم والتشديد عليه في المسودة النهائية للورقة. انظر الفقرتين ٣٤ و ٥٢ والتوصية الرئيسية ٧، التي يسلط فيها الضوء على ضرورة التنسيق والتعاون على نحو يشمل المناطق الريفية. وبالإضافة إلى ذلك، انظر الفقرة ٤٣ التي تبرز ضرورة أن تتناول السياسة الحضرية الوطنية تحديات التكيف والقدرة على الصمود وأن يُقر فيها بدور المناطق الريفية

تحديد التحديات

- التحديات التي أثّرت في الورقة تنطبق على الوضع الراهن وقد تمت صياغتها بحيث تكون سهلة الفهم. وهي مراعية للخصوصيات على نحو متوازن، إذ تحترم التنوع في السياقات والاختلافات بين قدرات الدول وتتيح المجال لذلك
- يمكن اعتبار سياسة نظام المدن الكولومبية نموذجاً للسياسة الحضرية الوطنية
- تتميز هذه السياسة بكونها إسهاماً كبيراً بحيث أن الإدارة على المستوى الإقليمي والتفاعل مع النظام على المستوى الوطني لا يعتبران تحدياً في حد ذاته بل علاقة يتعين تصميمها وفقاً للاحتياجات. وفي هذا الصدد، فمن الأساسي من أجل بلورة السياسات الحضرية الوطنية إيجاد توازن بين النهجين التصاعدي والتنازلي
- نقترح اعتبار التوازن اللازم توافره بين المسائل البيئية والاقتصادية والاجتماعية من أجل تحقيق التنمية المستدامة تحدياً وعنصراً مهماً من عناصر السياسات الحضرية الوطنية. ولئن كان لكل بلد ولكل إقليم أهدافه وسياقه الخاص، فإن التخطيط الحضري الذي يتجاوز الفهم المادي للمكان يستلزم إيجاد توازن بين هذه الجوانب، وبالتالي يقتضي اتباع توجه يخضع لبارامترَي المرونة وقابلية الاستقراء
- في هذا السياق، يعد تحديد عدد من الغايات
- نتفق تماماً مع هذا التعليق وقد سعينا إلى إبراز هذه العلاقة بقوة أكبر في ورقة السياسات. انظر الفقرات ٤٢ و ٤٣ و ٥٠ و ٩٠
- انظر الفرع المعني في خطة عام ٢٠٣٠، الفقرة ٩٧،

التعليقات

الردود على التعليقات

والملاحظات الختامية والتوصيات الرئيسية، التي ترمي إلى توضيح كيف يمكن للسياسات الحضرية الوطنية أن تسهم في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة

والأهداف الواردة في خطة عام ٢٠٣٠ وذات الصلة بصياغة خطة السياسة الحضرية في الفرع د-١ أمراً إيجابياً جداً. ومن شأن الإبراز الواضح لكل من أوجه الارتباط المحددة في القائمة أن يعزز الوثيقة وأن يساعد في إعطاء أمثلة ملموسة على الطابع التكاملية الذي تتسم به خطة عام ٢٠٣٠

• لقد سعينا إلى معالجة هذه النقاط. انظر القائمة الواردة في الفقرة ٥ التي تسلط الضوء على نوعية الحياة بوصفها هدفاً نهائياً من أهداف السياسة الحضرية الوطنية، والفقرة ٥٢ في الفرع المتعلق بالأولويات الرئيسية للسياسة الحضرية الوطنية، التي تتناول الروابط بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية والبنية التحتية والمواصلية، وإلى قائمة المحددات الرئيسية الواردة في الفقرة ٥٣

• نرحب بقائمة المؤشرات المحددة في الفرع دال-٢ والتي يمكن النظر فيها. ويُقترح أن تراعى مسألة الروابط بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية ووجود تسلسل ريفي حضري متصل ليس فقط بالنسبة للمؤشر المتعلق بالتنظيم الإقليمي وإنما أيضاً للمؤشرات المتعلقة بالبيئة والبنية التحتية والخدمات والمواصلية ونوعية الحياة. ويتوقف نجاح السياسة الحضرية الوطنية في جميع هذه المجالات على إيلاء الاعتبار الواجب للروابط بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية

تحديد الأولويات

• تتفق تماماً مع التوصيات ومع أهمية إيجاد توازن بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية عند النظر في أولويات السياسات. وينبغي النظر في كل سياسة على حدة من هذه المنظورات الثلاث. انظر الفرع الثالث للاطلاع على مزيد من المناقشات بشأن عملية تحديد أولويات الخيارات السياساتية في السياسة الحضرية الوطنية

• كان للوثيقة إسهام مهم في إطار تحديد التحديات إذ حُددت في آن واحد الأولويات التي ينبغي مراعاتها في السياسة الحضرية الوطنية

• يُعتبر الفرع من الوثيقة الذي يتوخى وضع معايير لتعريف كل من أولويات السياسات مجهداً قيماً ومفيداً للغاية لئلا يُسترد به في تعريف السياسات الوطنية التي تعكس الأهداف والسياقات الوطنية والإقليمية

- نوصي بأن يُدرج ضمن المعايير المتعلقة بتعريف أولويات كل سياسة تحديد للاحتياجات وأن يُسعى إلى إيجاد توازن بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وهذا يتسق مع رؤية ورقة السياسات للقوة التحويلية للسياسات الحضرية وقدرة هذه السياسات على الإسهام في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠
- تعد قائمة التغييرات المحددة في الفرع باء-١ أيضا مفيدة بوجه خاص باعتبارها رؤية ينبغي أن تأخذ بها السياسة الحضرية الوطنية. ويجب أن تشمل التغييرات ضرورة اتباع نهج يراعي العلاقات القائمة بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية. وينبغي أن يتم تعزيز التعاون ليس فقط بين المناطق الميترابولية التابعة للحكومات بل أيضا بين الحكومات في البلديات الريفية، التي تكتسي أهمية كبرى بالنسبة للمدن المعنية؛ ويتوقف تحسين نوعية حياة سكان المدن مباشرة على استدامة الروابط بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية
- تتسم قائمة الأولويات الواردة في ورقة السياسات (الفرع ب-٢) بأنها محددة على نحو مناسب وذات طابع فني، وتساهم في تحديد جدول أعمال الموئل
- لقد سعينا إلى تعزيز فكرة التعاون بين المستويين الوطني والمترابولي ومستويات البلديات الصغيرة/المتوسطة والمدن والأرياف. انظر الفقرات ٢٣ و ٥٢ و ٦٣ و ٨٥ والتوصية الرئيسية ٧ للاطلاع على مزيد من المناقشة بشأن تعزيز التعاون من خلال وضع سياسة حضرية وطنية
- تتعلق إحدى الأولويات الوطنية لمؤتمر الموئل الثالث بالأولويات ٣ و ٤ و ٥. وفي هذا
- لقد سعينا إلى تعزيز فكرة الموصولية من حيث النقل والتواصل والمسائل الاجتماعية والتدفقات الاقتصادية

التعليقات

الردود على التعليقات

وما إلى ذلك، بين المستويين الوطني والمترابوي ومستويات البلديات الصغيرة/المتوسطة والمدن والأرياف. انظر الفقرات ٦ و ٣٤ و ٣٥ و ٥٢ والتوصية الرئيسية ٧

الصدد، نرى أنه من الضروري أن يُعترف بالعلاقات القائمة بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية وتعزيزها، وأن يُعترف بالمناطق الريفية وبالتسلسل الريفي الحضري المتصل كعناصر رئيسية لمعالجة تحضر البلدان وديناميات إنشاء التجمعات الحضرية

- بالإضافة إلى ذلك، من بالغ الأهمية أن تُراعى العلاقات القائمة بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية أيضا في ضوء الأولوية ١ المتعلقة بالموصولية. ومن الضروري أن تكون المدن مترابطة ليس فيما بينها فحسب، بل أيضا مع المناطق الريفية التي يتوقف عليها تزويد المدن بعدة خدمات منها الخدمات البيئية والسلع الزراعية

- أحطنا علما بالتعليق المتصل بضرورة صياغة ورصد السياسة الوطنية الحضرية استناداً إلى أولويات البلدان وقدراتها. انظر الفقرة ٥٠ التي تسلط الضوء على ضرورة أن تستند عملية تحديد الأولويات إلى عناصر عديدة، منها القدرات الواقعية. وانظر الفقرتين ٩١ و ٩٢ من الفرع الخامس للاطلاع على اقتراحات بشأن كيفية تصميم وتنفيذ سياسة حضرية وطنية يمكن تكييفها وفق السياق

- فيما يتعلق بالأولويات أيضا، نود أن نشير إلى أن الاستدامة البيئية للتدابير التي تتخذها المدن تشمل المسؤولية عن التدابير التي تتخذها المدن لمواجهة الآثار البيئية التي تحدث في المناطق الريفية التي تعتمد عليها المدن أيضا من أجل تحقيق استدامة المدن نفسها. وأبرز مثال على ذلك هو إنتاج المياه الصالحة للشرب واستخدامها في المدن والتخلص من المياه المستعملة

- من الأفضل تغيير مكان قائمة الأهداف المقترحة (في الفرع (د)) وإدراجها في إطار "التنفيذ"، لكونها موجهة لتشجيع البلدان على الشروع في عملية وضع سياسات حضرية وطنية ومواصلة صياغة ورصد تلك السياسات وفقا لأولوياتها وقدراتها الوطنية

التعليقات

الردود على التعليقات

التنفيذ

- تشكل التوصيات بشأن الإجراءات الواردة في هذا الفرع مساهمات فنية في تحديد جدول أعمال المؤئل الثالث وقد صُممت بحيث تشجع الدول التي لم تبدأ بعدُ عملية وضع سياسة حضرية وطنية أو التي هي بصدد تصميمها وتنفيذها ومتابعتها على أن تضع مبادئ توجيهية محددة للنظر فيها أثناء تلك العملية
- بالنظر إلى أن ورقة السياسات هذه تتضمن تحديداً واضحاً للتحديات والأولويات وإطار التنفيذ، نوصي بالعمل على بلورة اقتراح بشأن سبل إدماج محتوى الوثيقة بشكل شامل في جميع المسائل الأخرى التي تم تناولها في جدول أعمال المؤئل الثالث، مع كفالة أن تكون الخطة محددة على نحو مناسب وعملية المنحى بشكل تام
- شكراً على هذا التعليق. وفيما يتعلق بالعمل مع باقي وحدات السياسات، فقد حددت أمانة المؤئل الثالث هيكل العملية، لكن يرجى الرجوع إلى الفرع الثالث الذي جاء فيه أن أولويات السياسة الحضرية الوطنية قد تكون كثيرة وقد تغطي مواضيع متعددة تعني وحدات السياسات جميعها، لكن من الضروري أن يتم تحديد أولويات هذه المواضيع على الصعيد القطري

إكوادور

التعليقات

الردود على التعليقات

الحوكمة الحضرية

- من بين التحديات المذكورة، تشير الورقة إلى أن السياسات الحضرية الوطنية المتصلة بالنقل والتنقل ينبغي أن تصاغ ضمن سياق أوسع نطاقاً يأخذ في الاعتبار قضايا الإسكان واستخدام الأراضي وسياسات التنمية الحضرية على نطاق المناطق المتروبولية (التي تُعرَّف بحسب المستوطنات والأنشطة البشرية لا بحسب الحدود السياسية
- انظر الفقرتين ٣٢ و ٣٣ بشأن تخطيط استخدام الأراضي والفقرة ٣٩ بشأن الإسكان
- تجدر الإشارة إلى أن قطاع النقل والتنقل يجب أن تراعى فيه سياسات الإسكان واستخدام الأراضي والتنمية الحضرية، وأن فكرة التعاون والترابط بين هذه المجالات المواضيعية أمر أساسي. انظر الفقرتين ٢٦ و ٥٣ والتوصيتين

التعليقات

الردود على التعليقات

الرئيسيتين ٦ و ٧ للاطلاع على تعليقات موسعة على أهمية التعاون والتنسيق على المستويين الرأسي والأفقي في السياسات الحضرية الوطنية

- من المسلم به أن الإدماج يمكن أن يشكل تحدياً للسياسات الحضرية الوطنية. انظر الفقرة ٢٩. وتسلم وحدة السياسات أيضاً بسياسة الشمول باعتبارها أولوية. انظر الفقرة ٥٣

والإدارية البحتة). ومع ذلك، ففي الفروع المتعلقة بالأولويات والتنفيذ، لم ترد إشارة أخرى إلى هذا الموضوع وإن كان تخطيط استخدام الأراضي وتخطيط النقل والتنقل في سياق المراكز الحضرية الكبيرة من المجالات التي ينبغي أن يكون فيها قدر كبير من التنسيق والتعاون المتبادل. ويشكل هذان المجالان أفضل مثال على تكامل السياسات، حيث تتوقف فعالية السياسات في مجال ما إلى حد كبير على السياسات المعتمدة في الميادين الأخرى. وفي السياق نفسه، ترى حكومة إكوادور أنه ينبغي التشديد على ضرورة تعزيز التنسيق بين الوكالات المسؤولة عن تخطيط النقل والتنقل والوكالة المسؤولة عن تخطيط استخدام الأراضي، لا سيما في المدن التي ترتفع فيها معدلات النمو السكاني والزحف الحضري العشوائي. وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من أن الوثيقة المتعلقة بالسياسة الحضرية الوطنية تتناول مسألة المدن الشاملة للجميع، فإنها تتطرق بعبارات عامة جداً إلى عدم المساواة والإقصاء. وبالتالي، نوصي بتحليل هذا الموضوع بعمق أكبر، مع مراعاة أن الهدف الرئيسي من المدن الشاملة للجميع هو ضمان احتضان كل الناس، لا سيما من يعيشون في أوضاع هشّة

- لقد أخطنا علماً بأهمية إبراز مختلف ترتيبات الشراكة من أجل التكامل الإقليمي. انظر الفقرة ٥٣ التي تشير إلى ضرورة إعطاء الأولوية لإضفاء الطابع المؤسسي على آليات التعاون، مثل المجالس واللجان والأفرقة العاملة والأفرقة الحكومية الدولية، وما إلى ذلك

- يشير النص إلى تزايد الاهتمام المولى في الآونة الأخيرة للفوائد المترتبة على تنظيم المدن لا كوحدات إدارية بل كاقتمادات مؤدية لوظيفتها وإلى أن المستويات الحكومية العليا يمكن أن تؤدي دوراً هاماً في تيسير التعاون اللازم بين الولايات القضائية من أجل تحسين التكامل الإقليمي في

التعليقات

الردود على التعليقات

المناطق المتروبولية المعقدة. وفي هذا الصدد، تقترح حكومة إكوادور أن تدرج في إطار الفرع المتعلق بالتنفيذ مختلف أنواع ترتيبات الشراكة من أجل التكامل الإقليمي، مثل مجموعات البلديات أو المقاطعات. ويتمثل أحد أسباب استنساب إنشاء ترتيبات شراكة في إطار خطط الإدارة الإقليمية في أن هذه الآليات تعد ملائمة بشكل خاص لاستغلال الإمكانيات المتاحة وتبسيط الإدارة والتغلب على العقبات التي تعترض إدارة الأراضي، التي عادة ما تتجاوز حدود كل كيان إقليمي على حدة

الاتحاد الأوروبي

تعليقات عامة

الرد على التعليقات

- كتعليق عام فيما يخص جميع ورقات السياسة العامة، تجدر الإشارة إلى أن هناك تداخلا كبيرا بين الأولويات المقدمة. وبالتالي، ثمة حاجة إلى مواءمة تلك الأولويات المتداخلة لكفالة اتباع نهج متماسك ومنسق للمجالات التي تكتسي أهمية في إطار أكثر من مجال واحد، ومن ثم تمهيد الطريق لانتخاذ مجموعة متسقة من الإجراءات في إطار الخطة الحضرية الجديدة. وفيما يتعلق باقتراح إنشاء فريق رفيع المستوى يعنى بالتحضر، فلا بد من تقييمه بعناية في ضوء الحاجة إلى كفالة الربط الفعال بين الخطة الحضرية الجديدة وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وآلية استعراضها
- تُعزّز الحوكمة الحضرية الرشيدة باتباع إطار قانوني وسياساتي على المستوى المركزي (السياسة الحضرية
- لقد أحطنا علما بأهمية إبراز التعاون والتنسيق. انظر الفقرات ٢٣ و ٥٢ و ٦٣ و ٨٥ والتوصية الرئيسية

تعليقات عامة

الرد على التعليقات

رقم ٧ للاطلاع على مزيد من المناقشة بشأن تعزيز التعاون من خلال الأخذ بسياسة حضرية وطنية. وقد سعينا إلى تعزيز أفكار الربط في مجال النقل والاتصالات والتدفقات الاجتماعية والاقتصادية وما إلى ذلك فيما بين المستويين الوطني والمترولوجي ومستويات البلديات الصغيرة/المتوسطة والمدن والأرياف. انظر الفقرات ٦ و ٣٤ و ٣٥ و ٥٢ والتوصية الرئيسية ٧. وانظر الفقرة ٣٤ للاطلاع على مناقشة بشأن المناطق الحضرية الكبرى

الوطنية) يتيح للسلطات المحلية تنفيذ السياسات الحضرية الوطنية بصورة فعالة ويؤدي إلى تمكينها كجهات مسؤولة عن رسم السياسات تستفيد من مستوى كاف من الاستقلالية في اتخاذ القرارات وفقا لمبدأ التبعية. ويتطلب نظام الحوكمة المتعددة المستويات الناتج عن ذلك إرادة سياسية من جميع مستويات الحكومة. وعادة ما يستلزم التنسيق فيما بين البلديات الدعم من المستويات العليا للحكومة. وقد كان هناك اهتمام متزايد في السنوات الأخيرة بمزايا إدارة المدن باعتبارها اقتصادات مؤدية لوظيفتها، لا وحدات إدارية. ويعتمد أسلوب المناطق الحضرية الكبرى، المطبق في إطار التنمية الإقليمية للاتحاد الأوروبي، على نهج تعاونية تقوم على المكان وتتيح إقامة علاقة أوثق بين الأقاليم وقاعدتها الاقتصادية، التي يمكن أن تجمع بين السياسات المتعلقة بالتخطيط والسياسات الإنمائية

• هذا تعليق هام للغاية. فالتعامل مع القضايا المعقدة من قبيل الحد من الفقر في المناطق الحضرية يشكل بالتأكيد تحدياً لأي سياسة حضرية وطنية. انظر الفقرة ١٩. ويجري إبراز الحد من الفقر في المناطق الحضرية وتحسين نوعية الحياة في الإطار ١ والفقرة ٥٣

• بالإضافة إلى التحديات التي حددتها وحدة السياسات، إذا أريد للسياسات الحضرية الوطنية أن تستجيب بصورة ملائمة للتحديات التي يطرحها التحضر والفرص التي يتيحها، فينبغي لها أن تدعم الحد من الفقر في المناطق الحضرية وأن تعزز دور المدن في التنمية المستدامة. ومع ذلك، كثيراً ما يكون هناك نقص في المعلومات على الصعيدين الوطني والمحلي بشأن الفقر في المناطق الحضرية، فيلزم بذلك إجراء دراسات شاملة من أجل معالجة هذه المسألة المعقدة في أي سياسة حضرية وطنية

• يجري أيضاً التسليم بأهمية استخدام الأساليب النوعية والكمية في آن واحد، رغم التحديات المرتبطة بذلك.

• عند وضع السياسة الحضرية الوطنية، يُقترح اعتماد أساليب تحليل نوعية وكمية في آن واحد لإجراء

الرد على التعليقات

تعليقات عامة

انظر الفقرة ٥٣ والتوصية الرئيسية ١٠ للاطلاع على المزيد من المناقشات المتصلة بالحاجة إلى بيانات نوعية وكمية في آن واحد بشأن المناطق الحضرية

• لقد أحطنا علما بالتعليق المتصل بإبراز أهمية تحقيق التنسيق بين السياسات القطاعية. انظر النقطة ١ في الإطار ١، والفقرة ٥٣ والتوصية الرئيسية ٦

• أشكركم على المؤشرات المقترحة. انظر الفقرة ٥٣ حيث ترد الأماكن العامة والتراث الثقافي باعتبارها من الأولويات الرئيسية المقترحة من أجل السياسات الحضرية الوطنية

• شكراً على هذا التعليق. انظر الفقرتين ٩٢ (ب) و (ج). ويرجى أيضاً الرجوع إلى ورقة السياسة العامة الصادرة عن وحدة السياسات ٥ بشأن تمويل البلديات

تقييم ملائم وفعال للوضع الراهن، وهو تقييم ينبغي أن يشمل عدة مجالات

• لا بد من التشديد على تحديد نطاق السياسات الحضرية الوطنية وتحقيق التنسيق بين السياسات القطاعية باعتبار ذلك أمراً بالغ الأهمية. ولا بد للسياسات الحضرية الجديدة أن توفر هيكلًا للتنسيق فيما بين الوزارات لضمان اتباع نهج متعدد القطاعات إزاء المدن، ودعم التعاون بين الحكومات الوطنية والمحلية من أجل تخصيص الموارد اللازمة للأنشطة العامة والخاصة

• بالإضافة إلى المؤشرات المقترحة، يمكن تحديد المعايير الرئيسية الإضافية التالية: كفاءة استخدام أدوات التخطيط المكاني؛ والتحصير لإدارة الأراضي إدارة شاملة؛ وحماية الأماكن العامة وحفظ التراث الثقافي والطبيعي وترميمه وإعادة تأهيله

• بالإضافة إلى ذلك، بدلا من "زيادة الحيز المالي المحلي"، من المهم أن يحدّد بوضوح الحيز المالي المحلي

• بالإضافة إلى القدرات المالية والتشريعية، ينبغي تحديد أولويات السياسة العامة مع مراعاة التفسير الواقعي للقدرات المؤسسية، بما في ذلك تقييم المهارات التقنية والإدارية للموارد البشرية الحالية، وتقييم فهم القادة الوطنيين وصانعي القرارات وأصحاب المصلحة الآخرين لدور وأهمية التنمية الحضرية المستدامة

الرد على التعليقات

تعليقات عامة

- نحن نتفق تماما بشأن الطابع التحويلي للعملية المفضية إلى السياسات الحضرية الوطنية (وليس المنتج فقط) ونؤيد معظم الأولويات المقترحة، بما في ذلك الترابط بين المدن والتفاعل بين المناطق الحضرية والمناطق المحيطة بها والمناطق الريفية (بما في ذلك إدارة خدمات النظم الإيكولوجية)، والحاجة إلى الدعم من الحكومة المركزية. كما ينبغي أن تركز السياسات الحضرية الجديدة على ضرورة تحديد آليات مالية واضحة لتيسير حصول السلطات الوطنية والمحلية على الموارد المالية؛ واجتذاب الاستثمار المباشر المحلي والأجنبي؛ وإنشاء وتحسين نظم توليد الإيرادات وجمعها على الصعيد دون الوطني؛ والتعامل مع القطاع الخاص بأسلوب شفاف ومثمر
- ثمة حاجة أيضا إلى وضع وتنفيذ آليات للرصد والتقييم (بما في ذلك البيانات المصنفة) من أجل رصد التقدم المحرز وتوثيق آثار السياسات الحضرية الجديدة. ويشمل ذلك ضرورة توسيع وتحديث المعلومات الواردة في السجل العقاري الوطني والمحلي
- ينبغي لتوصيات العمل الرئيسية أن تستهدف "التنمية الحضرية المستدامة المتكاملة". وفي حين أن التنسيق بين جميع الإدارات/القطاعات الحكومية، وبين الحكومات الوطنية والمحلية والجهات/المؤسسات المعنية الأخرى (بما في ذلك الأوساط الأكاديمية ومقدمو خدمات المرافق العامة) يكتسي أهمية بالغة، فإنه يتجاوز بكثير مجرد تقاسم المعلومات وتبادلها. وينطوي ذلك على اتباع نهج متكامل إزاء صنع القرار بحيث يعزز كل قطاع القطاعات الأخرى داخل مختلف الإدارات وفيما بينها
- شكراً على هذا التعليق. انظر الفقرات ٢٨ و ٥١ و ٩٢ (ب) للاطلاع على المناقشة المتعلقة بضرورة تعزيز الأطر المالية والقدرات المالية للحكومات المحلية. ولمزيد من المعلومات، انظر ورقة السياسات الصادرة عن وحدة السياسات ٥ بشأن تمويل البلديات
- انظر الفقرات ٩٢ (د) و ٩٧ (أ) و (ب) و (ج) للاطلاع على المناقشة المتعلقة بالرصد والتقييم. وقد أبرزت أيضا الحاجة إلى البيانات الحضرية في التوصية ١٠
- لقد أحطنا علما بأهمية إبراز التعاون والتنسيق. انظر الفقرات ٢٣ و ٥٢ و ٦٣ و ٨٥ والتوصية الرئيسية رقم ٧ لأغراض مواصلة مناقشة تعزيز التعاون من خلال سياسة حضرية وطنية. وقد سعينا إلى تعزيز أفكار الربط في مجال النقل والاتصالات والتدفقات الاجتماعية والاقتصادية وما إلى ذلك فيما بين المستويين الوطني والمتروبولي ومستويات البلدات الصغيرة/المتوسطة والمدن والأرياف. انظر الفقرات ٦ و ٣٤ و ٣٥ و ٥٢ والتوصية الرئيسية ٧

الرد على التعليقات

تعليقات عامة

- تسلط الفقرة ٩٢ (ج) والتوصيتان الرئيسيتان ٦ و ٧ الضوء على التنسيق بين القطاعات وعلى اتباع سياسة حضرية وطنية مكمل للسياسات القطاعية
- انظر الفقرات ٦٤ و ٨٣ و ٨٨ بشأن تيسير الحوار وإضفاء الطابع المؤسسي على المشاركة من خلال عملية وضع السياسات الحضرية الوطنية
- انظر الفقرتين ٢٢ و ٤٨ والتوصية الرئيسية رقم ٣ التي تسلط الضوء على القيادة الوطنية باعتبارها بالغة الأهمية
- من مقومات النجاح أيضا وجود قيادة جيدة داخل الحكومات الوطنية والمحلية، تدرك فوائد التنمية الحضرية المستدامة في الأجلين القصير والطويل. ويشمل ذلك على وجه الخصوص دعم الحكومات الوطنية في إعداد إصلاحات مؤسسية (الحوكمة، والتنظيم الإداري، وتنمية الموارد البشرية) وإصلاحات مالية من أجل دعم وضع وتنفيذ سياسة حضرية وطنية
- ثمة حاجة، على وجه الخصوص، إلى تعزيز شراكات منظمّة تنظيما جيدا مع العديد من أصحاب المصلحة (القطاع الخاص، والمستويات الأخرى من الحكم، والمجتمع المدني، والمجتمعات المحلية) في مجال صنع القرار والتخطيط القائم على المشاركة. وثمة حاجة أيضا إلى الدعم في إنشاء نظم مناسبة لإدارة الأراضي وتخطيطها، حيث إنها تؤدي دورا حاسما في تهيئة الظروف اللازمة لتحسين ضمان الحيازة وزيادة فعالية تنفيذ قوانين التخطيط المحلية والاستثمارات في مجال الخدمات. ومن المقومات الرئيسية وضع وتنفيذ نظام للمعلومات الجغرافية على الصعيد الوطني وعلى صعيد البلديات، على سبيل المثال، والتنسيق الفعال بين المؤسسات العاملة في مجال التحضر وتوفير الهياكل الأساسية. وتعزز السياسات

رد على التعليقات	تعليقات عامة
<ul style="list-style-type: none"> • انظر ورقة السياسات الصادرة عن وحدة السياسات ٥ بشأن تمويل البلديات • تسلط الفقرتان ٩١ (ب) و (ج) الضوء على فهم الإطار القانوني، والاقتصاد السياسي، والأطر المؤسسية. انظر أيضا ورقة السياسات الصادرة عن وحدة السياسات ٥ بشأن تمويل البلديات • انظر الفقرة ٩٧ (ب) التي تبرز الحاجة إلى البيانات الحضريّة. 	<ul style="list-style-type: none"> • الحضريّة الجديدة أيضا الأنشطة الاقتصادية وفرص العمل، إلى جانب الإنصاف والاندماج الاجتماعي من أجل تحسين الظروف المعيشية للمواطنين على الصعيد العالمي، وتعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام للجميع • نوافق على التوصيات المتعلقة بالموارد المالية. وينبغي إضفاء الشفافية على عمليات وضع الميزانيات • لا بد من اعتماد سياسة عامة وإطار قانوني يتسمان بالوضوح والشفافية فيما يتعلق بالشراكات القائمة بين القطاعين العام والخاص، وذلك بهدف حفز استثمارات القطاع الخاص • يعد أيضا من الأمور الرئيسية إنشاء أو تحديث السجلات العقارية الوطنية والمحلية التي تجمع المعلومات المادية والمالية المتعلقة بالأراضي في جميع المدن الرئيسية

فنلندا

رد على التعليقات	تعليقات عامة
<ul style="list-style-type: none"> • انظر الفرع الثالث، وبالأخص الفقرة ٥٣، بشأن أولويات السياسة العامة التي ذُكرت فيها هذه المواضيع الهامة • يمكن الاطلاع على مراجع إضافية في ما يلي: • المناطق المتروبولية والمناطق الحضريّة الكبرى: الإطار ١، النقطنان ١ و ٥، الفقرتان ٣٤ و ٥٣ • المناطق الحضريّة/الريفية: الفقرات ٣٤ و ٣٥ و ٥٣ والتوصية الرئيسية ٧ 	<ul style="list-style-type: none"> • الأولويات الرئيسية فيما يخص السياسات الحضريّة الوطنية: (أ) السياسات المتروبولية، والمدن كوحدات مؤدية لوظيفتها؛ (ب) التفاعل بين المناطق الحضريّة والمناطق المحيطة بها والمناطق الريفية؛ (ج) إدارة خدمات النظم الإيكولوجية؛ (د) النهج الإقليمي المتميز.

الرد على التعليقات

تعليقات عامة

- النظام الإيكولوجي: التوصية الرئيسية ٦
 - النهج الإقليمية المتميزة: الفقرات ٣٣ و ٥٣ و ٥٤
 - شكراً على هذه التعليقات
- تدعم فنلندا الأولويات السياسية التالية المذكورة في ورقة السياسات:
- تيسير السياسات الحضرية والحوكمة على نطاق المناطق المتروبولية. وعادة ما يستلزم التنسيق فيما بين البلديات الدعم من المستويات العليا للحكومة. وقد كان هناك اهتمام متزايد في السنوات الأخيرة بمزايا إدارة المدن باعتبارها اقتصادات مؤدية لوظيفتها، لا وحدات إدارية
 - تعزيز التفاعلات بين المناطق الحضرية والمناطق المحيطة بها والمناطق الريفية من أجل تحسين وتنظيم الروابط البيئية والاجتماعية والاقتصادية والمتعلقة بالسياسة العامة، ومن ثم تعزيز الصلات الوظيفية بين المناطق الحضرية والمناطق المحيطة بها والمناطق الريفية
 - الاعتراف بالمناطق الريفية وبالتسلسل الريفي الحضري المتصل: يجب الاعتراف بالمناطق الريفية ضمن نطاق المناطق الحضرية الكبرى، غير أن أهمية الروابط بالمناطق الريفية تتجاوز سياسات المناطق الحضرية الكبرى ولا بد للسياسات أن تعالج هذه المسألة، ولا سيما فيما يتعلق بتنمية الهياكل الأساسية وإدارة خدمات النظم الإيكولوجية (الأراضي والمياه، على وجه الخصوص)
 - تشجيع اتباع نهج إقليمي ومتميز عن طريق النظر في المبادئ الحضرية والإقليمية الرئيسية، من قبيل المبادئ الواردة في المبادئ التوجيهية الدولية بشأن التخطيط الحضري وتخطيط الأراضي

ألمانيا

التعليقات

الردود على التعليقات

إجراءات أخرى

تود ألمانيا أن تؤكد السياسات الحضرية الوطنية باعتبارها شروطاً مسبقة أساسية لتعزيز الجهات الفاعلة على المستوى المحلي بصورة فعالة وتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة. وإضافة إلى مشروع الإطار، تود ألمانيا اقتراح ما يلي:

- التشديد على الظروف المواتية للحكم المحلي في الأولويات السياسية
- انظر الفقرات ٣٣ و ٥٣ و ٦٣ و ٨١ للإحالة إلى تمكين الحكومات المحلية. انظر الفقرات ٤٨ و ٨٥ و ٨٦ التي تناقش ضرورة تهيئة بيئة مواتية للسياسات الحضرية الوطنية
- تعزيز مبدأ التبعية بشكل واضح ضمن السياسات الحضرية الوطنية
- انظر الفقرتين ٨٧ و ٩٢ (ج).
- النظر في مسائل المدن الأكثر أماناً، والهجرة الداخلية، وقدرة المناطق الحضرية على الصمود
- ترد إحالة إلى السلامة والأمن في المدن في النقطة ١ من الإطار ١، والفقرة ٥٣. انظر الفقرتين ٤٣ و ٥٣ والتوصية الرئيسية ٥ لمواصلة مناقشة القدرة على الصمود. انظر الفقرتين ٣٠ و ٥٣ للنظر في مسألة الهجرة ووضع سياسة حضرية وطنية.
- التأكيد على إدماج الفقراء والفئات الضعيفة في المناطق الحضرية
- تنظر الفقرتان ٢٩ و ٥٣ في مسألة الإدماج

التعليقات	الردود على التعليقات	إجراءات أخرى
<ul style="list-style-type: none"> • التطرق بالتفصيل إلى فرص تكثيف تبادل الآراء بين الأقران وتبادل المعارف بين البلدان التي لديها سياسات حضرية وطنية والبلدان التي بدأت لتوها في وضع تلك السياسات (كتلك التي تنتهجها ألمانيا من خلال ما تقيمه من "شراكات في مجال التحضر") 	<ul style="list-style-type: none"> • يُعدُّ التعلم من الأقران عنصراً رئيسياً وأداة لرسم السياسات. انظر الفقرة ٥٢ والتوصية الرئيسية رقم ٨ 	<ul style="list-style-type: none"> • ينبغي مواصلة النظر في دور المنظمات الدولية في تيسير تبادل الآراء بين الأقران بشأن السياسات الحضرية الوطنية • ينبغي تشجيع الحكومات الوطنية على استكشاف نماذج أخرى لوضع السياسات الحضرية الوطنية على غرار ما قامت به ألمانيا من خلال "الشراكات في مجال التحضر"
<ul style="list-style-type: none"> • ينبغي للسياسات الحضرية الوطنية أن تشمل تدابير محددة لتنمية القدرات من أجل مواجهة تحديات الإدارة الحضرية المعقدة. لذلك، نقترح النظر في التداخل مع وحدة السياسات ٤. وبالإضافة إلى ذلك، لا بد من إقامة روابط مع آليات التمويل لتمكين الحكومات المحلية من التصرف وفقاً لولاياتها. لذلك، نقترح النظر في التداخل مع وحدة السياسات ٥ 	<ul style="list-style-type: none"> • يُنظر إلى تنمية القدرات على أنها عنصر رئيسي في رسم السياسات وتنفيذها. انظر التوصية الرئيسية ٨ بشأن ضرورة معالجة المسائل المتعلقة بالقدرات. وقد أحيل هذا التعليق أيضاً إلى وحدة السياسات ٤ ووحدة السياسات ٥ 	

مياثمار

التعليقات	الردود على التعليقات
<ul style="list-style-type: none"> • يوصى بزيادة الإقرار بأن وضع سياسة حضرية وطنية عملية صعبة بطبيعتها تتطلب التزاماً رفيع المستوى (أي مكتب الرئيس أو ما يماثل ذلك): 	<ul style="list-style-type: none"> • انظر الفقرة ١٩ التي تشير إلى مدى تعقيد المشاكل التي تعالجها السياسة الحضرية الوطنية المقترحة. وتتضمن الفقرة ٩٤ إقراراً بأن وضع سياسة حضرية هو جهد

- تقسّم المهام والماليات الحضرية بين مستويات الحكومة الوطنية والمحلية والوسيط
- تقسّم المهام الحضرية بين الوزارات والإدارات المختلفة، على نفس المستوى وعلى مستويات مختلفة
- ينطوي التنسيق بين هذه الجهات الفاعلة على صعوبة كبيرة: فهناك حاجة إلى وجود آلية تنسيق فعالة للغاية تقبلها جميع الجهات الفاعلة
- من الصعب إشراك المجتمع المحلي على نطاق واسع في هذه السياسة المحددة
- التحدي: في البلدان التي تفتقر إلى فهم واضح لما تعنيه "الخطة الحضرية" وإمكانات التنمية الاقتصادية والمنافع البيئية التي يحققها التحضر، يمكن أن يُنظر إلى "التحضر" باعتباره "تخطيطاً حضرياً". ولذا توجد ضرورة إلى زيادة التوعية بمفهوم التحضر باعتباره اتجاهها اجتماعياً واقتصادياً شاملاً، لا باعتباره مجال التخطيط الحضري وتوفير البنية التحتية
- تكتنفه تعقيدات في مجال السياسات
- أحيط علماً على النحو الواجب بأهمية تسليط الضوء على التعاون والتنسيق. وانظر الفقرات ٢٣ و ٥٢ و ٦٣ و ٨٥ والتوصية الرئيسية ٧ للاطلاع على مزيد من المناقشات بشأن تعزيز التعاون من خلال وضع سياسة حضرية وطنية. وقد سعينا إلى تعزيز الأفكار المتعلقة بالترابط من حيث النقل والاتصالات والتدفقات الاجتماعية والاقتصادية بين المستويين الوطني والمترابطين ومستويات البلديات الصغيرة/المتوسطة والمدن والأرياف. وانظر الفقرات ٦ و ٣٤ و ٣٥ و ٥٢ والتوصية الرئيسية ٧
- تتضمن الفقرة ٦٠ إقراراً بأن السياسة الحضرية الوطنية عملية متغيرة طويلة الأجل
- التعليق بشأن التوعية بالتحضر صحيح وفي محله ويؤمل أن تسعى عملية المؤهل الثالث إلى التوعية بالطابع المتكامل للتحضر. وتتناول أيضاً الفقرة ٩٨ بالفرع الخامس القيمة التي ينطوي عليها وضع سياسة حضرية وطنية باعتبارها أداة للتوعية، وذلك عند دراسة الروابط بين السياسة الحضرية الوطنية وخطة عام ٢٠٣٠. وتتضمن التوصية الرئيسية ٩ أيضاً إقراراً بأن السياسة الحضرية الوطنية أداة يمكن استخدامها لزيادة الوعي العام بالطابع المتكامل للتنمية الحضرية

- التحدي: يمكن أن يتطلب وضع سياسة حضرية وطنية، ولا سيما رصد تنفيذها وتقييمه، استثمارا كبيرا في الوقت والموارد من جميع الجهات الفاعلة المعنية. وفي البلدان النامية، يمكن أن يشكل ذلك عبئا على كل من الوكالة الرئيسية والجهات المنفذة الأخرى. ويتعين وضع طرق لصياغة السياسات ورصدها وتقييمها، تتسم بالكفاءة والفعالية وتراعي الموارد المتاحة في السياق الوطني، وذلك في ضوء الأولويات المتنافسة
- نشكركم على التعليق. ينبغي أن تستند عمليتنا وضع ورصد سياسة حضرية وطنية إلى أولويات البلد المعني وقدراته. وانظر الفقرة ٥٠ التي تبرز أن عملية ترتيب الأولويات ينبغي أن تستند في جملة أمور إلى القدرات الواقعية للبلد المعني. وانظر الفقرتين ٩١ و ٩٢ بالفرع الخامس للاطلاع على اقتراحات بشأن سبل وضع وتنفيذ سياسة حضرية وطنية يمكن تطويعها بحسب السياق
- يمكن الإشارة أيضا إلى الفقرة ٦٦ التي تسلط الضوء على أن السياسة الحضرية الوطنية يمكن أن تتخذ أشكالا وصورا مختلفة حتى يتاح تطبيقها في مختلف السياقات القطرية
- في جميع أجزاء الورقة، ننظر في أهمية الحوكمة المتكاملة، ونرى أنه على الرغم من أن السياسة الحضرية الوطنية يتم وضعها على المستوى الوطني، فإنه ينبغي إشراك الحكومات دون الوطنية وإدماجها باعتبارها جهات شريكة ومعنية رئيسية. انظر الفقرات ٥٣ و ٦٤ و ٧٣
- الأولويات الرئيسية: يرد في الفرع ٢-ب تعليق مفاده أنه "رغم أن كثيرا من مجالات السياسة العامة كانت تخضع حصرا للولايات القضائية الوطنية في الماضي، ففي الوقت الحالي أصبحت معظم مجالات السياسة المحلية مسؤولية مشتركة"
- هناك حاجة إلى الاعتراف بأنه برغم أن ذلك هو الواقع في كثير من السياقات في أوروبا وأمريكا الشمالية، ففي الجزء الجنوبي من العالم، لا يزال كثير من مسائل السياسات يخضع حصرا للولايات القضائية الوطنية، وهو ما يعقد عملية وضع سياسة حضرية وطنية
- الأولويات الرئيسية: يتعين إبلاغ أهمية السياسة الحضرية الوطنية ومتطلباتها بوضوح إلى أصحاب المصلحة المحليين والوكالات المنفذة، الذين ربما لا يكونون في كثير من الأحيان على دراية بالأسباب الداعية إلى وضع هذه السياسة أو بمقاصدها
- انظر الفقرة ٢٣ التي تتناول الحاجة إلى توحيد الصياغات اللغوية في وضع السياسة. وانظر الفقرة ٥١ والتوصية الرئيسية ٩ اللتين تسلطان الضوء على أهمية انتهاج استراتيجية للإبلاغ بالسياسة الحضرية الوطنية
- انظر أيضا الفرع الرابع الذي أعد بهدف تبيان الأسباب الداعية إلى قيام الحكومة الوطنية وأصحاب المصلحة

التعليقات

الردود على التعليقات

الوطنيين بوضع وتعريف السياسة الحضرية الوطنية في إطار عملية ينبغي أن تشرك فيها فعليا جميع الجهات الفاعلة حتى يتسنى لها تحديد الخطة بصورة نشطة وتولي أدوار ومسؤوليات مشتركة

من الملائم للغاية بيان أهمية وجود نظام قوي للحكومة الحضرية. انظر الفقرة ٧٥ التي تسلط الضوء على الحاجة إلى وجود عملية تتضمن أدوارا تشريعية وقضائية، والفقرة ٨٣ التي تبرز الحاجة إلى التوعية في مجالات مختلفة، والفقرة ٩١ التي تتناول مسألة فهم السياق الذي توضع فيه السياسة الحضرية الوطنية

انظر الفقرة ٤٣ التي تسلط الضوء على دور السياسة الحضرية الوطنية وتطويعها وقدرتها على التكيف والخطة الخضراء

- قائمة الأولويات الرئيسية: يقترح إضافة الجملة التالية: يمكن لوضع سياسة حضرية وطنية أن يسهم في تعريف أو توضيح نظام الحوكمة الحضرية بكل ما يشتمل عليه من أدوار ومسؤوليات وأهداف وآليات تنسيقية، وذلك في الحالات التي لا يكون فيها هذا النظام محددًا في دستور البلد أو في أي صك تشريعي آخر
- قائمة الأولويات الرئيسية: يقترح تعزيز النقطة ٨ (دعم الإجراءات المتعلقة بالمدن لتحقيق الاستدامة البيئية)، إذ يمكن أن يؤدي وضع سياسة حضرية وطنية إلى تحديد بضعة مبادئ عامة للتنمية الحضرية، وهو ما يعني أنه ينبغي تنمية المدن لضمان الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية؛ وينبغي أن تكون المدن منصفة؛ وينبغي تنمية المدن بطريقة تشجع التنمية الاقتصادية المحلية، واستخدام النقل العام، وما إلى ذلك

اليابان

التعليقات

الردود على التعليقات

انظر الفقرتين ٣٢ و ٣٣ بشأن تخطيط استخدامات الأراضي. وانظر الفقرة ٥٣ بشأن استخدام نهج متميز للأراضي

- وضع استراتيجية للأماكن في الأراضي/الأقاليم لمعالجة مسألة التحضر السريع
- في كثير من البلدان، يمثل التفاوت الاقتصادي الذي حدث مؤخرا بين المدن والمناطق الريفية أحد الجوانب التي تدفع تدفقات الأشخاص من المناطق الريفية إلى المدن مما يشجع التحضر السريع.

ولذلك، يتعين فهم ظاهرة التحضر السريع باعتبارها مشكلة بالنسبة للبلد ككل وكذلك بالنسبة للمدن

- يتعين ألا تقتصر السياسة الحضرية الوطنية التي جرت مناقشتها في وحدة السياسات ٣ على تغطية تحسين البيئة الحضرية وإنما يتعين أن تغطي أيضاً إعداد الخطط وتنفيذها على الصعيدين الوطني والإقليمي
- حتى يتسنى دعم الحكومات والحكومات دون الوطنية في إعداد هذه الاستراتيجيات وتنفيذها، سيتمثل أحد الإجراءات الرئيسية في إنشاء منبر لجمع وتبادل المعارف والخبرات بشأن الاستراتيجيات المتعلقة بالأماكن مع نشر "المبادئ التوجيهية الدولية بشأن التخطيط الحضري وتخطيط الأراضي" التي أعدها موئل الأمم المتحدة
- تشجيع الاستثمار في البنية التحتية الجيدة لجعل المجتمعات شاملة وآمنة وقادرة على التكيف ومستدامة وتتوافر لها أسباب الراحة
- لا غنى عن الاستثمار في البنية التحتية الجيدة لتحقيق التنمية الحضرية المستدامة، وهو إلى جانب ذلك يرتبط بشكل إيجابي بتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ويسهم على وجه الخصوص في المهدفين ٩ و ١١ من "أهداف التنمية المستدامة"
- نظراً لأهمية الاستثمار في البنية التحتية الجيدة لتحقيق التنمية الحضرية المستدامة، يوصى بشدة بإدراج الاستثمار في البنية التحتية الجيدة في الخطة الحضرية للموئل الثالث

التعليقات

الردود على التعليقات

- وضع استراتيجية تتعلق بالمدن المتقلصة
- يلزم أن تلي الخطة الحضرية الجديدة الاحتياجات التي تفرضها الظروف المختلفة للمدن، أي المدن النامية والمدن المتقدمة النمو والمدن المتقلصة. ففي حين ينمو عدد كبير من المدن بوتيرة سريعة في العالم، يتوقع أن يتقلص عدد أكبر من المدن. ويلزم أيضاً وضع استراتيجية للمدن المتقلصة والمدن الآخذة في النمو. وفي المدن المتقلصة، سيكون أحد أهم التحديات هو كيفية الحفاظ على الوظائف الحضرية اللازمة لأنشطة العمل التجاري والحياة السكان اليومية. ومن مفاهيم الاستراتيجية الأساسية للحفاظ على هذه الوظائف مفهوم "النهج القائم على الإدماج والترابط الشبكي" الذي يتم من خلاله بناء مناطق ومدن مدمجة وربطها من خلال شبكات للحفاظ على إمكانية الوصول. واليابان، بوصفها بلدا يواجه مسألة تناقص عدد السكان وشيخوختهم بمعدل سريع، على استعداد لإتاحة معارفها وتجاربها بشأن سبل التعامل مع المدن المتقلصة
- أحيط علماً بأهمية وضع سياسة حضرية وطنية وملاءمتها لجميع سياقات التحضر. انظر الفقرتين ١٢ و ١٨ اللتين تشيران إلى المدن المتقلصة والفقرة ١٨ التي تشير إلى كل من نمو السكان وفقدانهم

النرويج

التعليقات

الردود على التعليقات

- توافق حكومة النرويج على أن وضع سياسات حضرية وطنية ينبغي أن يساعد على مواءمة السياسات القطاعية التي تؤثر على المناطق الحضرية، وهيئة بيئة مؤسسية تمكينية

- توافق النرويج أيضاً على أن التحضر يطرح تحديات كما يطرح فرصاً، وأن التشريعات على الصعيد الوطني والإقليمي والمحلي يجب أن تدعم الحكومات المحلية في جهودها لإنشاء مدن مستدامة. ويمثل ذلك أيضاً ضرورة لتمويل البلديات
- لا تتفق النرويج مع ما ورد من أن "التحضر ظاهرة عالمية يتزايد إلحاحها، ويحدث أثراً هائلاً على المشهد في جميع البلدان". إلا أن النرويج تتفق على تباين التحديات التي تواجهها المدن في معظم بلدان أوروبا وأمريكا الشمالية والمدن في البلدان النامية والناشئة
- نشكركم على التعليق، ونود أن نطلب توضيحاً إضافياً، تحديداً بشأن الجزء من البيان غير المتفق معه. وقد حاولت وحدة السياسات التمييز بين التحديات المختلفة التي تواجهها البلدان، مثل تناقص/زيادة عدد سكان المناطق الحضرية، وتقلص المدن، والتحضر السريع، وما إلى ذلك. انظر الفقرة ١٨

- شاركت النرويج في إعداد المبادئ التوجيهية الدولية بشأن التخطيط الحضري وتخطيط الأراضي، وتود أن تروج لهذه المبادئ التوجيهية باعتبارها إطاراً جيداً لوضع سياسات حضرية وطنية، وهو ما تم أيضاً في هذه الورقة
- تؤيد النرويج التركيز على تعزيز الشراكات مع منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات الشبابية والنسائية

الأولويات

- الفقرة ١، ألف-١ بشأن ورقة المناقشة ٥: القواعد والأنظمة الحضرية - توصي النرويج بالأخذ بعملية جوهريّة إلى حد ما من أجل تنفيذ السياسة الحضرية الوطنية. ونخشى أن يفوق الجهد الذي تقترحه هذه الإجراءات الثلاثة إمكانات البلدان ذات الموارد القليلة و/أو أقل البلدان نمواً
- أحيطَ علماً بالتعليق الذي مفاده أن عمليتي وضع ورصد سياسة حضرية وطنية ينبغي أن تستندا إلى أولويات البلد المعني وقدراته. انظر الفقرة ٥٠ التي تبرز أن عملية ترتيب الأولويات ينبغي أن تستند في جملة أمور إلى القدرات الواقعية للبلد المعني. وانظر الفقرتين ٩١ و ٩٢ بالفرع الخامس للاطلاع على اقتراحات بشأن سبل وضع وتنفيذ سياسة حضرية وطنية يمكن تطويعها بحسب السياق

التعليقات

الردود على التعليقات

- تتناول الفقرة ١ أيضاً القانون الحضري. وتود النرويج أن تؤكد أن التشريعات الوطنية غالباً ما تسري على الحدود الإدارية وليس على حدود المدن. ويمكن في بعض الأحيان أن تتضمن هذه الحدود الإدارية مدينة واحدة وما يحيط بها من ضواحي ومناطق ريفية، وتتضمن في أحيان أخرى أكثر من مدينة واحدة. وتقر النرويج بأهمية التشريعات الكافية، ولكن تقترح أن يؤخذ ذلك في الاعتبار في العملية المقبلة
- تؤيد النرويج النقاط البالغة الأهمية الواردة في ورقة المناقشة ٦: الحوكمة الحضرية
- تذكر النقطة المهمة رقم ١ المستمدة من ورقة المناقشة ٧: تمويل البلديات، أن "القدرة على تمويل البلديات غالباً ما ترتبط بشكل وثيق بإصلاح الحوكمة". وترى النرويج أن ذلك افتراض قوي إلى حد ما، وربما يتعين تفصيله. وتؤيد النرويج بقية النقاط المهمة المستمدة من ورقة المناقشة ٧
- ورقة المناقشة ٩: الأرض الحضرية. تدعم النرويج الحاجة إلى التحكم في الزحف الحضري العشوائي وحماية المناطق الحساسة ومن ثم تضع في الحسبان مسألة الاستدامة
- ورقة المناقشة ١٠: الروابط بين المناطق الحضرية والريفية. تود النرويج أن تشير مرة أخرى إلى المبادئ التوجيهية الدولية بشأن التخطيط الحضري وتخطيط الأراضي
- تقترح النرويج إضافة نص بشأن الجوانب البيئية/التنمية الخضراء، إضافة إلى الجوانب المستمدة من ورقة المناقشة ١٥ بشأن القدرة على الصمود. ويركز النص على تغير المناخ، ونقدّر أن هذه المسألة قد أدرجت، وأن مسألتنا التخفيف من حدة آثار المناخ والتكيف معه قد ذكرتا. إلا أنه من المهم أيضاً إدراج تحديات بيئية أخرى
- أخذ هذا التعليق في الاعتبار في صياغة الورقة النهائية. انظر التوصية الرئيسية ٢ التي تناقش الحاجة إلى وجود أطر قانونية كافية. وانظر أيضاً الفقرة ٩١ (ب) التي تناقش الحاجة إلى حصر الأطر القانونية القائمة قبل الاضطلاع بعملية السياسة الحضرية الوطنية، بما في ذلك حدودها الإدارية
- أخذ هذا التعليق في الاعتبار في صياغة الورقة النهائية وتم تناوله في ورقة السياسات التي أعدها وحدة السياسات ٥، تمويل البلديات
- انظر الفقرات ٤٤ و ٥٣ و ٩٨ التي يسلط فيها الضوء على مسألتنا التحكم في تلوث الهواء وانبعاثات الكربون باعتبارهما أولويتين
- أخذت في الاعتبار أهمية وجود بيئة حضرية جذابة وعاملة، وذلك في الفقرة ٣٦ المتعلقة بالأماكن العامة/المدنية والفقرات ٤٥-٤٧ المتعلقة بالتصميم الحضري

مثل تلوث الهواء. وينبغي مناقشة الاختلاف بين السياسات الوطنية والحضرية بشأن التلوث؛ فرغم أن السياسات الوطنية غالباً ما تكون موضوعة فإن هناك حاجة أيضاً إلى وضع سياسات حضرية للتصدي للمشكلة (مثلاً في حالات الطوارئ عندما تكون المستويات مرتفعة بشكل خطير). ومن المهم أن تتوفر بيئة حضرية جذابة وعاملة لضمان الرفاه والصحة العامة. كما أن سهولة الوصول إلى الخدمات التي تكثُر الحاجة إليها، وتوافر الهواء النظيف، ووجود أماكن خضراء وآمنة ومبهجة كلها مسائل مهمة لساكني المدن

- ورقة المناقشة ١٩، الصفحة ٨: النقل والتنقل. من المهم معالجة هذه المسألة أيضاً في سياق السياسة البيئية. فهناك أهمية لمراعاة الجوانب المتعلقة بالتلوث وتغير المناخ عند تصميم سياسات النقل الحضري. وهناك حاجة إلى أنماط التنمية الحضرية المدججة لإتاحة إمكانية توفير وسائل للنقل العام تتسم بالكفاءة وتشجع المزيد من الأشخاص على السير والتنقل بالدراجات الهوائية. ويمثل تشجيع التنمية الحضرية المدججة سياسة مناخية سليمة من ناحية، ويحسن جودة الهواء المحلي وصحة الأشخاص من ناحية أخرى. وللمبادئ التوجيهية الدولية بشأن التخطيط الحضري وتخطيط الأراضي أهمية أيضاً في هذا السياق
- في إطار أهداف التنمية المستدامة وغاياتها التي تمثل فيها السياسات الحضرية الوطنية عنصراً مهماً، يتعلق الهدف ٣ بالصحة، غير أن المذكور هنا هو الاعتبارات الجنسانية، التي تشكل الهدف ٥. ونعتقد أنه ينبغي إضافة الصحة، بما في ذلك الغاية ٣-٩ بشأن التلوث، لأهميتها، ذلك أن تلوث الهواء على سبيل المثال يمثل تحدياً بدرجة كبيرة للمدن
- تم تعديل الخطأ وإضافة الهدف ٣

التعليقات

الردود على التعليقات

التحديات

- أ-٢: الاختلافات/المسائل الجدلية
- رقم ١: تتفق النرويج مع الرأي القائل بأن التحضر يطرح أيضاً فرصاً ويزيد الرخاء والإنتاجية والرفاه. وقد اتفقنا على أن وضع سياسة حضرية وطنية تقرر بذلك وترصد الفرص يشكل عنصراً بالغ الأهمية لبناء مدن تتسم بالاستدامة والإنتاجية والشمول وصالحة للعيش
- رقم ٦: تحقيق التوازن بين النهجين التصاعدي والتنازلي. تتفق النرويج على أن السياسات الحضرية الوطنية يجب أن توضع من خلال التعاون والحوار والمشاركة المؤسسية والاحترام المتبادل. وتمثل معرفة الاحتياجات والتطلعات والخطط الحقيقية لمجموعة مختلفة من الأشخاص المحليين والمنظمات المحلية والبلديات، والإقرار بها، عنصراً بالغ الأهمية لتحقيق الفهم المتبادل وقبول السياسة الحضرية الوطنية
- تتفق النرويج بوجه عام مع المعايير المحددة الرئيسية لتحديد أولويات السياسات. إلا أننا نود أن نشير إلى أن العملية التي تحدد من خلالها أولويات السياسات يمكن أن تختلف من بلد إلى آخر. ولذا فإننا لن نوصي بوجوب تطبيق جميع البلدان لنفس العملية الواسعة النطاق، نظراً لأن كثيراً من البلدان لديها بالفعل سياسة حضرية وطنية
- يذكر المعيار رقم ٤ أنه ينبغي مراعاة القدرات المالية والتشريعية الفعلية عند تحديد أولويات السياسات
- روعي ذلك في الجزء الرابع المتعلق ببناء المؤسسات والقدرات المؤسسية. كذلك، وكما هو مشار إليه أعلاه، يود فريق الخبراء التأكيد على ضرورة أن تستند عمليتنا وضع ورصد سياسة حضرية وطنية إلى أولويات البلد المعني وقدراته. انظر الفقرة ٥٠ التي تسلط الضوء على أن عملية ترتيب الأولويات

ينبغي أن تستند في جملة أمور إلى القدرات الواقعية للبلد المعني. وانظر الفقرتين ٩١ و ٩٢ بالفرع الخامس للاطلاع على اقتراحات بشأن سبل وضع وتنفيذ سياسة حضرية وطنية يمكن تطويعها بحسب السياق

- تتفق النرويج مع قائمة الإجراءات التحويلية الرئيسية
- تؤيد النرويج قائمة الأولويات الرئيسية، وتقتراح إدراج القائمة في الموجز/المقدمة في الصفحة ٣. ونؤيد كذلك البيان الذي يذكر أن وضع سياسة حضرية وطنية يعتمد بدرجة كبيرة على السياق وسيتعين أن يختلف باختلاف الظروف. ونؤيد على وجه الخصوص النقطة رقم ٦ التي يتم فيها الترويج للمبادئ التوجيهية الدولية، والنقطة رقم ٧ التي تذكر فيها مسألة سلامة وأمن الأطفال من بين الفئات السكانية الضعيفة المختلفة
- تؤيد النرويج فكرة أن وضع سياسة حضرية وطنية جوهرها الاستدامة يمكن أن يوفر للحكومة أداة مهمة تمكنها من دعم المدن في جهودها الرامية إلى التكيف مع الآثار السلبية وتخفيف حدتها لضمان أن تظل المدن صالحة للعيش وقادرة على الصمود أمام آثار تغير المناخ وغيرها من الأخطار البيئية
- فيما يتعلق بقائمة المؤشرات الأخرى، نود أن تقترح إضافة مؤشرات بشأن الأخطار البيئية، مثل مستويات تلوث الهواء في المناطق الحضرية، وهي مؤشرات ذات صلة بثلاث غايات مندرجة تحت أهداف التنمية المستدامة (٩-٣ و ١-٧ و ١١-٦)
- انظر الفقرة ٩٦ التي تسلط الضوء على القدرة على الصمود أمام تغير المناخ باعتبارها مؤشرا والجدول ١ الذي يعرض أهداف وغايات التنمية المستدامة ذات الصلة بالسياسة الحضرية الوطنية

التعليقات

الردود على التعليقات

التنفيذ

- هنا، نقترح ذكر التنمية الحضرية/وضع رؤية حضراء، كمسألة محددة، أو في إطار النقطة ٣
- انظر الفقرتين ٤٣ و ٤٤ والتوصية الرئيسية ٥
- فيما يتعلق بالصلوات بخطة عام ٢٠٣٠/اتفاق باريس، نقترح إضافة الفرص المتعلقة بمكافحة تلوث الهواء، إضافة إلى الجوانب المتعلقة بتغير المناخ. وهناك ثلاث من الغايات المتعلقة بتلوث الهواء في خطة عام ٢٠٣٠، وهي ملائمة للمدن
- انظر الفقرة ٩٨

الولايات المتحدة الأمريكية

التعليقات

الردود على التعليقات

الدعم

- رغم أنه ليس لدى الولايات المتحدة سياسة حضرية وطنية، فإننا ندعم النهج الشامل المتعدد الأبعاد لوضع سياسات حضرية وبلدية ومترابولية وإقليمية - والحاجة إلى وضع سياسة ريفية قوية وإنشاء روابط بين المناطق الحضرية والريفية - لضمان وجود مجتمعات محلية شاملة ومنصفة ومستدامة وقادرة على التكيف، لفائدة الجميع
- نشكركم على التعليقات وقد سعينا إلى إدراج جوهر هذه التعليقات في الورقة وسنقوم بتعزيز بعض من هذه الأولويات في جميع أجزاء الورقة، لا سيما الأجزاء المتعلقة بالمساكن والمجتمعات المحلية
- تدعم الولايات المتحدة الجهود التعاونية التي تقودها الجهات المحلية وتجمع المصالح المتنوعة من البلديات الكثيرة الموجودة في منطقة ما لتحديد أفضل السبل لاستهداف المساكن والتنمية الاقتصادية وتنمية القوى العاملة، والاستثمارات في البنية التحتية لخلق المزيد من فرص العمل ومن النشاط الاقتصادي الإقليمي
- على الصعيد الوطني، تدعم الولايات المتحدة التنسيق المشترك بين الوكالات الاتحادية من خلال مبادئ تدمج مبادئ صلاحية العيش في برامج وسياسات التمويل

الاتحادية والمقترحات التشريعية المستقبلية، وهي:

(أ) توفير المزيد من خيارات النقل: تهيئة خيارات آمنة وموثوقة واقتصادية للنقل لخفض تكاليف النقل بالنسبة للأسر المعيشية، وخفض اعتماد بلدنا على النفط الأجنبي، وتحسين نوعية الهواء، وخفض انبعاثات غازات الدفيئة، والنهوض بالصحة العامة؛

(ب) تشجيع الإسكان المئزر الميسور التكلفة: توسيع خيارات المساكن ذات الكفاءة من حيث الموقع واستخدام الطاقة للأشخاص من جميع الأعمار والدخول والأعراق والإثنيات لزيادة إمكانية التنقل وخفض التكاليف المجتمعة للإسكان والنقل؛

(ج) تعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية: تحسين القدرة التنافسية الاقتصادية من خلال تمكين العاملين من الوصول بسبل موثوقة وفي الوقت المناسب إلى أماكن العمل وفرص التعليم والخدمات وغيرها من الاحتياجات الأساسية، إلى جانب توسيع إمكانية نفاذ المؤسسات التجارية إلى الأسواق؛

(د) دعم المجتمعات المحلية القائمة: توجيه التمويل الاتحادي نحو المجتمعات المحلية القائمة، من خلال استراتيجيات من قبيل التركيز على النقل العابر والإنشاءات ذات الاستخدام المختلط وإعادة تدوير الأراضي، من أجل زيادة تنشيط المجتمعات المحلية، وتحسين كفاءة الاستثمارات في الأشغال العامة وحماية المناظر الطبيعية الريفية؛

(هـ) تنسيق السياسات والاستفادة من الاستثمار: موازنة السياسات وبرامج التمويل الاتحادية من أجل إزالة الحواجز التي تعترض التعاون، والاستفادة من التمويل، وزيادة مساءلة وفعالية جميع مستويات الحكومة للتخطيط للنمو في المستقبل، بما في ذلك تهيئة خيارات الطاقة الذكية مثل الطاقة

المتجددة المولدة محلياً؛

(و) إيلاء أهمية كبيرة للمجتمعات المحلية والأحياء: تعزيز السمات التي ينفرد بها كل مجتمع محلي عن طريق الاستثمار في أحياء صحية وآمنة يمكن التنقل فيها سيراً على الأقدام، سواء في المناطق الريفية أو الحضرية أو الضواحي.

الثغرات/التوصيات

- الصفحة ١٤: عبارة "الهدف ٣: الاعتبارات الجنسانية" ينبغي أن تصبح "الهدف ٥: الاعتبارات الجنسانية"
- الصفحة ١٤: ينبغي أيضاً أن تشتمل أهداف وغايات التنمية المستدامة الإضافية ذات الصلة على الهدف ٣: الصحة، و ٣-٦ مرافق الطرق، و ٣-٨ تحقيق التغطية الصحية الشاملة، و ٣-٩ المواد الكيميائية الخطرة وتلويث وتلوث الهواء والماء والتربة
- الصفحة ١٤: ينبغي أيضاً أن تشتمل أهداف وغايات التنمية المستدامة الإضافية ذات الصلة على الهدف ١٤: المحيطات، و ١٤-١ التلوث البحري و ١٤-٥ حفظ المناطق الساحلية
- الصفحات ١٨-٢٠: ثمة تداخل بدرجة ما بين "الإجراءات التحويلية" التي تتيحها السياسات الحضرية الوطنية و "الأولويات الرئيسية". وعلى سبيل المثال، ينبغي أن يكون تحسين بيئة العمل التجاري (الصفحة ١٨) أولوية من أجل تحقيق التحول في إمكانات الاستثمار
- الصفحة ١٩: يمكن أيضاً أن تيسر السياسات الحضرية الوطنية تبادل المعارف بين المدن داخل البلد الواحد، وكذلك فيما بين البلدان من أجل تشجيع الابتكار في التصدي للتحديات الحضرية
- الصفحة ١٩: يمكن أيضاً أن تنهض السياسات الحضرية
- تم تصحيح الخطأ
- أضيف الهدف ٣
- أضيف الهدف ١٤
- نشكركم على التعليق، وقد سعينا إلى معالجة هذه المسألة في ورقة السياسات
- يعتبر التعلم من الأقران عنصراً رئيسياً وأداة رئيسية لوضع السياسة. انظر الفقرة ٥٢ والتوصية الرئيسية ٨
- انظر الفقرة ٢٥ التي ترد فيها إشارة إلى المدن

التعليقات	الردود على التعليقات
الوطنية بالعلم والتكنولوجيا وتوحيد البيانات وجمعها والاستفادة منها	الذكية. وانظر الفقرة ٥١ والتوصية الرئيسية ١٠ اللتين تسلطان الضوء على ضرورة توافر بيانات حضرية جيدة
• الصفحة ٢١: ينبغي تمديد قائمة الأهداف حتى عام ٢٠٣٦، حتى نهاية خطة مدتها ٢٠ عاماً	• الهدف من الغايات هو الإشارة إلى تتبع مسار خطة عام ٢٠٣٠
• الصفحة ٢٣: يمكن ألا تتضمن الموارد المالية فقط تحديد التدفقات القائمة، وإنما حشد موارد محلية إضافية لتعزيز تمويل السياسة الحضرية الوطنية	• انظر الفقرة ٩٥ بالفرع الخامس وورقة السياسات المقدمة من وحدة السياسات ٥ بشأن تمويل البلديات

التحالف الدولي للموئل

التعليقات	الردود على التعليقات
• لا يرد في هذه الورقة ذكر للالتزامات المتعلقة بالموئل الثاني ولا الإطار والصكوك الإلزامية الدولية/الصادرة عن الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان كما أنها لا تتضمن أية إشارة إلى ورقات السياسات الأخرى (خلافًا لما تضمنته ورقات أخرى)	• شكرًا على تعليقكم. لم يفهم ذلك كجزء من ولاية وحدة السياسات، رغم الاعتراف بأهمية هذه العملية
• من جهة أخرى، فإنها الورقة الوحيدة التي تتضمن فعلاً تنقيحاً لبعض التوصيات الرئيسية المنبثقة عن معظم ورقات المسائل (فيما عدا التوصية ٤ بشأن الثقافة الحضرية والتراث الحضري، والتوصية ٨ بشأن التخطيط والتصميم الحضريين والمكانيين، والتوصية ١٣ بشأن فرص العمل وسبل العيش، والتوصية ١٦ بشأن النظم الإيكولوجية الحضرية وإدارة الموارد، والتوصية ١٧ بشأن المدن وتغير المناخ والتوصية ٢٢ بشأن المستوطنات غير الرسمية - لماذا؟) وتتناول الروابط القائمة بينها وبين السياسات الحضرية الوطنية - مع التشديد بصفة خاصة على ورقات المسائل ٥ و ٦ و ٧ نظراً لأن "أمانة الموئل الثالث أبرزتها باعتبارها ذات أهمية خاصة لوحدة السياسات ٣". وهذا يثير	• تناولنا في هذه الورقة مسألة المستوطنات غير الرسمية والطابع غير الرسمي في الفقرتين ٣٩ و ٤٠
	• تم الاعتراف بما تنطوي عليه الأراضي من تحديات وما تمثله من أولويات في السياسة الحضرية الوطنية في الفقرات ٣١ و ٥٢ و ٥٣. انظر أيضاً ورقة السياسات التي أعدها وحدة السياسات ٦: الاستراتيجيات المكانية الحضرية التي تتناول مباشرة المسائل المتعلقة بالأراضي

أيضا تساؤلات هامة للغاية حول العلاقة بين وحدات السياسات وأمانة المؤهل الثالث - فما هو مدى استقلالها الذاتي؟ وكيف يمكن لكل منها أن يتناول نتائج عمله. وتشمل الورقة بعض المسائل/المعايير الهامة: الاعتراف بالطابع غير الرسمي، والتسلسل الريفي الحضري المتصل، والتخطيط عبر القطاعات، والتنسيق بين مختلف المستويات الحكومية (ينبغي الاستعاضة عنها بكلمة "الدوائر")، والشراكة والتعاون مع المجتمعات المحلية: "يتعين على الحكومات الوطنية أن تتعامل مع احتياجات الأشخاص الحقيقية وتطلعاتهم وخططهم في أماكن بعينها"، وما إلى ذلك؛ ولكن هذه المسائل تتداخل مع العديد من المسائل الأخرى ذات الصلة بنهج تكنوقراطي بدرجة أكبر بكثير، حتى أن الورقة تشير إلى الحاجة إلى "عنصر قوي تتوفر لديه الدراية التكنوقراطية/الخبرة". ولكنها لا تشير من قريب أو بعيد إلى الحاجة إلى وجود سياسات متعلقة بالأراضي باعتبارها عنصرا رئيسيا في أية سياسة حضرية وطنية

التحديات والأولويات

- مرة أخرى، لم يجر أي تحليل للأسباب الجذرية لعملية التحضر (و لم ترد حتى إشارة إليها!)، ولكن هناك تكرار للشعار المعروف بشأن "قدرة هذه العملية على زيادة الازدهار، والإنتاجية" تصاحبه نبرة اتهام تبسيطية "للنظرة الضيقة" التي تراها "بشكل أساس مصدرا للمشاكل". وهذا في الواقع أمر صادم للغاية ويسير في اتجاه معاكس لما ترمي إليه هذه الورقة من حيث النهج والمضمون، إذ أنها تقيم حجة قوية على ضرورة وضع سياسات حضرية وطنية. فإذا صُوِّرَ التحضر بوصفه قوة طبيعية حتمية أو اتجاهها حارقا للحدود البشرية لا تملك أمامه سوى التقيد به والتكيف معه، سيكون هناك مجال ضيق جدا للتحكم البشري/العقلاني في عملية التحضر. فإذا كان الحال هكذا فماذا سيحدثي وضع سياسات حضرية وطنية!؟
- لا يندرج تحليل الأسباب الجذرية للتحضر ضمن ولاية وحدة السياسات. وفيما يتعلق بعملية التحضر، فحتى وإن كان التوسع الحضري قدرا محتوما، فإنه يمكن أن يدار على نحو أفضل من خلال أدوات/عمليات من قبيل السياسات الحضرية الوطنية

- عند تحديد أوجه الاختلاف/النقاط الجدلية (أ-٢)، تقيم الورقة حجة قوية على الحاجة إلى سياسات حضرية وطنية "باعتبارها عنصرا حاسما في بناء مدن تتسم بالاستدامة والإنتاجية وتكون صالحة للعيش وشاملة للجميع" نتيجة "للموازنة بين عناصر النهجين التنازلي والتصاعدي"، بما في ذلك "توافر الجهات المعنية الصحيحة (الحكومية وغير الحكومية) معا وتوافر الخبرات الفنية السليمة (!؟)؛" وامتلاك رؤية طويلة الأجل. لكن كان ينبغي أن تعكس الورقة في الوقت نفسه بعض المرونة تجاه التغيير/ التكييف (فيما يتعلق بالأهداف المتوسطة الأجل والسياسات العملية المنحى)؛ وأن تولي اهتماما للعلاقة الدينامية الدقيقة بين تحديد الأولويات وإدماج/مواءمة السياسات عبر القطاعات/المستويات
- تشدد الورقة أيضا على الحاجة إلى عدم قصر فهم نطاق السياسات الحضرية الوطنية على التخطيط الحضري المادي فحسب بل رؤية السياسات الأخرى التي تترتب عليها آثار ضخمة ملموسة بالنسبة للمدن "عبر النظر من خلال عدسة حضرية" - ومن المؤكد أن هذا أمر محوري، وسوف يجعل الحاجة إلى اتباع نهج إقليمي متكامل أكثر وضوحا. كما أنه يتعلق "بالحاجة إلى رسم الخرائط المؤسسية والسياساتية" من أجل توفير قدر أكبر من الاتساق (يوجد لدى العديد من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ثماني وزارات، أو إدارات أو أجهزة وطنية تتولى المهام المتصلة بالسياسات الحضرية)
- لقد عملنا على تعزيز فكرة التعاون بين المستويين الوطني والمترابولي ومستويات البلديات الصغيرة/المتوسطة والمدن والأرياف. انظر الفقرات ٢٣ و ٥٢ و ٦٣ و ٨٥ والتوصية الرئيسية ٧ للاطلاع على مزيد من المناقشات بشأن تعزيز التعاون من خلال السياسة الحضرية الوطنية
- سعينا إلى ترسيخ مفهوم التواصل في مجالات النقل والاتصال والتدفقات الاجتماعية والاقتصادية وما إليها، وذلك بين المستويين الوطني والمترابولي ومستويات البلديات الصغيرة/المتوسطة والمدن والأرياف. انظر الفقرات ٦ و ٣٤ و ٣٥ و ٥٢ والتوصية الرئيسية ٧

- انظر الفقرة ٥٣ بشأن استخدام نهج إقليمي ومتمايز

• من الأمور التي باتت واضحة أن معظم الجهات الفاعلة/القطاعات تفهم السياسة الحضرية الوطنية باعتبارها "عملية" وليست مجرد "منتج"؛ وتُنظر إليها في الوقت نفسه بوصفها "عملية تقنية وسياسية" - مع إيلاء أولوية لهذا التوصيف الأخير (لأسباب واضحة أيضا). وهذا الفهم - رغم بدايته - يعد بادرة إيجابية. وتؤكد الورقات أكثر من مرة أنه من أجل "أن تكتسب السياسة الحضرية الوطنية مشروعية وأن تنفذ بنجاح يتعين أن يشارك في وضعها وتنفيذها ورصدها وتقييمها عدد كبير من الجهات الفاعلة على جميع المستويات في القطاعين العام والخاص وأن يتولد لدى هذه الجهات شعور بأن وضع هذه السياسة يتبع مسارا يتسم بالانفتاح والشفافية". وترد أيضا عدة إشارات بشأن الحاجة إلى توضيح مسؤوليات الحكومات دون الوطنية والمحلية وصلاحياتها ومواردها

• تربط هذه الورقة ربطا قويا بين السياسات الحضرية الوطنية وأهداف التنمية المستدامة: "يمكن أن تكون السياسات الحضرية الوطنية بمثابة أداة أساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف ١١ المتعلق بالمدن، والهدف ٦ المتعلق بالصرف الصحي، والهدف ٨ المتعلق بالتنمية الاقتصادية". وفي إطار فرع "الأولويات"، تتناول الورقة بمزيد من التفصيل شرح الصلة المتينة بين السياسات الحضرية الوطنية وأهداف التنمية المستدامة: "فالسياسات الحضرية الوطنية تشكل جزءا هاما من أي محاولة جادة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وليس فقط الهدف ١١. ولمعظم أهداف التنمية المستدامة أبعاد حضرية واضحة" (في الواقع هي ليست أبعادا حضرية فقط بل إقليمية أيضا) "لا يمكن تحقيقها بدون

- تناول ما يحدث في المدن“ (ب-١، ص ١٧-١٨). وتشمل الورقة قائمة مفيدة وإن كانت محدودة بالمواضيع/المسائل الرئيسية المرتبطة بالسياسات الحضرية الوطنية في كل هدف من أهداف التنمية المستدامة (د-١، ص ١٤)
- تشمل القائمة القصيرة من المؤشرات الممكنة أو المعايير الرئيسية للسياسات الحضرية الوطنية إشارات تكاد أن تكون تقليدية إلى كفاءة استخدام الأراضي، ونظم الإدارة الحضرية الفعالة والإنتاجية والتواصل. ولكنها لا تشير إلى أي حق من حقوق الإنسان أو غيرها من الالتزامات السابقة (جدول أعمال الممثل) - أي الحاجة إلى تتبع إعادة توزيع الأراضي/الوصول إليها/ضمان الحياة، وعمليات الإخلاء، وقطع الأراضي/المباني الفارغة/الشاغرة، والإقرار بالتخطيط المكاني ودعمه، وقياس الآثار السلبية “للتنمية”، وما إلى ذلك
 - كما تشدد الورقة على الحاجة إلى “استراتيجية فعالة للتواصل” و “إجراء حوار شامل للجميع بهدف إيجاد توافق في الآراء” - غير أن ذلك يعرض في إطار محدود للغاية “لتدشين العملية ودعوة الجميع للمشاركة” دون ذكر المعايير/الشروط الأخرى ذات الصلة/للمشاركة الموضوعية في عملية صنع القرار، والحاجة إلى وضع قواعد دائمة غير مرتبطة بحيز مكاني بعينه ويغلب عليها الطابع المؤسسي، بهدف توفير فرص متكافئة لمختلف الجهات الفاعلة، وما إلى ذلك
 - انظر الفقرات ٢٣ و ٥٢ و ٦٣ و ٨٥ والتوصية الرئيسية ٧ للاطلاع على مزيد من المناقشات بشأن تعزيز التعاون من خلال السياسة الحضرية الوطنية
 - انظر الفقرة ٥٣ التي تشير إلى ضرورة إعطاء الأولوية لإضفاء الطابع المؤسسي على آليات التعاون، من قبيل المجالس، واللجان والأفرقة العاملة، والأفرقة الحكومية الدولية، وغيرها
 - انظر الفقرتين ٨٥ و ٨٦ اللتين تتناولان تهيئة بيئات تمكينية للسياسات الحضرية الوطنية
 - انظر التوصية ١ التي توصي بأن يعكس أي أساس معياري للسياسات الحضرية الوطنية أيضا الاتفاقات الدولية القائمة، بما فيها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وتبرز التوصية الرئيسية
 - من المستغرب حقا أن يضطر القارئ إلى الانتظار حتى الصفحة ١٨ ليعلم بالفعل أن “تحسين نوعية الحياة هو الهدف النهائي” لأي سياسة حضرية وطنية، إذ لا ترد أي إشارة إلى “الكرامة الإنسانية” أو حقوق الإنسان. ومن الصادم بالدرجة نفسها أن

التعليقات

الردود على التعليقات

٦ أيضا دور السياسات الحضرية الوطنية في الحفاظ على مصالح وحقوق الأجيال الحالية والمقبلة

تكون أولوية "تعزيز تكافؤ الفرص في المدن ومعالجة الفقر الحضري والفصل واللامساواة" هي الرقم ٤ ضمن قائمة الأولويات الرئيسية؛ وأولوية "مراعاة السلامة والأمن" الرقم ٧؛ وأولوية "دعم الإجراءات التي تتخذها المدن من أجل الاستدامة البيئية" رقم ٨ من أصل ١٠ أولويات بينما تصدر القائمة كل من "هيكلية النظم الحضرية والربط بين المدن" و "تيسير وضع السياسات الحضرية والحوكمة على نطاق المناطق المتروبولية". ويرد اعتراف هام بوجود تسلسل ريفي حضري متصل وإن ورد بصورة مكررة ومنفصلة عن السياق في الأولويتين رقم ٣ و ٥

• انظر الفرع الخامس بشأن الاقتراحات المتعلقة بتصميم وتنفيذ السياسات الحضرية الوطنية والفقرة ٥٣ بشأن إيجاد إطار مؤسسي للمشاركة

• تتضمن الورقة قائمة بالأهداف (ص ٢١) فيما يتصل بعدد البلدان التي ستقوم بوضع/تنفيذ/رصد السياسات الحضرية الوطنية بحلول الأعوام ٢٠٢٠ و ٢٠٢٥ و ٢٠٣٠، لكنها لا تشير إلى ما يجب توافره من حيث المحتوى والمنهجية - بما في ذلك آليات مشاركة الجهات صاحبة المصلحة في عملية وضع سياسات حضرية وطنية؛ كما ينبغي أن تحدد نوع تلك المشاركة وأن تضيفها إلى عمليتي التنفيذ والرصد أيضا

التنفيذ

• تناقش النقطة ٣ من الفقرة ٧٢ الواردة في الإطار ١ أهمية المجتمعات المحلية. وتناقش الآليات المالية للسياسات الحضرية الوطنية في الفقرة ٩٥، ولكن وحدة السياسات ٥ المعنية بتمويل البلديات تتناول هذا الموضوع بمزيد من التفصيل

• ب-١ الموارد المالية
ترد إشارة إلى "آلية استخلاص القيمة وتقاسمها" دون إيراد أية تفاصيل أخرى

• لا يوجد أي اعتراف بمساهمات الأشخاص والمجتمعات المحلية في التنفيذ الفعلي/المحتمل للسياسات والخطط الحضرية- وهكذا تتكرر الإشارة إلى تشجيع "تحسين الشراكات بين القطاعين العام والخاص" دون ذكر الجهات الاجتماعية الفاعلة

التعليقات

الردود على التعليقات

- ج-٢ آليات الرصد
 - أخذت هذه النقطة في الاعتبار وسيجري تعديل الصياغة في ورقة السياسات
- ”قد يكون رصد النتائج مرتبطاً بنظام الإبلاغ عن الأهداف الإنمائية المستدامة“ - هل ينبغي ذلك حقاً؟! ”وفي هذا السياق، يمكن أن تؤدي الجهات صاحبة المصلحة دوراً هاماً في رصد أثر السياسات الحضرية الوطنية“ - هل ينبغي ذلك حقاً؟!

الرابطة الدولية لمساعدة المسنين

التعليقات

الردود على التعليقات

- تعليقات عامة بشأن جميع أطر وحدات السياسات
- المدن الشاملة للجميع: يرحب الموقعون بالدعوة إلى إقامة مدن شاملة للجميع تقرر بتغليب حقوق السكان ورفاههم على المصالح الاقتصادية الخاصة والتسليح الساحق للمدن. ونظراً لتزايد أعداد الأشخاص الذين يشيخون في بيئات حضرية، يتعين أن تستجيب المدن لذلك من خلال وضع سياسات ونهج تحمي حقوقنا وتعززها طوال حياتنا ووصولاً إلى سن الشيخوخة. وهذا يتطلب وعياً بالاتجاهات الديمغرافية التي تؤثر على المدن، بما في ذلك تسارع معدل بلوغ سن الشيخوخة بين سكان الحضر. وإذا ما أردنا اعتماد منظور اجتماعي بشأن الشوارع والأماكن العامة والإسكان والهياكل الأساسية فإن ذلك يتطلب منا إيجاد بيئات ومجتمعات محلية داعمة وشاملة للجميع تشجع على المعيشة الصحية والتفاعل الاجتماعي والتواصل بين الأجيال، وتوفير مجموعة متنوعة من الفرص المدرة للدخل وبناء القدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ وحالات الطوارئ
 - الحقوق الجماعية في المدينة: تؤدي الخصخصة الواسعة النطاق للأماكن العامة وتسليحها وتحويلها إلى أسواق إلى تقويض
- شكراً لكم على ما أبديتموه من تعليقات ونعتبر جميع هذه المواضيع هامة للغاية وقد سعينا إلى إدراجها ضمن ورقة السياسات

الحقوق الجماعية في المدينة على نحو يضر بالفئات المهمشة بالفعل بسبب الفقر أو التمييز على أساس نوع الجنس، والعمر والأصل الإثني والميل الجنسي أو الإعاقة أو غير ذلك من الخصائص. ويؤدي التهاون في توفير سبل العيش للمسنين وضمان مشاركتهم في الاقتصاد غير الرسمي إلى زيادة تهميش أصواتنا في عملية صنع القرار

- المدينة بوصفها مفهوما اجتماعيا: إن تصور المدينة كمفهوم اجتماعي يتجاوز الحيز المادي ويضع الأفراد في سياق محدد هو موضع ترحيب. وتؤدي المواقف المتحيزة ضد كبار السن وأشكال التمييز المنهج إلى تهميش مشاركتنا، والانتقاص من قيمة وجودنا مع تقدم العمر وتنازعنا حقنا في المدينة بوصفها حيزا ماديا واجتماعيا على حد سواء

- الأماكن العدائية: حسبما ناقشت الورقات، غالبا ما تكون المدن معادية للمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة، وبخاصة عند استخدام وسائل النقل العام وشغل الأماكن العامة. وللتغلب على هذه العقبات يتعين طرح حلول تتجاوز مجرد تيسير سبل الوصول المادي إلى هذه الأماكن وتتحدى القواعد والمعايير التي تعطي الأولوية للمصالح الاقتصادية الخاصة وتشجع تدفق مرور الحافلات المسببة للتلوث وتعرض أمننا وأماننا للخطر. ولكي يتسنى لنا إعادة ترتيب شوارعنا وأماكننا العامة من حيث درجة الأهمية على نحو يؤدي إلى حماية حقوق جميع السكان وتعزيزها طوال حياتهم، سواء كانوا من الأطفال أو ذوي الإعاقة أو المسنين أو البالغين داخل أماكن العمل أو خارجها، يتعين إعادة تعريف الغرض من وجود المدن

- المشاركة: لتحقيق هذه التغييرات في مدننا، من المهم للغاية أن نشارك جميعا دون استثناء مشاركة كاملة في صنع القرارات على الصعيد المحلي طيلة حياتنا. كذلك يستدعي واقع تسارع شيخوخة السكان في المناطق الحضرية الحاجة إلى مشاركة

المسنين مشاركة هادفة في عملية صنع القرار على نحو يكفل أن تحمي مدنا جميع حقوقنا وتعززها طوال حياتنا وحتى بلوغنا سن الشيخوخة. وقد تمخض إخفاق السلطات المحلية والجهات صاحبة المصلحة في اتخاذ قرارات شاملة للجميع وخاضعة للمساءلة، عن مدن تهيمن عليها المصالح الاقتصادية الخاصة والتدفقات المرورية المسببة للتلوث، وبرامج تجديد الأماكن الحضرية التي يغلب عليها سوء الإدارة والعرقلة والأماكن الحضرية والشوارع غير الصالحة. ويواجه سكان المدن أشكالا متعددة ومتداخلة من التمييز، تتراكم آثارها في سن الشيخوخة، ولذا يتعين على مدنا، من خلال الحكومات المحلية وصانعي السياسات والمخططين والجهات صاحبة المصلحة أن تضطلع بدور إيجابي في حماية حقوقنا وتعزيزها

معهد الاستراتيجيات البيئية العالمية

الفرع	رقم الصفحة	التعليقات/المدخلات	الردود على التعليقات
أ-٢ الخلافات/النقاط الخلافية	١١	٧ - تصميم إدارة عملية صياغة السياسة الحضرية الوطنية وتنفيذها ورصدها: إذا أريد للسياسات الحضرية الوطنية أن تكتسب مشروعية وأن تنفذ بنجاح يتعين أن يشارك في وضعها وتنفيذ ورصدها وتقييمها عدد كبير من الجهات الفاعلة على جميع المستويات في القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني وأن يتولد لديها شعور بأن وضع هذه السياسات يتبع مساراً يتسم بالانفتاح والتزاهة والشفافية	• انظر الفرع الرابع بشأن العناصر الرئيسية الفاعلة في تنفيذ الإجراءات
د-٢ قائمة المؤشرات الأخرى التي ينبغي أخذها في الاعتبار	١٥	• أمثلة أخرى للمؤشرات: العمالة	• شكراً على تعليقاتكم.
ب-٢ قائمة الأولويات الرئيسية	٢٠	٦ - تشجيع اتباع نهج إقليمي ومتميز من	• شكراً لكم على التعليق. لقد سلطنا

الفرع	الصفحة	التعليقات/المدخلات	ردود على التعليقات	رقم
		جانِب [...] بوجه خاص، تمكين الحكومات المحلية (و المجتمعات المحلية) من خلال التخطيط (التشاركي) [...]	الضوء على ضرورة اتباع نهج إقليمي وممايز في الفقرة ٥٣	
		٨ - دعم إجراءات المدن الرامية إلى تحقيق الاستدامة البيئية، ولاسيما الحد من التلوث (إدارة النفايات) والتخفيف من آثار تغير المناخ (و) التكيف	• انظر الفقرات ٣٣ و ٥٣ و ٦٣ و ٨١ التي تتضمن إشارة إلى تمكين الحكومات المحلية	
		بيئة السوق (أي فرص التمويل المتاحة للتكنولوجيات)	• ترد إشارة للاستدامة البيئية في الفقرة ٤٣	
ج - قائمة العوامل الخارجية	٢٠	• بيئة السوق (أي فرص التمويل المتاحة للتكنولوجيات)	• يشار إلى أهمية تحسين بيئة الأعمال التجارية في الفقرة ٥	

مشروع حوكمة نظام الأرض

التعليقات	الردود على التعليقات
• يورد موجز السياسات طائفة واسعة من أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة. غير أن الهدف ١٤ غير مدرج فيها. ويشير الهدف ١٤ إلى "حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام"	• أضيف الهدف ١٤ إلى قائمة أهداف وغايات التنمية المستدامة ذات الصلة
• بيد أن الغايتين ١٤-١ و ١٤-ب تشيران أيضا إلى جوانب ذات صلة	
• ١٤-١: منع التلوث البحري بجميع أنواعه والحد منه بدرجة كبيرة، ولا سيما من الأنشطة البرية، بما في ذلك الحطام البحري، وتلوث المغذيات، بحلول عام ٢٠٢٥	
• ١٤-ب: توفير إمكانية وصول صغار الصيادين الحرفيين إلى الموارد البحرية والأسواق	
• لذلك ينبغي إدراج الهدف ١٤ والغايات المذكورة أعلاه في موجز السياسات	

التعليقات

الردود على التعليقات

الأساس المنطقي:

• تقر الورقة الإطارية ٣ لسياسات الموئل الثالث بشأن السياسة الحضريّة الوطنيّة وكذلك العديد من ورقات الإطارية الأخرى للسياسات بالفجوة القائمة بين صنع السياسات على الصعيدين الوطني والمحلي وعدم وجود مستوى جيد من الاتصالات والتنسيق والاتساق بين هذين المستويين من الحكومة. وتعتبر عدم قدرة الجهات الفاعلة المحليّة على أن يكون لها صوت رسمي على الصعيد الوطني عاملاً حاسماً من العوامل المعيقة للانتقال الفعال صوب مستقبل حضري أكثر استدامة

• ومثلما سبق شرحه باستفاضة في الورقة الإطارية لسياسات الموئل الثالث، سيساعد وضع السياسات الحضريّة الوطنيّة على التخفيف من آثار التجزؤ بين مختلف مستويات الإدارة، لمواءمة "السياسات القطاعية التي تؤثر على المناطق الحضريّة" وهيئة "هيئة مؤسسية تمكينية"

التعليق:

- في الفرع ٣-أ-١ من الورقة الإطارية ٣ لسياسات الموئل الثالث، تقترح التوصية ٣ "هيئة رؤية/استراتيجية وطنية للسياسات الحضريّة تتضمن أهدافاً وغايات واضحة ومؤسسات مسؤولة وآليات للتنفيذ والرصد". ومع ذلك، ينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام إلى الحاجة إلى إنشاء لجنة أو مؤسسة محددة لتنسيق عملية وضع وتنفيذ هذه السياسات الحضريّة الوطنيّة. ولذا يقترح مجلس مستقبل العالم التوصية بإنشاء لجان للسياسات الحضريّة الوطنيّة ويُدْرَج هذه النقطة على أنّها توصية منفصلة في القائمة. وستتولى الحكومات الوطنيّة قيادة هذه اللجان المشتركة بين الوزارات، وسوف
- شكراً على تعليقكم وتوضيح الحاجة إلى وجود هيئة مؤسسية لتوجيه عملية وضع السياسات الحضريّة الوطنيّة. وترى وحدة السياسات أن هذا يشكل وسيلة هامة لإضفاء الطابع المؤسسي على مشاركة السياسات الحضريّة الوطنيّة وهو ما أوصت به الورقة بقوة في مواضع مختلفة في إطارها. انظر على وجه الخصوص الفقرة ٢٩ والنقطة الأخيرة في الفقرة ٥٣

التعليقات

الردود على التعليقات

تساعد على مواءمة أوجه التضارب بين التشريعات الوطنية والمحلية، وهو ما سيساعد على التنفيذ الفعال والمتسق للبرامج الوطنية في السياق المحلي (مثل برامج الاستدامة). وستكون اللجان المعنية بالسياسات الحضرية الوطنية المنبر المؤسسي لوضع السياسات الحضرية الوطنية وتنفيذها ورصدها

إضافات مقترحة للنص:

• في الفرع ٣-أ-١ ينبغي إضافة النقطة التالية إلى قائمة التوصيات عملية المنحى:

٤ - إنشاء لجان معنية بالسياسات الحضرية الوطنية تكون مسؤولة عن وضع السياسات الحضرية الوطنية وتنفيذها ورصدها وتنسيق التعاون والاتصال بين الإدارات الحكومية وعلى نطاق جميع مستويات الحكومة معلومات أساسية أخرى:

• تتضمن الفوائد الرئيسية المتعلقة بإنشاء لجان السياسات الحضرية الوطنية ما يلي:

(أ) تحسين التنسيق بين مستويات الحكومة، لا سيما بين المستوى الوطني ومستوى البلديات؛

(ب) تحسين الاتساق بين مستويات الحكومة لضمان الاتساق بين مختلف السياسات وبخاصة بين السياسات الوطنية والإقليمية والبلدية؛

(ج) تمكين السلطات المحلية من اتخاذ الإجراءات اللازمة ومنحها الولاية السياسية المناسبة والموارد المالية اللازمة للاضطلاع بالتحويلات المطلوبة، تمثيا مع الأولويات والمبادئ التوجيهية الوطنية والدولية؛

(د) تشجيع الالتزام السياسي من أجل تعزيز التحضر المستدام وحشد جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة؛

(هـ) تعزيز التعاون بين الولايات القضائية والمدن في جميع أنحاء البلد؛

- (و) وضع رؤية وطنية موحدة للتنمية الحضرية؛
- (ز) التخفيف من آثار السياسات قصيرة المدى بإنشاء هيئة تضمن الاستمرارية في إطار الولايات السياسية المختلفة وتكفل الالتزام السياسي الطويل الأجل تجاه المدن على نحو يتسم بالاتساق والاستمرارية؛
- (ح) تعزيز فهم المسائل الحضرية والتدخلات اللازمة في مجال السياسات الوطنية؛
- (ط) تعزيز بناء القدرات اللازمة لتمكين الحكومات والهيئات الإدارية من العمل على نطاق جميع الإدارات والمستويات الحكومية؛
- (ي) تحقيق التوازن الإنمائي بين المناطق الحضرية وشبه الحضرية والمناطق الريفية وتعزيز الروابط بين المناطق الحضرية والريفية والتنسيق بين المراكز الحضرية والمناطق المتروبولية المحيطة بها؛
- (ك) كفالة التنفيذ الملائم للسياسات الوطنية على الصعيد المحلي؛
- (ل) الإشراف على عملية الرصد وضمان تلقي الحكومات الوطنية ردوداً مناسبة من المدن من أجل إجراء التحسينات والتغييرات اللازمة على صعيد السياسات.
- ومن الأمثلة على الهيئات الحكومية القائمة المكلفة بتنسيق السياسات الحضرية الوطنية:

- الوزير الأسترالي للمدن والبيئة - <http://theconversation.com/urban-policy-could-the-federal-government-finally-get-cities-47858>
- http://www.directory.gov.au/directory?ea0_if99_120.&organizationalRole&845a_bec8-a7f2-4edc-a24f-b8886288b936
- وزير المدن في المملكة المتحدة
- <http://www.theworkfoundation.com/blog/517/UK-Minister-for-Cities>
- <https://www.gov.uk/government/ministers/minister-of-state-for-cabinet-office--2#previous-holders-of-this-role>

التعليقات

الردود على التعليقات

• وزارة المدن في البرازيل

https://en.wikipedia.org/wiki/Ministry_of_Cities

- تقارير مؤسسة مجلس مستقبل العالم التي تبرز انعدام التنسيق بين المستويات الحكومية والحاجة إلى هيئات تنسيق من أجل تحسين الحوكمة المتعددة المستويات:

H. Girardet, S. Schurig, A. Leidreiter and F. Woo, "Towards the Regenerative City," World Future Council, Hamburg, 2013

http://www.worldfuturecouncil.org/fileadmin/user_upload/PDF/Towards_Regenerative_Cities_web_01.pdf

F. Woo, J. Wortmann, S. Schurig and A. Leidreiter, "Regenerative Urban Development: A Roadmap to the City We Need," World Future Council, Hamburg, 2014

http://www.worldfuturecouncil.org/fileadmin/user_upload/PDF/WFC_Report_2014_Regenerative_Urban_Development_A_Roadmap_to_the_City_We_Need.pdf

World Future Council, "Imagine a Regenerative City," World Future Council, Hamburg, 2014

http://www.worldfuturecouncil.org/fileadmin/user_upload/Climate_and_Energy/Cities/Imagine_A_Regenerative_City_FCF_Report_2014_-_digital.pdf

المنظمة الدولية للهجرة

تود الوحدة الثالثة المعنية بالسياسات أن تتقدم بخالص الشكر إلى المنظمة الدولية للهجرة على ما أبدته من تعليقات مفصلة وقيمة. انظر الفقرة ٣٠ التي أضيفت من أجل توضيح أهمية التحديات التي تواجه الهجرة والفقرة ٥٣ التي تضع الهجرة على قائمة الأولويات الرئيسية للسياسات الحضرية الوطنية.

المراجع

Cities Alliance (2013), Assessing the Institutional Environment of Local Governments in Africa, Brussels.

_____. (2014), Managing Systems of Secondary Cities: Policy Responses in International Development, Brussels.

DNP Colombia (2014), National Policy to consolidate the System of cities in Colombia, Colombia.

OECD (2012), Redefining Urban, OECD Publishing, Paris.

_____. (2015), The Metropolitan Century: Understanding Urbanization and its Consequences, OECD Publishing, Paris.

_____. (2014), OECD Regional Outlook 2014: Regions and Cities: Where Policies and People Meet, OECD Publishing, Paris.

_____. (2013). Rural-Urban Partnerships: An Integrated Approach to Economic Development, OECD Publishing, Paris.

Turok, Ivan (2015), Turning the tide? The emergence of national urban policies in Africa, *Journal of Contemporary African Studies*, 33:3, 348-369, DOI: 10.1080/02589001.2015.1107288.

UN-Habitat (2015), A Framework for a Rapid Diagnostic. UN-Habitat: Nairobi, Kenya.

_____. (2015), A Guiding Framework: National Urban Policy. UN-Habitat: Nairobi, Kenya.

_____. (2014), The International Guidelines on Urban and Territorial Planning. UN-Habitat: Nairobi, Kenya.

_____. (2014a), State of African Cities Report, Nairobi.

UN-Habitat and Cities Alliance (2014), The Evolution of National Urban Policies: A Global Overview, Nairobi.

World Bank (2009), Reshaping the Economic Geography, World Development Report, Washington, D.C.
